



جامعة الجيلالي بونعامة * خميس مليانة *

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سباق التسليح النووي بين الهند و باكستان و أثره إقليميا و دوليا 2012-1998

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دولية

تحت إشراف الأستاذ:

عبد الرزاق بن حليلة

عبد الكريم شكاكطة

من إعداد الطالبة:

خواتمياني كنزة

لجنة المناقشة

رئيسا

عضوا مناقشا

مشرفا ومقررا

أ.أوعشرين ابتسام

أ. فواز العابد

أ. عبد الرزاق بن حليلة

2015 / 2014

شكر و تقدير

الحمد لله الذي يسر لنا هذا العمل

بداية أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف " عبد الرزاق بن حليلة " الذي لم يتوان في تقديم يد

العون لتذليل الصعوبات التي واجهتني، و لم ييخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الذين قدموا لي النصائح الهادفة دون أن أنسى أن أعرب عن

كل العرفان و الامتنان لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد، فشكرا لكم جميع.

الإهداء

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما، إلى من لن أوفيها حقهما مهما قلت فيهما، إلى من

قال فيهما عز و جل: " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني

صغيرا " .

إلى أمي و أبي

إلى كل أفراد العائلة الصغار و الكبار الذين حملوا معي هم إكمال مشواري الدراسي

إلى كل الأصدقاء و الزملاء الذين تركوا بصماتهم في حياتي، الذين يؤمنون بأن الأخلاق لا بد أن

تسبق العلم، و أن تكون قاعدته: " لا ينفع علم بلا أخلاق " .

إلى من جمعني بهم قسم واحد و مدرج واحد، إلى كل طلبة قسم العلوم السياسية، تخصص

دراسات دولية.

إلى كل من رفع من معنوياتي و لو بكلمة طيبة.

خطة الدراسة:

مقدمة

فصل تمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية.
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسباق التسلح النووي.
- المبحث الثالث: جهود و آليات الحد من انتشار السلاح النووي.

الفصل الأول: الإطار الجيو- استراتيجي للهند و باكستان

- المبحث الأول: الجغرافيا السياسية للهند و باكستان.
- المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لكل من الهند و باكستان.
- المبحث الثالث: النزاعات الهندية - الباكستانية.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان

- المبحث الأول: دوافع التسلح النووي للهند و باكستان.
- المبحث الثاني: أنماط التسلح النووي للهند و باكستان و مراحل تطورها.
- المبحث الثالث: مصادر التسلح النووي للهند و باكستان.
- المبحث الرابع: العقيدة النووية للهند و باكستان.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان إقليميا و دوليا

- المبحث الأول: دور السلاح النووي في التأثير على العلاقات الهندية - الباكستانية.
- المبحث الثاني: تداعيات سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان إقليميا.
- المبحث الثالث: تداعيات سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان دوليا.

الخاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة

مقدمة:

يعد السلاح النووي منذ ظهوره عاملا أساسيا في رسم معالم النظام الدولي وكان أهم مقياس في تحديد قوة الدولة، و سرعان ما تحول إلى أداة سياسية في منظومة العلاقات الدولية حيث أصبحت كل دولة تسعى إلى امتلاكه من أجل فرض حضورها على المسرح الدولي. فبعد اكتسابه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي، سارعت بريطانيا في إجراء أول تفجير نووي سنة 1952م، ثم فرنسا سنة 1960م، ثم الصين سنة 1964م. حيث أن استخدام القنبلة النووية في كل من "هيروشيما" و "ناجازاكي" أظهر للعالم مدى الدمار الذي تخلفه هذه التقنية و في إطار هذا سعت القوى العظمى للحد من انتشار السلاح النووي، فسنت القوانين و أطلقت التهديدات بالعقوبات الاقتصادية أو بضرب المنشآت مباشرة لكن ذلك لم يجدي نفعا أمام رغبة الدول في امتلاك هذه التقنية.

و تعتبر شبه القارة الهندية من هذه الدول حيث شهدت توتر شديد بسبب خطر السلاح التقليدي و النووي إذ أن النزاع الهندي - الباكستاني يمثل أحد أهم النزاعات القابلة للانفجار بين الحين و الآخر على الساحة الدولية، لاسيما وأن الدولتان دخلتا في صراعات و حروب مسلحة منها سنة 1948م، 1965م و سنة 1971م، فكانت نتائج الصراع دائما لصالح الهند بسبب عدم التوازن في الإمكانيات التي تملكها كل من الهند و باكستان على جميع المستويات، لذلك شكل سباق التسلح التقليدي و النووي و الإنفاق في هذا المجال أحد أهم مظاهر و أشكال الصراع بينهما . و قد كانت الهند أول من أعلن عن نجاح التجارب النووية و ذلك سنة 1974م، لتدخل باكستان في سباق مع الزمن لامتلاك التقنية النووية و قد تحقق ذلك سنة 1998م، و لم يقتصر هذا السباق عن اكتساب القدرة النووية بل تعداه إلى سباق محموم حول الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية، و هذا ما كان له أثر على العلاقات الهندية - الباكستانية، بالإضافة إلى خطر هذا

مقدمة

السباق النووي و الصاروخي على المستويين الإقليمي و الدولي، نظرا لتأثيره على نظام الحد من الأسلحة النووية في العالم.

❖ الإشكالية الرئيسية:

- كيف أثر سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان على المستوى الإقليمي و الدولي ؟

- و من هذه الإشكالية نطرح عدة أسئلة فرعية:

تتمثل الأسئلة الفرعية فيما يلي:

- 1 - هل الصراعات و النزاعات الدولية ناتجة عن سباق التسلح بنوعه التقليدي و النووي؟
- 2 - هل عدم التوازن الإستراتيجي بين الهند و باكستان أدى بهما للسباق نحو التسلح النووي، أم أن ذلك سببه الصراع على إقليم كشمير؟
- 3 - ما هي الدوافع وراء سعي كل من الهند و باكستان للتسابق على القدرات النووية؟
- 4 - هل استطاعت باكستان ردع الهند و إجبارها على التفاوض معها حول النزاع بينهما على إقليم كشمير بامتلاكها للقدرات النووية و الصاروخية ؟
- 5 - إلى أي مدى أثر هذا السباق النووي إقليميا؟
- 6 - هل استقطب هذا السباق النووي دولاً أخرى للتواجد في المنطقة؟
- 7 - هل هذا السباق أدى إلى انهيار نظام منع الانتشار النووي العالمي ؟

❖ الفرضية الرئيسية:

أدت النزاعات بين الهند و باكستان إلى سعي كل منهما إلى محاولة اكتساب القوة النووية، مما خلف عدم الثقة بين الطرفين و التأثير على العلاقات بينهما ، كما امتد هذا التأثير ليشمل الدول الإقليمية التي

مقدمة

سعت بدورها للدخول في هذا السباق، و هذا ما قد يؤدي إلى انهيار نظام منع الانتشار النووي العالمي الذي ترأسه الولايات المتحدة الأمريكية والتي وضعت سياسات تحكم علاقتها بالهند و باكستان و ذلك لحماية مصالحها في المنطقة و محاصرة الصين المنافسة لها.

❖ مجال الدراسة:

1- المجال الزمني: إن هذه الدراسة تهتم بدور السلاح النووي في التأثير على العلاقات الهندية الباكستانية، وتداعيات سباق التسلح النووي في شبه القارة الهندية إقليمياً و دولياً من عام 1998 إلى غاية 2012.

2- المجال المكاني: الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لمنطقة شبه القارة الهندية بشكل خاص و قارة آسيا، حيث أن سباق التسلح النووي الهندي - الباكستاني استقطب عدة عناصر في معادلة الصراع ضمن قارة آسيا.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء سعي كل من الهند و باكستان لامتلاك القوة النووية بالإضافة إلى التطور الكمي و النوعي في بناء مقومات القدرة النووية لكل منهما و مصادر حصولهما على هذه التقنية، مع الشرح و التوضيح و التوسع في الظاهرة و تحليلها و تبيان أبعادها إقليمياً و دولياً.

❖ أهمية الدراسة:

يعتبر سباق التسلح النووي من الموضوعات التي أثار اهتمام الباحثين بسبب تأثيراته الكبيرة بالأخص في شبه القارة الهندية حيث أن تاريخ الهند و باكستان مر بمراحل توتر و وصلت إلى الحرب المسلحة، حيث تعتبر هذه الظاهرة من أهم المحاور التي تميز الصراع الهندي الباكستاني كما أن لها أبعاد إقليمية و دولية.

❖ المناهج المستخدمة:

- المنهج التاريخي: لأن الظاهرة التي بين أيدينا لها امتداد تاريخي، و سنستخدم هذا المنهج تحديدا من خلال تتبع التطور التاريخي للنزاعات و الصراعات بين الهند و باكستان منذ تقسيم شبه القارة الهندية، و كذلك تتبع مراحل تطور برنامجيهما النوويين.
- المنهج الوصفي: هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة و تصوير النتائج التي يتم التوصل إليها، ومن خلال هذا المنهج سنحاول وصف ظاهرة سباق التسلح النووي بين هذين البلدين و أبعادها وفقا للمعطيات التي سنجمعها.
- المنهج التحليلي: سنستعمل هذا المنهج محاولة لفهم الظاهرة و تحليلها وفق معطيات منطقية و ذلك من خلال دراسة و تحليل الأحداث التي وقعت و النزاعات بين البلدين و الدوافع وراء رغبت كل منهما في امتلاك القوة النووية و الآثار المترتبة عنها.

❖ الإطار النظري للدراسة:

في هذا الإطار يمكن القول أن أدبيات العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية لم تبلور نظرية متكاملة لدراسة القضايا الخاصة بأشكال و أنماط و محددات استخدام القوة النووية في الصراعات الإقليمية، وهذا ما أعاق دراسة القضايا النووية وعلاقتها بالصراعات الإقليمية مقارنة بنظيراتها في الصراع الدولي لاسيما في الحرب الباردة التي كانت أرضية لوضع أسس نظرية الردع النووي، و على هذا الأساس فدراستنا ستعتمد على بعض الدراسات التي تركز على تحليل القوة في العلاقات الدولية، و بالتحديد فيما يتعلق باستخدام القوة في إدارة النزاعات الدولية ضمن مدرسة الواقعية و الواقعية الجديدة، و تتركز نظرتهما في تفسير العلاقات الدولية على أن كل دولة تسعى دائما إلى زيادة قوتها للحفاظ على ذاتها. بالإضافة إلى نظرية توازن القوى فقد كان لظهور الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل أثر في تغيير معالم توازن القوى التقليدي و الانتقال به إلى ما أصبح

مقدمة

يعرف بتوازن الرعب النووي، حيث يعتمد توازن الرعب النووي في بقاء و استمرار على ما يعرف بالردع النووي المتبادل أي قدرة كل من الطرفين على تدمير بعضهما البعض، و يستمد الردع المتبادل فعاليته من حقيقة إستراتيجية هامة تتمثل في نجاح القوتين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل.

❖ أدبيات الدراسة:

يفتقر هذا الموضوع إلى الكتب خاصة باللغة العربية، لكن يوجد مقالات و دراسات و هذا ما حاولنا الاعتماد عليه، من هذه الدراسات و المقالات مايلي: عميد أردني متقاعد، "ميزان القوى بين الهند و باكستان"، مجلة الجيش، 2002، العدد 201. حيث يتحدث فيه عن ميزان القوى بين الدولتين و سباق التسليح التقليدي و النووي بينهما و كذلك التوترات بين الهند وباكستان و إمكانية نشوب حرب رابعة بينهما، بالإضافة إلى الضغط الأمريكي على الطرفين لتجنيبهما حرب إقليمية. و هناك دراسة أخرى لمحمد السيد سليم، "تطور العلاقات الهندية - الباكستانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، 2005. و إبراهيم بابلي، "التفجيرات النووية الباكستانية"، الكويت: دار ناشري للنشر الالكتروني، 2006. و هي عبارة عن محاضرة ألقاها الدكتور إبراهيم بابلي في ندوة في معهد الشيخ أحمد باحنيد بالسعودية بتاريخ: 1998/08/07 أي بعد أقل من ثلاثة أشهر عن التفجيرات النووية الباكستانية، و جاءت الدراسة على شكل توصية بحيث ركز فيها على ضرورة أن يعيد النظام الباكستاني ترتيب أولوياته. و "التفجيرات النووية الهندية - الباكستانية: الأهداف و التداعيات"، مجلة الدفاع الوطني، 1998. وهي دراسة موجودة على شبكة الانترنت على الموقع: [http : // www.lebarmy.gou.lblar/news/?](http://www.lebarmy.gou.lblar/news/?) حيث تبين الدراسة التفجيرات النووية التي أجرتها الدول المالكة للأسلحة النووية في العالم بالإضافة إلى توازنات القوى في شبه القارة الهندية و القدرات النووية لكل من الهند وباكستان و مبادئ السياسة النووية الهندية و الباكستانية.

مقدمة

أما من خلال دراستنا سنركز على الأهمية الجيو - إستراتيجية لكل من الهند و باكستان بالإضافة إلى التطرق إلى النزاعات و الصراعات بين البلدين، و كذا البرنامج النووي لكل منهما و تطوراتها، كما سنتطرق إلى أثر السلاح النووي على العلاقات الهندية - الباكستانية و أبعده الإقليمية و الدولية.

❖ مفاهيم الدراسة: هناك عدة مفاهيم مرتبطة بدراستنا نذكر البعض منها:

1- التسلح: و يعني حصول الدولة على احتياجاتها من السلاح و المعدات العسكرية، إما بالتصنيع المحلي، أو بالاستيراد من الدول الأخرى، أو عن طريق عقد المعاهدات و الدفاع المشترك.

2 - سياسة التسلح: و هي أشمل من عملية التسلح، و تعني أن تتخذ الدولة إجراءات و خطط مدروسة، تتناسب فيها عملية التسلح مع الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة، و حجم قوتها العسكرية و حاجتها للسلاح.

3 - سباق التسلح: و هو بشكل عام تخصيص نسبة عالية من الإنفاق الحكومي لشراء الأسلحة و المعدات و الذخيرة من دول أخرى، أو تخصيص تلك النفقات لتطوير صناعة الأسلحة المحلية، تقليدية كانت أم من أسلحة الدمار الشامل. بغية تحقيق التوازن أو التفوق العسكري مع دولة أو دول أخرى، و ترجيح الكفة التسليحية للدولة إزاء تلك الدول، بغية الحفاظ على أمنها القومي أو لتحقيق أهداف توسعية.

4 - السباق النووي: هو تكثيف الجهود لتحقيق نوع من التفوق العسكري، و ترجيح كفة السلاح النووي لدولة ما إزاء بقية الدول المعادية لها، أو بسبب الاختلاف الإيديولوجي، مما يشكل خطراً على أمنها القومي، و هذا النوع من سباق التسلح أهم أنواع سباق التسلح و أخطرها مقارنة بالأسلحة التقليدية.

5 - الأسلحة النووية: و تنقسم إلى: قنابل ذرية: التي تستمد قوتها من انشطار أنوية الذرات (اليورانيوم و البلوتونيوم)، و تتراوح قوتها التدميرية ما بين 15 إلى 25 كيلو طن، بحيث كل واحد كيلو طن يعادل انفجار 1000 طن من مادة "tnt"، قنابل هيدروجينية: و هي التي تنفجر على اثر اندماج أنوية الذرات، و هي

مقدمة

أكثر تدميرا من الأولى بحيث تقاس قوتها بالميجا طن. قنابل نوترونية: التي تتميز بالإشعاع المكثف و ينتج عنها إشعاعات حرارية ذات تأثير واسع النطاق يمتد إلى مسافات كبيرة من مكان تفجيرها.

و عليه قسمنا خطتنا إلى أربعة فصول ابتداء من الفصل التمهيدي و الذي كان إطارا لدراسة الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية، كما تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي لسباق التسلح النووي، إلى جانب التطرق إلى جهود و آليات الحد من انتشار السلاح النووي.

الفصل الأول تحت عنوان الإطار الجيو- استراتيجي للهند و باكستان تناولنا فيه الجغرافيا السياسية للهند و باكستان، كما أشرنا إلى الأهمية الإستراتيجية لكل من الهند و باكستان، أما المبحث الثالث تناولنا فيه النزاعات الهندية - الباكستانية.

و الفصل الثاني تحت عنوان سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان و قد تناولنا فيه دوافع التسلح النووي للهند و باكستان، أنماط التسلح النووي للهند و باكستان و مراحل تطورها و مصادر التسلح النووي للهند و باكستان، بالإضافة إلى التطرق إلى العقيدة النووية للهند و باكستان.

أما الفصل الثالث فهو تحت عنوان انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان إقليميا و دوليا و تطرقنا فيه إلى دور السلاح النووي في التأثير على العلاقات الهندية - الباكستانية، و تداعيات سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان إقليميا، كما تحدثنا في المبحث الثالث عن تداعيات سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان دوليا.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي

للدراسة

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسباق التسلح النووي.

المبحث الثالث: جهود و آليات الحد من انتشار السلاح النووي.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

إن طبيعة الموضوع تحتم علينا الوقوف على بعض المفاهيم و المصطلحات، و ذلك من خلال شرحها و استيضاح مفهومها اللغوي و الاصطلاحي، خاصة في موضوع مثل سباق التسلح النووي. بالإضافة إلى شرح مفهوم النزاعات الدولية و التي من أسبابها حسب الدارسين لها هو سباق التسلح سواء التقليدي منه أو النووي، كما سنوضح في هذا الفصل مفاهيم متعلقة بسباق التسلح النووي، ومنها: الأسلحة النووية، الردع و الانتشار النوويين، و سنختتم هذا الفصل بالجهود و الآليات الدولية للحد من الأسلحة النووية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية

تعتبر النزاعات الدولية ظاهرة شديدة التعقيد، و يمثل وجودها أحد معالم الواقع الدولي الثابت. حيث تعود الخبرة البشرية بالنزاعات إلى نشأة الإنسان الأولى، لهذا يستهدف هذا المبحث دراسة مفهوم النزاعات الدولية، و المصطلحات المتعلقة به، و مراحل تطوره. بالإضافة إلى أسباب النزاعات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم النزاعات الدولية

تتعد تعريفات النزاعات الدولية و تتطلب فهم و جهد كبيرين، من أجل إدراك أبعاد الظاهرة النزاعية في ظل التعقيدات التي يعرفها العالم على جميع المستويات¹. لكن في البداية سنتطرق الى تعريف النزاع.

حيث يمكن تعريف النزاع على أنه²: " تسلسل ينطلق من نشوء أزمة، حيث تتطور الى نزاع، قد يكون على

¹ - جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ. تر: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل، مصر: الجمعية المصرية، 1997، ص 15.

² - حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة و التحليل. باتنة: منشورة خير جليس، 2007، ص 11.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

شكل عسكري، أو يتطور الى أشكال أخرى، اقتصادية، أمنية أو إعلامية".

أما النزاع الدولي فالمقصود به: " خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما"¹. و من خلال هذا التعريف تم التركيز فيه على أن النزاع الدولي ينشأ نتيجة تصادم دولتين من الجانب القانوني بالدرجة الأولى أو لتداخل مصالح كل دولة مع أخرى.

أما ريمون آرون فيعرف النزاع الدولي بأنه: " ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة و نتيجة تضاد المصالح ". و في هذا التعريف تظهر الدوافع الحقيقية للنزاع باعتباره تضاد في المصالح بين الدولتين في المقام الأول.

و في تعريف آخر يعتبر أن النزاع الدولي هو تنازع و تصادم إرادات و مصالح الدول الوطنية، و هذا التنازع و التصادم يكون ناتجاً عن الاختلاف في دوافع الدول و في تصوراتها و أهدافها، و مواردها، و إمكانياتها، مما يؤدي الى تصرفات و سياسات تختلف أكثر مما تتفق، و على الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب².

و لهذا نجد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية فريدة من نوعها من حيث أنها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية، و هذا يرجع بالدرجة الأولى الى تنوع و كثرة أبعادها، و كذا تعقد و تقاطع الأسباب المؤدية لها، و التي تنتج عنها بطبيعة الحال نتائج مختلفة³.

أما ماك سنيدر فوضع جملة من الخصائص المميزة للنزاع الدولي على الشكل الآتي⁴:

1 – ينشأ النزاع من أهمية موقع و ندرة الموارد.

2 – يتورط في النزاع طرفين على الأقل (هنا يكون التركيز على الإرادات الوطنية لأن الموضوع متعلق بالنزاعات الدولية).

¹ – كمال حداد، النزاعات الدولية. لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر، 1997، ص 17.

² – حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية. الجزائر: دار هومة، 2008، ص 7.

³ – نفس المرجع، ص 9.

⁴ – كمال حداد، المرجع السابق، ص 12.

3 - تشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة و أعمال مضادة، و هنا يشير الباحث الى مسألة التصادم المباشر بين الطرفين و استخدام القوة.

4 - للنزاع الدولي نتائج مهمة، بمعنى هل حقق النزاع الأهداف التي كانت ترمي لها كل دولة أم لا.

و يرى الكثير من المفكرين أن هناك تصورين للنزاع هما¹:

1 - التصور الموضوعي: يعتبر النزاع بأنه و ضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحتلها الأطراف الأخرى.

2 - التصور الذاتي: يعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكا مشوها و خاطئا لأنه ينطلق من الذاتية و الخصوصية.

و هناك من وضع تعريف لكل من النزاع و الصراع، على الرغم من أن الكثيرين يعتبرانهما شيئا واحدا، حيث يقدم **كمال حداد** تعريفا للنزاع و هو أنه: "خلاف حاد و تاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين، يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية، و يتشعب النزاع و يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه. أما الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، و يمكن للصراع أن يكون على حدود أو الثروات و لكن يتناول بعدا إيديولوجيا أو دينيا أو عقائديا"².

فالصراع هو تعبير عن عدم التوافق في المصالح و القيم و المعتقدات و التي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط المورثة، كما يعد الصراع صدام بين طرفين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه و منع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل، و قد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا³.

¹ - المرجع السابق، ص 10.

² - المرجع السابق، ص 27.

³ - حسين قادري، المرجع السابق، ص 19.

كما أن الصراع أعمق من النزاع و لذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع و ليس حله، خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام الوسائل، كما أن الصراع أوسع مثل الصراع الحضاري بين الإسلام و الغرب (صراع الحضارات)، و الصراع الإيديولوجي، و غالبا ما يمتد الصراع لعقود طويلة أو أحيانا الى قرون¹.

مما سبق يمكن تقديم تعريف إجرائي للنزاع الدولي، و هو وصول دولتين أو أكثر الى نقطة تماس بينهما تتداخل فيها الحدود الفاصلة لمصالحهما، مما يدفع بالأطراف المتنازعة الى تبين موقف ضد الطرف الآخر من أجل حماية مصالحه.

و هناك مصطلحات أخرى تتقاطع مع النزاع الدولي و تصب في سياق هذا الموضوع و هي كالآتي:

1 - الحرب: يعرف روسو الحرب بأنها: " عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول يهدف الى فرض التوجهات السياسية باستخدام و سائل، تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية ".¹

أما قاموس العلاقات الدولية فيعرف الحرب على أنها: " عبارة عن نزاع بين أكثر من حكومة أو داخل حكومة واحدة، تستخدم فيه القوات المسلحة، و هي تأخذ صورتين و هما: الحرب الهجومية و الحرب الدفاعية ".²

أما كلاوزوفيتش فيعرف الحرب على أنها: " أداة للنشاط السياسي و لا تنفصل عنه بأي شكل من الأشكال، و أن الحرب ليست إلا استمرار السياسة بوسائل أخرى "².

2 - النزاع المسلح: و هو عبارة عن وضع تنافسي بين أطراف ذات مواقف غير متوافقة، بخصوص السلطة أو إقليم معين تتم استخدام القوة المسلحة بين طرفين أحدهما على الأقل حكومة دولة، تنتج عنه على الأقل 25 ضحية، و يؤدي الى تهديد نظام السلم و الأمن الدوليين، و يأخذ شكل اشتباك حدودي أو غزو. و حسب تصنيف جامعة أوسلا فإن النزاع المسلح هو أقل من الحرب من خلال معيار عدد القتلى الذي يخلفه، كما أنها ترى بأن هذا المصطلح يصح استخدامه داخل الدولة الواحدة، و لكن يشترط أن يكون هذا النزاع له أبعاد دولية أو يهدد نظام السلم و الأمن الدوليين.

¹ - نفس المرجع، ص 20.

² - كارل فون كلاوزوفيتش، عن الحرب. تر: سليم شاعر الأماسي، عمان: المؤسسة العربية للدراسات، 1997، ص 735.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

3 - التنافس: نجد أن الأفراد يتنافسون فيما بينهم حول مسألة أو هدف معين دون إدراكهم لهذا التنافس، عكس الصراع الذي يكون فيه وعي بالتنافس. و لهذا نجد أن التنافس هو مستوى أقل من الصراع، حيث نجد أن الأفراد يتنافسون دون أن يسعى أحدهم الى منع الآخر من تحقيق هدفه.

4 - التوتر: يشير الى حالة عدا و تخوف و شكوك، و تصور بتباين المصالح، أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا و صريحا و تهديدا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض و هنا التوتر حالة سابقة على النزاع¹.

5 - الأزمة: يقول آلان فيرغيسون أن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، و تتميز الأزمة حسب هيرمان بثلاث خصائص هي: المفاجأة، التهديد العالي للأهداف، و ضيق الوقت المتاح للتصرف، كما تتميز بكثرة الأحداث فيها و قصر مدتها، و إن لم يتم إدارتها بشكل مقبول تؤدي الى الحرب، كما تتميز أيضا بصعوبة التحكم فيها بسرعة من طرف الحكومة المحلية. كما يمكن تعريف الأزمة بأنها وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد و الوصول الى مرحلة تنذر بالانفجار الشديد في العلاقات بين الدول، و هي طور متقدم من أطوار الصراع².

المطلب الثاني: أسباب النزاعات الدولية

قبل التطرق الى أسباب النزاعات الدولية يجب تحديد مراحل تطور النزاعات الدولية، لأنه لا يمكن ذكر أسباب ظاهرة ما دون التطرق الى مراحل تطورها.

I. مراحل تطور النزاعات الدولية:

و تتمثل مراحل تطور النزاعات الدولية في الآتي:

¹ - فاطمة الزهراء حشاني، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاتصال، 2008، ص 150.

² - عبد القادر محمد فهمي، مدخل الى دراسة الإستراتيجية. الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 2006، ص 221.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

- المرحلة الأولى: تشريع الدول في تقديم الحجج و التبريرات التي من شأنها أن تعطي صفة الشرعية على موقف كل دولة طرف في النزاع، و عليه يمكن القول أن أطراف النزاع في هذه المرحلة تدخل في مواجهة كبيرة بالحجج و الأدلة و تبيان الأسباب، و محاولة كل طرف إقناع الطرف الآخر بموقفه بواسطة الطرق الدبلوماسية¹.

و في هذه المرحلة نجد أن هناك نزاعات يمكن حلها في بدايتها، كما أن كل دولة طرفا في النزاع تحاول إقناع الآخر على ضرورة البحث عن نقطة الاتفاق، أين تستعمل وسائلها الدبلوماسية لفرض وجهة نظرها، و بالتالي يمكن الوصول الى حل وسط، و هنا نصل الى نتيجة و هي أنه كلما زادت احتمالات الاتفاق كلما قلت مخاطر النزاع الدولي و العكس صحيح².

- المرحلة الثانية: تقوم دولة ما بدفع النزاع نحو مرحلة تبادل الاتهامات و إنكار كل دولة لمطالب الدولة الأخرى، و هو ما يؤدي بالضرورة الى الدخول في حملة دعائية و إعلامية، و ذلك لتحقيق هدفين رئيسيين و هما: إعطاء الشرعية و العدالة لموقف طرف معين، و إظهار الطرف الثاني على أساس أنه عدو و أن مطالبه غير شرعية، و هذا بالنسبة للرأي العام الداخلي و الخارجي.

- المرحلة الثالثة: يتطور النزاع من خلال سحب الاعتراف و قطع العلاقات الدبلوماسية و التجارية مع الطرف الآخر، و هو يعتبر وسيلة للتأثير عليه و تغيير موقفه و دفعه الى الوصول الى نقطة اتفاق، كما أنه يمكن أن يكون تمهيدا لاستخدام القوة كما حدث في حرب الخليج الثانية و الثالثة³.

- المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة تدخل دولة ثالثة الى جانب طرف من أطراف النزاع الذي ترى أنه في موقف ضعف أو الظلوم، و التدخل هنا يكون على أساس أنه وقائي و مثال على ذلك النزاع العراقي - الكويتي، كان ثنائيا ثم تحول الى متعدد الأطراف⁴. و يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة كتصريح أو مساعدات مالية و عسكرية و استخدام القوة، و الهدف منه خلق نقطة استقرار.

- المرحلة الخامسة: و تتمثل في استعمال القوة، حيث في الوقت الراهن يمنع اللجوء الى الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية إلا بقيود، أو في حالة الدفاع عن النفس، و هذا لا يعني أن الدولة ترغب في ربح النزاع

¹ - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 41.

² - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984، ص 244.

³ - المرجع السابق، ص 44.

⁴ - نفس المرجع، ص 67.

بواسطة هذه الطريقة، و إنما قد يكون من أجل التأثير لحل معين كما هو الحال بالنسبة للهجوم المغربي على الجزائر سنة 1963م من أجل التفاوض حول الحدود¹.

و النزاعات الدولية تستمر لمدة طويلة إذا كانت مرتبطة بمصالح وطنية عليا متناقضة، أين تكون نقطة التنازل مستحيلة، كما هو الحال في النزاع الهندي - الباكستاني حول كشمير.

II. أسباب النزاعات الدولية:

من الأسباب التي تؤدي الى النزاعات الدولية ما يلي:

1 - المصلحة و الشرف: عند قيام دولة معينة بتصرف ما إنما يكون ذلك بناء على مصلحتها اتجاه هذه الحالة و مثال ذلك: النزاع الذي وقع بين أيسلندا و بريطانيا سنة 1958م عندما وسعت أيسلندا حدود مياهها الإقليمية الى 12 ميل بدلا من 4، اعتقد الجميع أن مصلحة البلدين تتمثل في الثروة السمكية الموجودة في هذه المنطقة خاصة و أنه يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الأيسلندي، غير أنه بالنسبة لبريطانيا فالأمر كان يتعلق بسمعتها و شرفها لأن بريطانيا كانت أقوى قوة بحرية، و لذا نجد أن سبب النزاع بالنسبة لأيسلندا كان اقتصاديا أما لبريطانيا فكان معنويا " الشرف و السمعة " .

2 - القوة: إن الدول عادة ما تنظر الى التصرفات و الأوضاع الدولية بناء على عامل هام و أساسي لبقاء الدولة و تطورها هو عامل القوة، لأن نتائج النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي الى التقليل من أهمية الدولة و من قوتها و الزيادة في قوة دولة أخرى. و هذا ما نجده خاصة أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي. بكسب أكبر قدر من القوة من خلال التسابق في امتلاك السلاح النووي و التأثير في الطرف الآخر.

3 - الأمن: نجد أن العديد من النزاعات تكون بسبب اعتقاد الدول أن أمنها أصبح مهدد من طرف دول أخرى، و مثال ذلك أن أحد أسباب الاحتجاج السوفييتي لأفغانستان هو تأمين حدوده الجنوبية من التهديد الغربي، لأنه كان يراه الوسيلة الأفضل للحفاظ على أمن الدولة، و هو ما اعتبر مبرر النزاعات الدولية أثناء الحرب الباردة².

¹ - نفس المرجع، ص 46.

² - نفس المرجع، ص 39.

4 - الإيديولوجية: نظرا لوجود إيديولوجيات مختلفة و متعددة في العالم، فإن النزاعات الدولية غالبا ما تكمن أسبابها وراء رغبة الدولة في الدفاع عن إيديولوجياتها أو محاولة نشرها.

5 - العدالة و المساواة: تحدث النزاعات نتيجة شعور الدول بأنها مظلومة من طرف ثاني، فتتوفر المساواة و العدل بين أعضاء المجتمع الدولي تؤدي في النهاية الى إزالة أسباب حدوث نزاعات مثل معاهدة فرساي 1919م¹.

و هناك من يرى أن أسباب النزاعات الدولية هي كالاتي:

1 - الفرد كسبب للنزاع: حيث ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل أشكال الحروب و النزاعات التي عرفها البشر، و هذا بالرجوع الى طبيعته و سلوكه².

2 - الدولة كسبب للنزاع: نجد أن الدولة هنا كسبب رئيسي في العلاقات الدولية، فنجد أن هناك العديد من المدارس تناولت هذا الجانب، حيث نجد المدرسة الواقعية الكلاسيكية ترى أن النزاعات ماهي إلا نتيجة التضارب بين مصالح الدول، في حين أن المدرسة الماركسية تركز في تحليلها للصراع الدولي على الصراع الطبقي.

3 - النظام الدولي كسبب للنزاع: و يكون فيه التركيز على طبيعة النظام الدولي و الفاعلين فيه و بواعث السلوك التنافسي للدولة في سعيهم لتعظيم المكاسب المتاحة، خاصة للحفاظ على الأمن و الحفاظ على وجودها كوحدات مستقلة في نظام دولي يتسم بالفوضى.

كما نجد مجموعة أخرى من أسباب النزاعات الدولية تم بنائها على أسس دراسة النزاع الدولي بصفة عامة، و ذلك بالتركيز على فهم مسببات هذه النزاعات من خلال التطرق الى مجموعة من المناهج المساعدة على فهم أسباب النزاعات الدولية، و نجد من بينها ما يلي:

1 - المنهج السيكولوجي: تتمحور الدراسات السيكولوجية لظاهرة النزاع في العلاقات الدولية على الاتجاهات التالية:

¹ - محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية. الجزائر: دار هومة، 2003، ص 191.

² - جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. تر : وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1985، ص 196.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

- الاتجاه الأول: يربط بين الميول للاعتداء و بين الطبيعة البيولوجية للإنسان، من خلال الاتجاه الذي يمثله **فرويد** بحيث يرجع هذا الأخير الأسباب المؤدية للنزاع الى طبيعة الإنسان في التدمير و حب التسلط و السيطرة، كما يميل الى التوسع و الانتقام. كما يرى **كينث والتز** أن الصراع و الحروب هي نتيجة حتمية لأنانية و غباء الإنسان و سوء توجيهه لنزاعاته الذاتية¹.

- الاتجاه الثاني: و يتزعمه أصحاب نظرية الإخفاق الذين نسبوا أسباب النزاع الى ما يسمى بعوامل الإخفاق و الإحباط، و هنا الدول تنجس الى التصرف بشكل عدواني عندما تصاب خططها و أهدافها بالإخفاق.

- الاتجاه الثالث: و تمثله نظرية الشخصية، حيث ترجع النزاع الى ما يطلق عليه بالطابع العدواني لبعض القوميات بحيث أنها هي القوة المحركة للصراعات و الحروب الدولية.

- الاتجاه الرابع: يربط بين المعتقدات و بين ظاهرة الصراع الدولي من خلال تصورات سلبية تجاه دول أخرى، لاثام بعض الدول بخلق إحباط داخلي و النظر إليها بنظرة عدائية.

2 - منهج سباق التسلح: لعبت الثورة التكنولوجية دورا مهما في ارتفاع درجات التسلح في العالم و خلق تغييرات في نظام الأمن، و تحولت الحروب من حروب تقليدية الى حروب نووية.

كما أن التفوق التكنولوجي في نظم التسلح يدفع أيضا لاستعراض القوة كوسيلة للضغط بصدد التسوية الدبلوماسية، مما يؤدي الى شحن الصراعات بمزيد من التوتر و العنف و الشك و الخوف².

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسباق التسلح النووي

لقد أصبح عالمنا المعاصر عالما نوويا و ذلك على إثر تصاعد سباق التسلح النووي بين الشرق و الغرب، و استمرار انتشار السلاح النووي في العالم، و تزايد احتمال اندلاع حرب نووية، و تحكم الاعتبارات النووية في

¹ - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 24.

² - منير محمود بدوي، (مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع)، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 3، يوليو 1997، ص 66.

محمل العلاقات الدولية. حيث أصبحت الدول أسيرة لسباق التسلح النووي. لذلك في هذا المبحث سنتحدث على ما يلي: من سباق التسلح التقليدي الى النووي، و مفهوم الردع و الانتشار النوويين.

المطلب الأول: من سباق التسلح التقليدي إلى النووي

يقول جوزيف كاميللري في كتابه " أزمة الحضارة ": " حين تشعر الدول بنسبة أقل و أقل من الأمان، فإنها تضاعف جهودها أكثر و أكثر لتكديس الأسلحة في ترسانتها الى الحد الذي يكفي لإخافة العدو و رده، و لكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد من الشعور بعدم الأمن، و هذا ما يؤدي الى سباق تسلح عنيف و بدون نهاية"¹.

I. سباق التسلح:

يعتبر سباق التسلح ظاهرة عسكرية، سياسية، اقتصادية و صناعية، و في إطار التنافس بين الدول أو القوى المتصارعة يسعى كل طرف الى تحسين الأنظمة التسلحية التي يملكها، فضلا عن زيادة الطاقات الإنتاجية، وصولا الى أفضل القدرات الدفاعية أو الهجومية، و يعكس التطور في الأسلحة و المعدات كيفا و كما، و محاولات الوصول بحجم إنتاجها الى مستويات غير مسبوقه و تكديسها، و إدخال التحسينات عليها بما يضاعف من طاقاتها التدميرية. و مثال ذلك الإتحاد السوفيتي سابقا². و كذلك بناء قوات مسلحة ذات حجم ضخم و متنوعة القدرات و الإمكانيات و على درجة استعداد عالية على الدوام و خصوصا في الدول الصناعية، أما في الدول غير الصناعية فإن عمليات شراء الأسلحة و عقد الصفقات الضخمة لامتلاك أحدث أنظمة القتال و المعدات العسكرية و استبدال الترسانات العسكرية حرصا على مجارات التطور العالمي.

و في واقع الأمر إن ظاهرة سباق التسلح بمفهومها الحالي ظاهرة واسعة الانتشار بسبب التطور التكنولوجي و تعقد النزاعات رغم الجهود الدولية للحد منها، كما أنه لا بد من التأكيد في هذا السياق على أن مفهوم التسلح نفسه كان موجودا كأمر ملازم للحياة البشرية، و مرتبط بظاهرة الصراع عموما، حيث تسعى المجتمعات البشرية الى الحصول على السلاح و تطويره و بناء الجيوش حرصا على مصالحها و حفاظا على بقائها.

¹ - عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر و الصراعات الدولية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1989، ص 79.

² - نفس المرجع، ص 80.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

و سباق التسلح هو نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر و السعي الى تحسين أمنها الواحدة مقابل الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية، و غالبا ما يعرف منطق سباق التسلح بظاهرة الفعل و رد الفعل، ففي حال شرعت دولة (أ) في تطوير برنامج عسكري عدواني، فتتوقع الدولة (ب) الأسوأ أي أن الدولة (أ) تحضر لحرب، حيث أن الحذر و كون العلاقات الدولية قائمة في جو الاعتماد الكامل على الذات تفترضان أن تزيد الدولة (ب) المجاورة من إنفاقها العسكرية لتتلاءم و إنفاقات الدولة (أ)، حيث أن عدم قيامها بذلك يجعلها عرضة للاعتداء، إلا أن محاولة الدولة (ب) الحفاظ على توازن القوى تبوء بالفشل، و قد ترى الدولة (أ) أن رد فعل الدولة (ب) عدائي، و النتيجة هي الزيادة في مستوى العداء بين الطرفين، و التصعيد في نوعية الأسلحة المتوفرة لديهما أو كميتهما، و تضاؤل في أمن كل من الدولتين¹. و مثال ذلك:

- أطلقت بريطانيا العظمى في عام 1906م نوعا جديدا من السفن الحربية، حيث تميزت هذه السفن بسرعتها التي فاقت سرعة السفن الحربية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، كما أنها كانت مصفحة و مزودة بطائرات مدفعية قوية قادرة على إطلاق القنابل لمسافات بعيدة، فقامت ألمانيا بتصنيع سفن تتمتع بنفس القوة، هذا ما دفع بريطانيا العظمى الى بناء المزيد من هذه السفن الحربية، حيث كان سباق التسلح هذا سببا في تغيير وجه الحروب البحرية.

- كذلك بالنسبة للأسلحة النووية حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تصنع هذه الأسلحة و بعدها تسابقت دول أخرى مع الزمن للحصول على هذا السلاح منها الإتحاد السوفييتي سابقا، فرنسا، بريطانيا، الصين و غيرها².

و ليس من الضروري أن يكون سباق التسلح منافسة تدفع بدولة ما الى زيادة عدد القنابل و الدبابات و الطائرات و السفن و الغواصات التي تمتلكها مقارنة بما لدى خصمها، فعلى سبيل المثال في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى 1914م - 1918م، دخلت كل من فرنسا و ألمانيا في سباق تسلح لزيادة عدد جنودهما.

¹ - مارتن غريفيتش و تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 245.

² - نفس المرجع، ص 246.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

كذلك يمكن للدول أن تدخل سباقا من أجل تحسين تكنولوجيا الحرب الدفاعية الخاصة بها، فخلال الحرب الباردة مثلا تسابقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفييتي من أجل تحسين نوعية أنظمة التسليح الخاصة بهما، و أنظمة الإنذار المبكر و التقنيات الإستخبارية و فاعليتها.

إن جوهر سباق التسليح هو نقص الثقة بين الأطراف، فمع تصاعد سباق التسليح تزداد حدة التوتر و يصعب التعاون و يصبح من الصعب جدا تحقيق الأمن، حيث يعتقد بعض الباحثين أن سباق التسليح يبنى باقتراب الحرب.

و يمكن القول أن الطفرة الحقيقية في سباق التسليح لم تبدأ إلا مع بداية الثورة الصناعية، حيث بدأت صناعة الأسلحة تتطور كما و نوعا الأمر الذي أسفر عن تنافس بين الدول الصناعية الكبرى المنتجة للسلاح، و في وقت قياسي أمكن اختراع كافة الأسلحة التي تعطي أكبر قدر ممكن من التدمير في أقصر زمن مع أقل تكلفة، فجاء اختراع المدفع الرشاش في عام 1914م، ثم اخترعت الدبابة للتغلب على الرشاش في عام 1916م، و بعدها استخدمت الطائرة في العمليات الحربية للتغلب على الاتنين، و من هنا أطلق على هذه الظاهرة سباق التسليح¹.

و قد ظل سباق التسليح كسباق أوروبي الهوية مع مشاركة يابانية فعالة حتى ما بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، و مع دخول الولايات المتحدة الحرب في عام 1917م بدأ نطاق السباق يتسع، فحسب رأي البعض فإن الفترة ما بين الحربين بمثابة التكريس الحقيقي لسباق التسليح، حيث شهد العالم طفرة هائلة في أعداد المدمرات و البوارج و الطرادات، في الوقت الذي بدأت فيه حاملات الطائرات تحتل مكانة في الفكر الإستراتيجي العسكري و معها الغواصات². و قد احتلت الطائرات مكانة هامة كأداة قتال متفوقة بلا منازع و أصبحت الدبابات أكثر كفاءة و قدرة على القتال في المناطق الوعرة بعد التطور في مجال تشكيل المعادن. و بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ضاعفت المصانع من إنتاجها مختلف الأسلحة حتى تستطيع تلبية مساح العمليات.

¹ - محمد حوجة، الانعكاسات العسكرية و السياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، (بدون سنة)، ص 39.

² - نفس المرجع، ص 31.

و مع استمرار الحرب تم اختراع الرادار من طرف بريطانيا و استخدام تطبيقاته العملية بنجاح في 1942م - 1943م. و استخدم الألمان القنابل الطائرة، و بعد تفجير قبليتي هيروشيما و نجازاكي النوويتين تحول سباق التسليح من سباق تقليدي الى سباق نووي.

.II سباق التسليح النووي:

على الرغم من أن الإنسان توصل في العام 1938م الى اكتشاف ظاهرة الانشطار النووي إلا أنه لا يتمكن من استخدامها كسلاح إلا في العام 1945م، عندما استخدم السلاح النووي ضد اليابان في هيروشيما و نجازاكي، و بدأ عصر جديد في سباق التسليح حيث تم بناء مفاعلات نووية لأغراض إنتاج العناصر المشعة الضرورية لصناعة القنابل النووية و تخزينها، و زادت حدة الصراع في هذا المجال من خلال التوصل الى صناعة القنبلة الاندماجية أو القنبلة الهيدروجينية، بالإضافة الى ذلك شمل التنافس وسائط حمل و توصيل الرؤوس النووية، سواء من القاذفات المتوسطة و طويلة المدى و كذلك الصواريخ الباليستية قصيرة المدى و عابرة للقارات، و رغم أن السلاح النووي لم يجرب في حرب أخرى بعد هيروشيما و نجازاكي ، لكنه أحدث تغييرا عميقا في طبيعة الحرب.

فقد أدت حيازة الولايات المتحدة للسلاح النووي، الى تزايد في عدد الدول الحائزة على إمكانيات صناعة السلاح النووي و تطويرها، ففي العام 1949م تم تنفيذ التفجير التجريبي النووي الأول للإتحاد السوفييتي ثم بريطانيا في 03 أوت 1952م، و تبعتها فرنسا في 13 فيفري 1960م، و الصين في أوت 1954م¹، و نتيجة لذلك ظهر النادي النووي و هو يضم رسميا ست دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين و الهند. بالإضافة الى أن هناك دول أخرى تملك السلاح النووي و هي باكستان و إسرائيل.

و بعد ازتياد الفضاء بدأ سباق ينتقل تدريجيا من على سطح الأرض الى الفضاء و ذلك باستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس و التوجيه، ثم باستخدام القنابل المدارية و الصواريخ القادرة على العودة الى الدخول في المجال الجوي للككرة الأرضية، بالإضافة الى ذلك كل ما تشمله مبادرة حرب النجوم أو مبادرة الدفاع الإستراتيجي.

¹ - نفس المرجع، ص 45.

1 – السلاح النووي:

تمتلك الأسلحة النووية قدرة تدميرية هائلة، حيث تعتمد فكرة القنبلة النووية على مبدأ تحرير الطاقة الناجمة عن انفجار الذرة و استخدامها كسلاح يولد موجة عالية من الحرارة و الضغط و الأشعة المدمرة¹. حيث توجد طريقتان أساسيتان تنطلق فيهما الطاقة النووية و هما:

أ – الانشطار النووي: حيث تنفصل نواة الذرة الى نواتين متماثلتين مع انبعاث نيوترونات، و هذا كما يحدث في نظائر اليورانيوم مثل: يورانيوم 235، أو يورانيوم أو البلوتونيوم 239.

ب – الاندماج النووي: حيث يتم في هذه الطريقة دمج ذرتين متشابهتين مثل الهيدروجين أو نظير الهيدروجين (الديتيريوم أو التريتيوم) معا ليكونا ذرة أكبر مثل الهليوم أو نظير الهليوم².

و لبناء قنبلة نووية فإن هذا يتطلب الحصول على:

أ – الوقود النووي الذي سيكون مصدرا لعملية الانشطار أو الاندماج النووي.

ب – أداة التفجير.

ج – طريقة لجعل كل مادة الوقود تنشط أو تندمج قبل أن يحدث الانفجار.

و هناك أنواع للأسلحة النووية حيث كانت بداية صناعة القنابل النووية باستخدام وقود اليورانيوم 235 و البلوتونيوم 239 و هذان هما اللذان استخدمتهما أمريكا في نهاية الحرب العالمية الثانية.

و في بداية الخمسينيات طورت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي القنبلة النووية الحرارية، والتي تعتمد على تسخين الذرات الخفيفة الى عشرات ملايين الدرجات المئوية لإحداث الاندماج النووي، و ذلك باستخدام قنبلة انشطارية. ثم تم تطوير القنبلة النيوترونية أو ما يسمى بالسلاح الإشعاعي المقوي و هو سلاح نووي حراري و تدعى هذه الأنواع من الأسلحة بالأسلحة التكتيكية تميزا لها عن الأسلحة النووية الإستراتيجية و هي الأسلحة البعيدة المدى³.

¹ – نفس المرجع، ص 46.

² – محمد إبراهيم الجار الله، السلاح النووي. السعودية: جامعة الملك فهد، 1993، ص 2.

³ – نفس المرجع، ص 6 – 7.

كانت الطائرات القاذفة أولى حاملات القنابل النووية، أما في الوقت الحالي فإن الصواريخ الباليستية هي التي تحمل الغالبية العظمى من القنابل الموضوعة في الخدمة، و هناك حوالي 30 دولة عبر العالم لديها مثل هذه الصواريخ، لكن حوالي 19 دولة من بينها لا تملك سوى صواريخ قصيرة المدى (أقل من ألف كيلومتر)، و حتى الساعة الدول النووية الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، و المملكة المتحدة) هي التي تمتلك هذه النوع من الصواريخ العابرة للقارات مداها يتجاوز 5500 كم¹، بالإضافة الى محاولة الهند لامتلاكه.

في أول الأمر لم يتم تطوير الصاروخ الباليستي من أجل القنبلة النووية، لكنه سيصبح مع مرور الزمن مرتبطا بها، و تعود أسباب نجاح هذا الصاروخ الى الخصائص التي يتميز بها، فهو سهل التشغيل نسبيا و لا يتطلب إطلاقه وقتا طويلا، كما أنه ليس من السهل الاحتراز منه و لا تفاديه. و إذا كانت الصواريخ الباليستية في العالم كله تنتمي الى صاروخ (V₂) الألماني، فإن الانتشار الكبير لصواريخ (سكود) ذات المدى القصير، حيث يعتبر الإتحاد السوفييتي هو المسئول بدرجة كبيرة عن تكاثر هذه الصواريخ اليوم.

و على سبيل المثال ليست صواريخ نو- دونغ الكورية الشمالية و لا غوري الباكستانية و لا شهاب الإيرانية سوى نسخ معدلة عن صواريخ سكود السوفييتية، لكن بعض العناصر الهامة تبقى رغم ذلك وقفا على الدول المتقدمة، و منها على سبيل المثال تقنية الطبقات المتعددة التي تتيح بلوغ أهداف بعيدة، و كذلك استعمال الوقود الصلب الذي يجد من إمكانية تدمير الصواريخ و هي في الجو، و تصغير القنابل مما يتيح تحميل عدد كبير منها على حاملة واحدة².

و أقدمت كل من الولايات المتحدة و الإتحاد السوفييت بالفعل خلال الستينيات من القرن الماضي، على تزويد صواريخهما الباليستية برؤوس متعددة بلغت حوالي 14 رأسا للصاروخ الواحد، و هو ما أفضى خلال السنوات الأخيرة من الحرب الباردة الى ازدياد كبير في أعداد ما تمتلكه الدولتان من هذه الأسلحة.

و خلال السبعينات من القرن الماضي ظهرت طريقة الدفع المعروفة باسم الطريقة الهوائية، حيث تمضي الصواريخ على علو منخفض، حسب مسار أفقي أو يكاد يكون كذلك، و إذا كانت طريقة الدفع في

¹ - برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع و الخطر. تر: عبد الهادي الإدريسي، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة و التراث، 2011، ص 35.

² - نفس المرجع، ص 36.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

هذه الصواريخ لا تسمح لها ببلوغ أهدافها عبر القارات، فإنها في مقابل ذلك تتميز باستعصائها على الدفاعات المضادة (شرط أن تكون سرعتها أكبر من سرعة الصوت)، و بإمكانية إطلاقها من كل أنواع المنصات، و كذلك بدقتها في الإصابة، و تصنيع هذا النوع من الصواريخ ليس سهلا، غير أن إقدام بعض الدول مثل الصين و أوكرانيا و غيرها على تصديرها نتج عنه انتشارها انتشارا كبيرا.

و قد طورت أغلب الدول النووية " ثلاثية " من الوسائل النووية تقوم على ثلاثة مكونات:

1 - جو - أرض: و تتميز بمرونتها الكبيرة و إمكانية حملها على حاملات ذات قدرة مزدوجة تقليدية و نووية.

2 - أرض - أرض: يمكن تشغيلها بسرعة انطلاقا من التراب الوطني.

3 - بحر - أرض: ميزتها الخفاء عن أعين العدو، و من ثم القدرة على اختراق دفاعاته، و يمكن أن تكون على شكل صواريخ قصيرة المدى تحملها غواصات هجومية، خاصة لتنفيذ ضربات محدودة¹.

المطلب الثاني: مفهوم الردع و الانتشار النوويين

بعد ظهور السلاح النووي في 1945م أولى الإستراتيجيون العسكريون سياسة الردع اهتماما بالغا، كما أن قضية انتشار و حيازة الأسلحة النووية أصبحت لها أهمية بالغة نظرا لارتباطها الوثيق بالأمن و السلم الدوليين، لذلك سنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم الردع و الانتشار النوويين.

I. مفهوم الردع النووي:

إن مفهوم الردع في حد ذاته جزء لا يتجزأ من طبيعة عيش المجتمعات البشرية، و يتعلق الأمر بمنع فعل عدواني معين عبر جعل الشخص أو

الطرف الذي يُخشى منه ذلك يفهم بأنه لن يجني من وراء فعله فائدة، و بذلك يكون الردع وسيلة لتفادي العدوان دون الاضطرار الى استعمال القوة من أجل ذلك تماما كما هو حال الدبلوماسية و الأمن الجماعي، إذ يتعلق الأمر بالدفع بفاعل معين الى أن يقوم بفعل معين عن طريق إقناعه بذلك أو إرغامه عليه، و إنما بالدفع

¹ - نفس المرجع، ص 40.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

به الى عدم فعل شيء كم لا يتعلق الأمر بعملية وقائية يراد منها شل قدرة العدو على العدوان، و لا بتعريضه لعملية عقاب رداً على عدوان بل بتغيير اتخاذ القرار لديه¹.

و الردع في المجال العسكري ليس بالضرورة نووياً، إذ كان "الردع التقليدي" موجوداً منذ فجر التاريخ، و المثل الروماني: "إذا كنت تريد السلم فكن متأهباً للحرب" خير دليل على ذلك، كما أن منطق الردع كان على ما يبدو حاضراً في الصراع بين الحلفاء و دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية في ما تعلق بالأسلحة الكيماوية، حيث كان كل من الطرفين يخشى أن يرد عليه خصمه.

أما الردع النووي فيخص التهديدات الأكبر خطراً، و هو يفترض التوفيق ما بين إرادة سياسية و قدرة عسكرية، و كذلك جعل الخصم المفترض يدرك و جود الاثنين، إذ لا يهم ما لدى المدافع من وسائل بقدر ما يهم أن يعتقد مهاجمه المفترض أنه يتوفر على تلك الوسائل².

و أكثر أشكال الردع شيوعاً هو المتمثل في توعد الخصم المفترض بضربة عقابية موجعة في حال

حدوث اعتداء من جانبه، و هو ما سمي بالردع عن طريق التهيب أو التخويف بالعقاب، و قد قال العالم البريطاني هنري تيزاد للقيادة العامة للقوات المسلحة البريطانية: "إن بإمكان السلاح النووي أن يمثل وسيلة "ردع" ضد كل عدوان عسكري"، و يحتوي الردع النووي على العناصر التالية: التوفر على قدرة نووية ضاربة جاهزة و موثوق بها، و يجب أن يكون تفعيل تلك القوات ممكناً في زمن مناسب لتطور الأزمة التي يتعين مواجهتها، و يجب أن يكون السلاح النووي قادراً أياً كانت الظروف، على إيقاع قدر كاف من الضرر لجعل العدو يُجْحَم عن الهجوم. و يقتضي ذلك التوفر على حاملات فعالة و قادرة على بلوغ المدى و مؤمنة و لو جزئياً ضد كل ضربة محتملة، و قنابل نووية مأمونة و مؤكدة الاشتعال، و وسائل اتصال مناسبة بين القيادة و القوات. أما العنصر الثاني فيتمثل في وجود إرادة سياسية معلنة في اللجوء الى استعمال السلاح النووي في حال تعوّض البلاد لاعتداء.

و يمكن أن يفيد الردع النووي في مواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات الكبرى³:

¹ - نفس المرجع، ص 43.

² - برونو تيرتري، المرجع السابق، ص 238.

³ - المرجع السابق، ص 51.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

أ - المهجوم النووي: منذ الخمسينيات من القرن الماضي كان الدور الأساس المنوط بالسلح النووي لدى الدول التي تمتلك هذه المقدرة، هو منع وقوع أي هجوم أو ابتزاز نووي ضدها. و هذا الدور يبدو جليا في العقيدة العسكرية لكل الدول النووية.

ب - العدوان التقليدي: إن إحدى الوظائف الإستراتيجية المألوفة للسلح النووي هي تفادي التعرض لهجوم من قبل خصم أكبر قوة يستعمل أسلحة تقليدية. و قد كانت هذه الوظيفة، بالنسبة الى دول مثل فرنسا و الهند و حتى كوريا الشمالية، ذات أهمية تاريخية قصوى، و كذلك الأمر بالنسبة الى الدول التي ليس لها بعد استراتيجي في مواجهة خصوم أكبر منها قوة، مثلما هو شأن إسرائيل أو باكستان، أما الصين و روسيا، فإن السلح النووي يمثل لها ورقة رابحة في مواجهة التفوق الأمريكي، و يمكن الحديث فيما تعلق بهذه الدول عن وظيفة للسلح النووي بصفته "الملاذ الأخير" في حال التعرض للهزيمة في مواجهة تقليدية.

ج - استعمال أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل: مع تنامي الوعي بمخاطر انتشار ما يعرف باسم أسلحة الدمار الشامل، و خصوصا منذ حرب الخليج الأولى في 1991م، أصبحت إستراتيجية الردع تأخذ بالحسبان أكثر مما مضى فرضية حدوث هجوم أو تهديد بالهجوم بأسلحة بيولوجية أو كيميائية أو إشعاعية، أو حتى بصواريخ بالستية تحمل شحنات تقليدية، ضد مصالحها الخاصة.

و في الأخير يمكن القول أن الردع ليس مجرد تكديس للأسلحة، فالإستراتيجية النووية المرتكزة على هذا المفهوم لا تؤمن استمرارية السلام، و لا تسمح للقادة السياسيين بتجاهل السياق الدولي الذي يجعل الردع ضروريا¹.

II. مفهوم الانتشار النووي:

يعرف الانتشار النووي بالعملية التي تقوم بموجها جهة معينة سواء دولة أو جهة داخل دولة أو شخص بامتلاك أو استعمال أو التهديد باستعمال مادة قابلة للانشطار لتنتج كمية من الدمار المادي و الإشعاعي²، و هو مفهوم مزدوج مركب من مفهومين و هما: الانتشار العمودي (الرأسي) و الانتشار الأفقي و المعرفان كما يلي:

¹ - المرجع السابق، ص 240.

² - كارل لون ستوبير، الأمن النووي. تر: مركز الدراسات و البحوث، الرياض: مطابع جامعة نافع العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص 19.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

1 - الانتشار العمودي(الرأسي): و هو المفهوم الخاص بانتشار الأسلحة النووية في البلدان المالكة لها قبل 1967م، أي البلدان الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن و هي: الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا و الصين.

2 - الانتشار الأفقي: و هو المفهوم الخاص بالدول غير المالكة للأسلحة النووية أو ما يعرف بالبلدان الصغيرة أو البلدان الجنوب و على رأسها نجد كل من الهند، باكستان، إسرائيل، إسرائيل، كوريا الشمالية و إيران.

لقد اتخذت ظاهرة الانتشار النووي أوجه جديدة أشد خطورة منذ حقبة التسعينات الى يومنا هذا، بفعل عوامل مختلفة كانهيار الاتحاد السوفيتي، و ظهور دول نووية جديدة من ورثة ترسانته، و قيام كل من الهند و باكستان بالإعلان عن حيازة الأسلحة عام 1998م، بالإضافة الى البرنامج النووي الإسرائيلي وصولا الى اكتشاف برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني. و من العوامل التي أدت الى تصاعد الانتشار النووي هي: أزمة الطاقة، التوسع في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، و توافر مخزون هائل و متزايد من المواد النووية، بالإضافة الى اتساع نطاق عمليات السوق السوداء و العمولة¹.

كذلك من مبررات تملك السلاح النووي تتمثل في التهديدات الدولية، تطورات الفاعلين الدوليين، القيمة الرمزية، الدوافع النفسية لصانع القرار، توجهات النظم الشمولية غير الديمقراطية، بالإضافة الى توفر الفرصة النووية و تصاعد الأحداث الدولية.

و على مر التاريخ توالى الدول في إعلان نفسها كدولة تمتلك الأسلحة النووية إضافة الى قيامها بالعديد من التجارب النووية، و الأحداث توالى حسب الترتيب التالي²:

- في سنة 1945م: الولايات المتحدة تجرى تجارب نووية في الشهر السابع ثم تضرب مدينتي "هيروشيما" و "نجازاكي" اليابانيتين في الشهر الثامن.

- في سنة 1949م: الإتحاد السوفيتي يقوم بإجراء تجارب نووية ناجحة.

- في سنة 1952م: بريطانيا تقوم بإجراء تجارب ناجحة.

¹ - رانية محمد الطاهر، سياسات الانتشار النووي: دراسة في المحددات السياسية و الأطر القانونية. (بدون بلد النشر)، المركز الدبلوماسي، 2015، ص 7-18.

² - المرجع السابق، ص 21.

- في سنة 1960م: فرنسا تجري تجارب نووية ناجحة في صحراء الجزائر "رغان".
- في سنة 1964م: الصين تجري أول تجارب نووية ناجحة.
- في سنة 1974م: الهند تقوم بإجراء تجارب نووية ناجحة.
- في سنة 1998م: الهند و باكستان تقومان بإجراء تفجيرات نووية ناجحة و كان ذلك في نفس الشهر.

المبحث الثالث: جهود و آليات الحد من انتشار السلاح النووي

تعد ظاهرة سباق التسلح النووي هي الظاهرة الأكثر خطورة، بسبب ما قد ينتج عنها من آثار عميقة على العالم كله خاصة إذا وقعت التقنية النووية في أيدي الإرهاب، لذلك توجهت الجهود كلها للحد من الانتشار النووي و منع الدول غير النووية من الحصول على هذه الإمكانيات، و لكن الدول الكبرى ساهمت في انتشارها بسبب مساعدة بعض الدول مثل إسرائيل، الهند و باكستان لتطوير السلاح النووي، لكنها في المقابل تمنع دولاً أخرى من امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية كإيران، و من هنا فإن جهود و آليات الحد من انتشار السلاح النووي تتمثل في الآتي:

المطلب الأول: التحكم في الأسلحة و نزع السلاح النووي

تتعلق أغلب الاتفاقيات التي أبرمت منذ عام 1945م في المجال النووي بما يعرف باسم "التحكم في الأسلحة"، و ليس بنزع السلاح بمعناه الحقيقي، فالتحكم بالأسلحة النووية لا يقتضي تخفيض الترسانات الموجودة¹، بل هو اتفاقيات تتعلق بمنع بعض الوسائل أو تضيقاً مجال بعض الممارسات، و قد كانت أول معاهدة حقيقية لنزع السلاح النووي في 1987م.

¹ - ميليسا غريس، نزع السلاح (دليل أساسي). نيويورك: مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، 2013، ص 24.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

و قد انطلقت عملية التحكم في الأسلحة النووية و نزع السلاح النووي بالفعل في عام 1968م، مع فترة الانفراج بين الشرق و الغرب، حيث اتفقت واشنطن و موسكو على تأطير سباقهما الثنائي، و أصبحت نافذة المفعول في 1970م و قد نصت هذه الاتفاقية على منع انتشار الأسلحة النووية و معلوماتها و وسائل إنتاجها في العالم، كما تعهدت الدول النووية الموقعة على الاتفاقية على عدم مساعدة

و تشجيع أية دولة غير نووية لحوض هذا المجال¹، كما تم توقيع معاهدة سالت 1 عام 1972م و التي تعني "محددات الحد من الأسلحة الإستراتيجية"، حيث أنها تتكون من شقين: يتعلق الشق الأول منها بالقوات الهجومية، و ذلك من خلال تجميد عدد الحاملات العابرة للقارات التي يتوفر عليها كل من الجانبية. أما الشق الثاني من المعاهدة فيتعلق بالقوات الدفاعية، و ذلك من خلال الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الإستراتيجية الذاتية الحركة.

كما تم توقيع اتفاقية أخرى سميت بسالت 2 المبرمة في عام 1979م، و قد نصت على التساوي في عدد الحاملات العبرة للقارات، محددة إياها بحوالي 2400 لكل من الدولتين، مع ضرورة تخفيضهما الى حوالي 2250 في سنة 1981م، لكن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض المصادقة على المعاهدة بسبب اجتياح الإتحاد السوفيتي لأفغانستان².

و تعتبر اتفاقية " الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط " الموقعة في 1987م، أول اتفاقية حقيقية لنزع السلاح النووي، حيث منعت كل أنواع الصواريخ التي يتراوح مداها ما بين 500 و 5500 كم، و كذلك الصواريخ بعيدة المدى أرض/أرض من المدى نفسه، كما كانت أول اتفاقية تنص على القيام بجولات تفتيشية في أراضي الطرف الآخر.

بعد ذلك جاءت معاهدة ستارت 1 و التي تعني " محادثات تخفيض الأسلحة الإستراتيجية " و التي أبرمت في العام 1991م، حيث حددت عدد الصواريخ أرض/أرض الثابتة " الثقيلة " متعددة الرؤوس، أما معاهدة ستارت 2 والتي وقعت في العام 1993م حيث حددت سقفها من 300 الى 3500 قنبلة، و منعت فعليا صواريخ أرض/أرض الثابتة " الثقيلة "، غير أنها لم تدخل حيز التطبيق أبدا.

¹ - نورات طالب وشاش، العلاقات الدولية و تدويل الطاقة النووية السلمية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 85.

² - نفس المرجع، ص 87.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

كذلك حضر الانتشار النووي أصبح قائما نتيجة التجارب و التفجيرات النووية و التسريبات بسبب الأخطاء، حيث برزت أصوات تناهض التسليح النووي منذ الخمسينات بعد تزايد عمليات التفجيرات النووية التجريبية¹، حيث أجري منذ 16 يونيو 1945م و حتى 31 ديسمبر 1953م أكثر من 50 انفجارا نوويا تجريبيا.

و قد وقعت حوالي 135 دولة في العام 1963م على معاهدة تمنع التجارب النووية و كذلك معاهدة المنع الجزئي للتجارب النووية، و في العام 1974م اتفق الأعضاء على تحديد مقدار الطاقة المسموح به و ذلك خلال التجارب النووية في 150 كيلو طن و هو ما عرف باسم " معاهدة تحديد عتبة التجارب النووية "، و قد تم توسيع مجال تلك المعاهدة لتشمل التفجيرات النووية السلمية أو ما سمي " بمعاهدة التفجيرات النووية السلمية "، و لم يتم توقيع معاهدة المنع الشامل إلا في 1996م، و هي معاهدة ذات صبغة كونية إذ وقعت عليها حوالي 141 دولة في 2007م.

و قد أتاحت انتهاء الحرب الباردة إطلاق نوع آخر من أنواع نزع السلاح على شكل قرارات وحيدة الجانب، و يتعلق الأمر بما عرف باسم " المبادرات الرئاسية الأمريكية و الروسية " في 1991م و 1992م، التي عنيت بالأسلحة النووية ذات المدى القصير.

و قد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالموازاة مع ذلك بسحب قنابلها النووية التي كانت منصوبة في كوريا الجنوبية، و أغلب القنابل التي كانت متمركزة في أوروبا، كما أن فرنسا و المملكة المتحدة أقدمتا على خفض ترسانتيهما بمقدار كبير.

المطلب الثاني: منع انتشار السلاح النووي

يعتمد منع الانتشار أساسا على مجموعة من الضوابط السياسية و منها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، حيث ظهرت هذه المعاهدة بسبب التخوف من أن يفضي انتشار هذه الأسلحة الى زيادة مخاطر اندلاع حرب نووية عبر تسلسل التحالفات، و كذلك التخوف من أن يزيد الانتشار من صعوبة نزع السلاح النووي.

¹ - نفس المرجع، ص 89.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

و قد ظهرت معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي في 1968م، و دخلت حيز التنفيذ في العام 1970م، و تضمنت الاتفاقية 10 بنود، من أهم هذه البنود ما يلي¹:

- البند الأول: بموجبه تُمنع الدول النووية من نقل أسلحة نووية أو مساعدة دولة غير نووية على القيام بأنشطة ذات طابع نووي.

- البند الثاني: و يُحظر بموجبه على الدول غير النووية القيام بأنشطة ذات طابع نووي.

- البند الرابع: و الذي ينص على حق الدول في الاستعمال السلمي للمواد النووية و تبادل المعلومات.

- البند السادس: و ينص على متابعة الدول لمفاوضاتها بخصوص وضع حد للسباق نحو التسليح و الشروع في نزع السلاح النووي.

- البند الثامن: و ينص على متابعة تعديل و مراجعة الاتفاقية كل خمس سنوات.

و تعتبر معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام النووي العالمي، و قد تم تدعيمها بعدد من التعديلات حتى أصبحت اتفاقية كونية، فكل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة إضافة الى الفاتكان قد وقعت على الاتفاقية أي حوالي 190 دولة، باستثناء الهند، باكستان و إسرائيل.

و يجري التحقق من تطبيق بنود المعاهدة خلال المؤتمرات التي تُعقد لهذا الغرض كل سنة، حيث تبنت الدول الأعضاء في سنة 1995م تمديد هذه المعاهدة لمدة غير محددة " الى ما لا نهاية "، و قد أعلنت كوريا الشمالية في عام 2003م عن احتمال انسحابها من المعاهدة، و هذا ما يهدد ببيان هذه الاتفاقية.

و حاليا أصبح الطلب النووي المدني كما العسكري يأتي أكثر فأكثر من قبل الدول السائرة في طريق النمو، فهي تريد تحقيق استقلالها من ناحية الطاقة كم من الناحية الأمنية²، و هي لا تريد أن تبقى معتمدة

على الآخرين في التزود بحاجاتها من الوقود النووي، بالإضافة الى إرادتها في تبوء مكانة إقليمية و دولية و ذلك من خلال امتلاك السلاح النووي، لذلك لا يبدو من المؤكد أن تبقى معاهدة الحد من الأسلحة النووية حاجزا منيعا يقف في وجه انتشار الأسلحة النووية.

¹ - كارلتون ستوبير، المرجع السابق، ص 46.

² - برونو تيرتري، المرجع السابق، ص 156.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة

و تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية و التي انبثقت عن الأمم المتحدة في العام 1957م على تشجيع الاستعمال السلمي للطاقة النووية، مع الحرص على الحد من أخطار الأسلحة النووية، حيث يتعين على الدول غير النووية الموقعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أن توقع على " اتفاق ضمانات " مع الوكالة، يسمح لها بتفتيش المنشآت المعلن عنها من أجل التحقق من عدم تحويل المواد الانشطارية عن الأغراض المسموح بها.

و قد أوضحت دراسة أحمد علّو و هو عميد متقاعد في الجيش اللبناني أن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفييتي سابقا خلال النصف الثاني من القرن 20م، أثبتت أن السلاح النووي يشكل ردعا معقولا لكلا الطرفين عن الانخراط في حرب نووية.

كذلك خيضت كل الحروب بعد الحرب العالمية الثانية، بأسلحة تقليدية، و تحول السلاح النووي الى اصطلاح سياسي يؤثر في صياغة العلاقات الدولية، و إضفاء قوة معنوية رادعة للدول التي تمتلكه حيث يعزز من مكانتها الإقليمية و الدولية و يحمي مصالحها و أهدافها الإستراتيجية¹.

و سعت الدول الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية الى منع انتشار هذا السلاح من خلال معاهدة عدم الانتشار النووي " NTP "، و من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية " IAEA "، و ذلك عبر تدابير الوقاية و الحماية و مراقبة البرامج النووية للدول التي تسعى الى استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية و بشكل صارم.

إلا أن بعض الدول خرقت معاهدة عدم الانتشار، و تمكنت من حيازة أسلحة نووية كالهند و باكستان و كوريا الشمالية و إسرائيل و تتسابق على تطوير ترسانة الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية و هذا السباق النووي يعتبر من أهم مصادر الصراعات و النزاعات فيما بين الدول. و قد خضعت ردة الفعل الدولية على ذلك لاعتبارات سياسية تتعلق بمصالح الدول الكبرى و هذا ما سنراه في الفصول التالية.

¹ - محمد الحماصي، (تخريم السلاح النووي أكاذيب القوى الكبرى)، العرب، العدد 9544، 2014، ص 6.

الفصل الأول :الإطار الجيو - إستراتيجي للهند

و باكستان

الفصل الأول: الإطار الجيو - إستراتيجي للهند و باكستان

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية للهند و باكستان.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للهند و باكستان.

المبحث الثالث: النزاعات الهندية - الباكستانية.

الفصل الأول: الإطار الجيو- استراتيجي للهند و باكستان

تفرد شبه القارة الهندية بصفات و مميزات تكسبها طابعا خاصا، فهي كتلة ضخمة من اليابس تمتد جنوبا في المحيط الهندي، و تتكون هذه المنطقة من دولتين ذات أهمية بالغة و هما: الهند و باكستان، اللتين تمتلكان مقومات طبيعية، بشرية، اقتصادية، عسكرية و أنظمة سياسية مختلفة. و منذ انفصالهما عن بعضهما عام 1947م يسود التوتر و الصراع بينهما، و ذلك بسبب قضية محورية بينهما و هي "مشكلة إقليم كشمير" الذي يحتل أهمية بالغة لدى كل من الهند و باكستان. لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الجغرافية السياسية لكل من الدولتين، و النزاعات التي كانت سببا وراء امتلاك القدرات النووية، و ذلك لتحقيق التوازن بينهما، زد على ذلك التمكن من الحصول على الردع النووي.

المبحث الأول: الجغرافية السياسية للهند و باكستان

تمتلك كل من الهند و باكستان إمكانات طبيعية، بشرية، اقتصادية و عسكرية مختلفة، لكنها تميز كلا منهما على المستوى الإقليمي و الدولي، كما أن النظام في الهند يختلف عن نظيره في باكستان. لذلك في هذا المبحث سنتحدث عن الجغرافية السياسية لكل من الهند و باكستان.

المطلب الأول: الجغرافية السياسية للهند

تمتاز الهند بموقع هام على خريطة العالم، فهي شبه جزيرة على شكل مثلث غير منتظم الأضلاع، قاعدته إلى أعلى و رأسه إلى أسفل¹، تحتوي على إمكانات مختلفة طبيعية، بشرية و غيرها. لهذا سنهتم في هذا المطلب بالجغرافية السياسية لدولة الهند.

¹ - بشير عبد الفتاح، (الهند و باكستان: صراع متجدد)، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002، ص 151.

1 – الموقع الجغرافي للهند:

تقع الهند في شبه قارة جنوب شرق آسيا، كما أنها تقع بين دائرتي عرض (8.04° و 37.06°) شمالاً، و بين خطي طول (68.07° و 97.25°) شرقاً، و يحدها من الشمال الصين و النيبال و بوتان، ومن الشمال الشرقي بورما و بنجلاديش، و من الشرق خليج البنغال، و من الجنوب سريلانكا، و من الغرب البحر العربي. كما أن عاصمة الهند هي نيودلهي¹. (انظر للخريطة رقم (1)).

خريطة الهند (رقم (1))



المصدر: عن الموقع التالي:

<http://www.google.dz/imgres?imgurl=http://www.aljazeera.net>

2 – المساحة:

تشغل الهند مساحة قدرها 3.287.782 كم²، حيث تشكل بذلك سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة⁽²⁾. كما أنه تعد من الدول الضخمة، وفق التقسيم الجغرافي السياسي للدول بحسب المساحة و التي يوضحها الجدول رقم (1).

¹ - هاشم خضير الجنابي، جغرافية أوراسيا (دراسة في الجغرافية العامة و الإقليمية). الموصل: دار الكتب للطباعة و النشر، 1987، ص 63.

² - همام هاشم الالوسي، الشيخ في الهند صراع الجغرافية و العقيدة. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001، ص 19.

الجدول رقم (1)

يوضح تقسيم الدول بحسب المساحة حسب مقترح باودز

التصنيف	المساحة (كم ²)
دولة عملاقة	أكثر من 6.000.000
دولة ضخمة	6.000.000 - 2.500.000
دولة كبيرة جدا	2.500.000 - 1.250.000
دول كبيرة	1.250.000 - 650.000
دول متوسطة	650.000 - 250.000
دول صغيرة	250.000 - 125.000
دول صغيرة جدا	125.000 - 25.000
دول قزمة	أقل من 25.000

المصدر: Nomanj . G .pounds .politicalgeography, Me
.GvawHillBookcompanyNewyourk, 1963, p.
27.

3-التضاريس:

إن تضاريس الهند تتكون من ثلاث أقاليم، و هي كالاتي:

أ- جبال الهيمالايا: و هي أعلى جبال في العالم، و تمتد من عقدة بامير، إذ تتجه صوب الجنوب الشرقي بصورة عامة مكونة قوسا كبيرا يزيد امتداده على 2000 كم، و يعرف بسلسلة الهيمالايا، و التي يكون ارتفاع أعلى قمة فيها حوالي 8.839 كم، و المتمثلة بقمة افرست¹.

ب- الأراضي السهلية: و تتمثل في السهول الفيضية التي تمتد معظمها في النطاق الأوسط من الدولة، من نخلي الكنج و البراهاما بوترا في الوسط و الشرق ، في حين يمتد في الغرب السطح التحاتي لصحراء ثار، و يجري في هذا النطاق بعض روافد نهر السند، سيما في إقليم البنجاب في الشمال الغربي، حتى تنحدر الروافد في اتجاه عام صوب الجنوب الغربي لتتصل بنهر السند داخل الأراضي الباكستانية، الذي يصب في بحر العرب إلى جانب نهر الكنج الذي يتجه من الشمال الغربي صوب الجنوب الشرقي، ليتصل في منطقة الدلتا بنهر

¹ - المرجع السابق، ص 62.

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

البراهما بوترا، الذي يمتد معظمه في ولاية آسام في الشمال الشرقي، قبل اتصاله بالكنج، في منطقة الدلتا بينجلاديش.

و تكون الأراضي السهلية التي تمتد لمسافة تزيد على 143 كم بين الغرب و الشرق، و يتراوح عرضها بين (93.2 و 124.3) كم، القلب الحضاري و المحور الاقتصادي الرئيسي للهند، إذ يتركز فيها أهم مجالات النشاط الاقتصادي و مراكز الاستيطان البشري و أكبرها على الإطلاق¹.

ج – هضبة الدكن: و هي هضبة مثلثة الشكل، تمتد إلى الجنوب من الأراضي السهلية، ليحدها خليج البنغال من الشرق و بحر العرب من الغرب، في حين يشكل مدار السرطان 23.5° شمالاً حدها الشمالي تقريباً، و قاعدة مثلث الهضبة التي تتألف من مجموعة من السلاسل الجبلية الممتدة في الاتجاه العام من الغرب إلى الشرق، و الذي يأتي في مقدمتها سلسلتا ساتبوروا ميكالا، و مرتفعات شوتانا جور.

و تعرف الحافة الغربية لهضبة الدكن، باسم الغات الغربية، التي يصل منسوب بعض جهاتها إلى 2695 متراً فوق مستوى سطح البحر، و تنحدر سفوحها الغربية بصورة حادة صوب بحر العرب، إذ يتسم النطاق السهلي الذي يفصل بينهما (أي بين الغات الغربية و خط ساحل بحر العرب) بضيقه الشديد، في حين تنحدر سفوحها الشرقية بصورة تدريجية صوب سطح الهضبة، و يعرف النطاق الشمالي من الساحل الغربي للهضبة باسم ساحل كون كان.

في حين يعرف النطاق الجنوبي بساحل مالابار، و يطلق على الحافة الشرقية للهضبة اسم الغات الشرقية التي تتألف من سلاسل غير متصلة من التلال، لا يتجاوز ارتفاعها 1840 متراً فوق مستوى سطح البحر².

4 – المقومات البشرية:

قدر عدد سكان الهند بحوالي 1.125 مليار نسمة، بحسب تقديرات عام 2007 م، و بذلك تعد الهند ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين الشعبية³. و يأتي سكان الهند من أصول هندية – آرية، فقد شكلت العناصر الهندية منهم 30% و هؤلاء يتمركزون في الجهات الشمالية و الوسطى من الهند.

¹ - نفس المرجع، ص 64 - 65.

² - نفس المرجع، ص 65.

³ - أحمد علو، (الاروبوليتيك في خدمة الجيو إستراتيجيا: أزمة كشمير بين الهند و باكستان)، مجلة الجيش، العدد 274، 2008، ص 4.

الفصل الأول : الإطار الجيو - إستراتيجي للهند و باكستان

كما أن هناك مجموعات من الميلانيديين (التايملين) في الجنوب، و الموندا في الشمال الشرقي، و المونغولييين في الهيمالايا و آسام.

كذلك في الهند يوجد تباين في نسب المعتقدات الدينية، حيث أن 83% من السكان يدينون بالهندوسية، و 11% يدينون بالإسلام و يتركز معظمهم في: حيد آباد، أحمد آباد، مومباي (بومبي سابقا)، كلكتاتا و لكناو. و حوالي 2.6% من المسيحيين حيث يتركز معظمهم في جنوب الهند: كوا، كيرالا و بعض مدن الجنوب. كذلك هناك حوالي 1.9% من السيخ و يتمركزون في ولاية البنجاب، رغم انتشار أعداد كثيرة منهم في كافة الولايات الهندية. و حوالي 1.7% من السكان في الهند يدينون بالبوذية و أتباع المعتقدات الأخرى¹.

5 - المقومات الاقتصادية:

عرفت الهند تطورا اقتصاديا ملحوظا منذ مطلع التسعينات، حيث تمكنت من تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 5.5% لعدة سنوات، كما تتميز الهند بوفرة و انخفاض تكلفة عنصر العمل، و كذلك تنوع القاعدة الصناعية الهندية و ضخامتها، حيث تنتج الهند الحديد و الصلب و مواد البناء و الآلات و مشتقات النفط و المواد الغذائية و غيرها من المنتجات.

أما في مجال الزراعة، فإن الهند تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الحيوية، مثل: الأرز، القمح، الشاي و السكر².

بينما يحتل قطاع الخدمات في الهند المرتبة 15 عالميا من حيث الضخامة، حيث يشتغل فيه 23% من مجموع القوى العاملة، و هو القطاع الأسرع نموا في الهند بنسبة 7.5% خلال المرحلة ما بين 1991م و 2000م.

¹ - همام هشام الألوسي، المرجع السابق، ص 23 - 24.

² - أحمد إبراهيم محمود، (الهند: القدرات الوطنية و العلاقات الإقليمية)، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001، ص 55.

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

و يساهم هذا القطاع بأكبر قسط من الناتج الداخلي الخام بنسبة 53.8%. كما ساهم بنسبة 60.7% خلال عامي 2005م و 2006م على التوالي¹.

6 – المقومات العسكرية:

تمتلك الهند قدرات عسكرية بالإضافة إلى الإمكانيات المتميزة و المتباينة على مستوى سلاح الجو، و حاملات الطائرات و الدبابات و العربات المدرعة، و الصواريخ و الرؤوس النووية، كل هذا له أثر واضح على الوزن الجيو-استراتيجي الإقليمي و الدولي للهند. كما أنها تمتلك رابع أكبر مؤسسة عسكرية في العالم من حيث الحجم، و من حيث التنظيم². (انظر الجدول رقم (2)).

الجدول رقم (2)

القوات العسكرية التقليدية الهندية عام 1999م

عدد القوات المسلحة	دبابات	عدد الأسراب الجوية	مدمرات	غواصات	فرقاطات	حاملات الطائرات
1.175 مليون جندي	3414	20	06	19	18	02

المصدر: مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001، ص 56.

¹-(Economy of India). Wikipedia, the free encyclopedia, June 25, 2007. In :<http://en.wikipedia.org>.

² - George perkovich, (Misperception. And opportunityim south Asia), studies in conflict and terrorism, vol, 19, n° 4, 1996, p, 413.

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند وباكستان

و قد أجرت الهند تفجيرات للقنبلة الذرية عام 1974م، و دخلت النادي النووي بعد تفجيرات مايو 1998م و ذلك في إطار إستراتيجيتها لتدعيم قدراتها العسكرية و تعزيز مكانتها الإقليمية و دعم طموحاتها الإقليمية¹.

7- النظام السياسي في الهند:

الهند دولة فدرالية تتكون من 21 ولاية و 9 أقاليم تديرها الحكومة المركزية، و النظام السياسي الهندي هو نظام علماني ديمقراطي، فلم ينص الدستور على دين رسمي للدولة الهندية. و لقد أخذت الهند بالنظام العلماني الديمقراطي منذ عام 1947م و هو نظام يتكون من أعراق و طوائف و أديان متنوعة، كما تسوده لغات و لهجات متعددة²، ففي الهند حوالي 3000 لغة و لهجة، و لغة الهند الرسمية هي الهندية، و يعترف الدستور الهندي في بنده الثامن باللغات الإقليمية الرئيسية التي يبلغ عددها 14 لغة، إلى جانب اللغتين الهندية و الإنجليزية.

المطلب الثاني: الجغرافية السياسية لباكستان

تمتاز باكستان بموقع هام، فهي تقع ضمن مفترق طرق حضاري و تجاري، كما أن لها قدرات تميزها عن جارها الهند، لذلك سنتحدث من خلال هذا المطلب عن الجغرافية السياسية لجمهورية باكستان الإسلامية.

1- الموقع الجغرافي:

تقع باكستان في جنوب غرب آسيا، يحدها من الغرب إيران، و من الشمال الغربي أفغانستان، و من الشمال الصين، و من الشرق و الجنوب الشرقي الهند، و من الجنوب البحر العربي، و هي تقع بين دائرتي عرض

¹ - أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص 56.

² - محمد سعد أبو عامود، (الديمقراطية في الهند الواقع و المستقبل)، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001، ص 70.

الفصل الأول : الإطار الجيو - إستراتيجي للهند و باكستان

(24° و 37°) شمالا، و بين خطي طول (60.55° و 75.30°) شرقا. و عاصمتها إسلام آباد. (انظر للخريطة رقم (2)).

2- المساحة:

تبلغ مساحة باكستان حوالي 704.000 كم²، و هي بذلك تعد من الدول الكبيرة وفق التقسيم الجغرافي السياسي للدول بحسب المساحة.

خريطة باكستان (رقم (2))



المصدر: عن الموقع التالي:

<http://www.google.dz/imgres?imgurl=http://almoslim.net>

3- التضاريس:

تتكون تضاريس باكستان من الأقاليم التالية¹:

¹ - Normanj,G, pounds, political Geography, op, cit, p . 27.

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

أ – إقليم نهر السند و روافده: يمثل هذا النهر سهلا متسعا، يحيطه من الشمال و الغرب المرتفعات و صحراء ثار من الشرق، و أهم روافد نهر السند هي: نهر بيامي، نهر جلوم، نهر شيناب، نهر راڻي، و نهر سوتلج.

ب – المناطق الجبلية: و هي سلاسل جبلية تشغلها الوديان و السهول المغلقة، و المنخفضات و الأحواض. و يوجد فيها ممر خيبر الشهير، الذي يعد البوابة الرئيسية للهند.

ج – هضبة بلوچستان: و هي هضبة صحراوية تحفها سلاسل جبال سليمان، و جبال كرثار و جبال مكران، و يوجد في هذه المنطقة ممر بولان الذي يصل بين الهضبة و الأراضي الأفغانية¹.

د – إقليم البنجاب: تشتمل البنجاب الباكستانية على أربعة أنهار فقط، لأن نهر بيامي يلتقي بنهر سوتلج خارج حدود باكستان، و يمكن وصف القسم الباكستاني من البنجاب بأنه يتكون من مجموعة السهول الواقعة بين الأنهار الأربع المشار إليها، و يتراوح معدل عرضه بين 62.15 و 87 كم، أما طوله فيبلغ حوالي 563 كم².

4 – المقومات البشرية:

بلغ عدد السكان في باكستان، بحسب تقديرات 2007م حوالي 165 مليون نسمة، و يتركز معظمهم في إقليم البنجاب، لاسيما في المناطق الممتدة بين بيشاور و روالبندي و لاهور في دلتا السند، و غالبية السكان قرويون، إذ تصل نسبة سكان القرى حوالي 60% من مجموع السكان، كما أن الإسلام هو دين الدولة، إذ يشكل المسلمون في باكستان نسبة 98% من مجموع السكان³.

¹ – يسري عبد الرزاق الجوهري، جغرافية الشعوب الإسلامية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1981، ص 297.

² – هاشم خضير الجنابي، المرجع السابق، ص 86.

³ – المرجع السابق، ص 300.

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

كما تتواجد في باكستان عدة جماعات إثنية، و هي تتمثل فيما يلي: البنجابيون 66%، السنديون 13%، الإيرانيون 9%، الأوردو حوالي 8%، البلوتش حوالي 3%، بالإضافة إلى جماعات أخرى حوالي 1%¹.

5 – المقومات الاقتصادية:

يعد الوضع الاقتصادي في باكستان ضعيفا مقارنة بالاقتصاد الهندي، ففي عقد التسعينيات عرف الاقتصاد الباكستاني أزمة كبيرة بسبب انخفاض نسب النمو، و تزايد أعباء الدين الخارجي، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات العسكرية، حيث أصبح الاقتصاد تحت ضغوط صندوق النقد الدولي و الذي منح باكستان حوالي 1.3 مليار دولار كقرض لإجراء تعديلات هيكلية في فيفري 1994، و لم تسجل باكستان إلا 4% كنسبة نمو في الفترة ما بين 1993م و 1994م بعد أن كانت هذه النسبة لا تتعدى 2.3% خلال الفترة ما بين 1992م و 1993م².

لكن بعد رفع العقوبات التي كانت مسلطة على باكستان عقب إجراء التجارب النووية في 1998م، عرف الاقتصاد الباكستاني ابتداء من 2002م نموا سريعا، إذ انتقلت نسبة النمو من 5.1% عام 2003م إلى 6.4% عام 2004م، و وصلت إلى 7% في عام 2005م.

و تساهم الزراعة في باكستان بحوالي 20% من الناتج الإجمالي الداخلي، أما قطاع الخدمات فعرف تطورا كبيرا و أصبح يساهم بأكثر من نصف الناتج الداخلي، في حين يمثل إنتاج القطاع الصناعي حوالي 25% من إجمالي الناتج الداخلي³.

¹ - هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971 – 1994. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 78.

² - عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغير : 1991 – 2006، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية، 2007 – 2008، ص 90.

³ - نفس المرجع، ص 91.

6- المقومات العسكرية:

تعد المؤسسة العسكرية الباكستانية سابع أكبر مؤسسة عسكرية في العالم، حيث توجه باكستان جزءا كبيرا من مداخيلها للنفقات العسكرية التي امتصت في منتصف 1990م حوالي 26% من الميزانية الوطنية، و نسبة 9% من الناتج الداخلي الخام، و ارتفعت بعد ذلك لتبلغ نسبة 38%. كذلك قواتها تتكون من أكثر من مليون جندي. (انظر الجدول رقم (3)).

الجدول رقم (3)

القوات العسكرية التقليدية الباكستانية عام 2001م

عدد القوات المسلحة	دبابات	الطائرات المقاتلة	ناقلات جند مدرعة	غواصات	فرقاطات	حاملات الطائرات
1.737 مليون جندي	2300	353	1150	10	08	00

المصدر: نفس المرجع، ص 119.

و قد أجرت باكستان لستة تجارب نووية في 1998م، و بذلك استطاعت باكستان دخول النادي النووي¹.

7- النظام السياسي في باكستان:

نظام الحكم في جمهورية باكستان الإسلامية هو فدرالي، حيث تبنت باكستان دستورا جديدا في 12 أبريل 1973م لكن علق العمل به في 5 يوليو 1977م، ثم أعيد العمل به بعد إدخال بعض التعديلات عليه في

¹ - نفس المرجع ، ص 92.

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

30 ديسمبر 1985م، ثم علق العمل به مرة أخرى في 15 أكتوبر 1999م، ثم أعيد العمل به على فترات في عام 2002م، ثم عدل في 31 ديسمبر 2003م، ثم علق العمل به في 3 نوفمبر 2007م، ثم أعيد العمل به في 15 ديسمبر 2007م، ثم عدل في 19 أبريل 2010م.

و ينتخب رئيس الجمهورية في باكستان من قبل هيئة انتخابية من البرلمان تتألف من أعضاء مجلس الشيوخ و الجمعية الوطنية و مجالس المقاطعات بالاقتراع السري لفترة رئاسية مدتها 5 سنوات، و يتكون البرلمان أو مجلس الشورى في باكستان من مجلسين: مجلس الشيوخ و الذي يتألف من 100 مقعد، و الجمعية الوطنية و التي تتكون من 342 مقعداً¹.

مما سبق نستنتج أن الهند تمتلك مقومات و إمكانات تجعلها تحتل مكانة متميزة على المستويين الإقليمي و الدولي، كما أن باكستان لديها كذلك إمكانات لكنها أقل بكثير إذا ما قورنت بنظيرتها في الهند. كما أن الأنظمة السياسية في كل من الدولتين يختلفان، و نلاحظ أيضاً أن الهند تحقق تفوقاً على باكستان في جميع المجالات تقريباً، و الهند كانت السبّاقة في إجراء التجارب النووية، هذا ما أدى بباكستان لامتلاك التقنية النووية، التي حققت نوع من التوازن الاستراتيجي بينهما.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للهند و باكستان

تعتبر الدولة ذات الموقع الاستراتيجي المهم و الإمكانيات المختلفة و المتنوعة الطبيعية ، الاقتصادية و

¹ – (بدون اسم الكاتب)، (النظام السياسي لباكستان)، تاريخ الاقتباس 2015/01/31، عن الموقع التالي:

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

العسكرية دولة لها مكانة إقليمية و دولية مؤثرة، لذلك سنتحدث في هذا المبحث عن أهمية كل من الهند و باكستان الإستراتيجية.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للهند

أدت سعت مساحة الهند إلى أن تكون داخل حدودها الإقليمية نسبة عالية من الموارد الطبيعية، لأن اتساع مساحة الدولة يؤدي إلى تنوع أقاليمها المناخية و الصور النباتية فيها، و بالتالي يؤثر ذلك في تنوع الإنتاج و توفره. كما يؤدي إلى اقتراب الدولة من حالة التكامل الاقتصادي الذي يعالج مشكلة تضخم السكان، بحيث لا تظهر زيادة السكان كمشكلة تشغل بال الدولة، و بالتالي تكون لها القابلية على استيعاب أعداد كبيرة من السكان.

كذلك وصل حجم تجارة السلع حوالي 294 مليار دولار بما في ذلك الاستيراد و التصدير، أما حجم تجارة الخدمات فقد وصل إلى حوالي 143 مليار دولار و ذلك في عام 2006م، أي أن نسبة الشراكة في الاقتصاد العالمي ارتفعت إلى 72% و هي أعلى مما كانت عليه سابقا. كما شكلت الهند في عام 2007م حوالي 1.5% من تجارة العالم حسب تقارير منظمة التجارة العالمية.

و تتوقع عدة دراسات اقتصادية دولية¹، أن الهند ستحقق طفرة اقتصادية على مدار ثلاثة عقود على أبعد تقدير، منها الدراسة التفصيلية و التي أجراها " بنك الأعمال الألماني " بشأن تطور الاقتصاد الهندي و آفاقه المستقبلية، و التي توقعت ارتفاع متوسط الناتج الداخلي الإجمالي إلى 6% في الفترة الممتدة ما بين 2006م و

¹ - المرجع السابق، ص 81.

الفصل الأول : الإطار الجيو - إستراتيجي للهند وباكستان

2020م. و توسع القطاع الصناعي، خاصة ذلك القائم على تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو السكاني إلى 1.3%.

و توقعت دراسة الاقتصادي " غولدمان ساش " عام 1999م، أن الهند ستكون القوة الثالثة اقتصاديا في العالم بحلول 2035م، في حالة ما إذا انحصرت نسب نمو اقتصادها ما بين 5.3% و 6.1% فقط في مختلف الفترات. و تشير دراسة " غولدمان " دائما إلى أن الناتج الإجمالي للهند سيتجاوز الناتج الفرنسي بحلول 2020م، و سيتجاوز الناتج الألماني و البريطاني و الروسي بحلول عام 2025م، و الياباني عام 2035م، على أن تكون في سنة 2035م ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

أما من الناحية العسكرية، فإن للمساحة الواسعة ميزة دفاعية، كما يطلق عليه العسكريون الدفاع في العمق أو العمق الاستراتيجي، إذ يصبح من السهل على الجيوش أن تتراجع في وجه العدو و تريح الوقت الذي يمكنها من القيام بمختلف الحركات العسكرية الهجومية و الدفاعية¹، فضلا على أنها تتيح فرصة نشر المواقع الاقتصادية الحيوية، و بخاصة الصناعية على امتداد إقليمها الجغرافي.

و الهند كذلك تحتل مكانة جيو - إستراتيجية هامة في جنوب آسيا نظرا لموقعها من حيث أنها تطل على المحيط الهندي الذي يمثل أيضا ساحة جيو إستراتيجية جديدة للنقل و التجارة العالمية. حيث يمر به نصف عدد الحاويات في العالم و حوالي 70% من المنتجات النفطية، و ذلك في طريقها من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادي عبر طرق الملاحة البحرية الرئيسية للنفط في العالم لخليجي عدن و عمان.

و من المتوقع أن تزداد أهمية المحيط الهندي في المستقبل حيث تشير التقديرات الى أن الطلب العالمي على الطاقة سيزداد بنسبة 45% بين عامي 2006م و 2030م، وسيأتي حوالي نصف النمو في الطلب على

¹ - حسن عبد القادر، المظهر الجغرافي لقوة الدولة. الأردن، (بدون دار النشر)، 1976، ص59.

الفصل الأول : الإطار الجيو - إستراتيجي للهند و باكستان

الطاقة من الهند و الصين. و نتيجة للتقديرات المشيرة إلى أن المحيط الهندي سيحول إلى شبكة عالمية لتجارة الطاقة تسعى الهند لزيادة نفوذها في المنطقة الواقعة بين هضبة إيران إلى خليج تايلاند، و تعمل الهند على توسيع قواتها و قدراتها البحرية، و تعد القوات البحرية الهندية من أكبر القوات البحرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و الصين¹.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لباكستان

تحتل باكستان موقعا بالغ الأهمية، فهي تقع ضمن مفترق طرق حضاري و تجاري يربط الشرق الأوسط بجنوب آسيا، و جنوب آسيا بالصين عبر " طريق الحرير " ، و الذي يربط كذلك الصين بباكستان و جمهوريات آسيا الوسطى، مما يؤهلها لأن تكون مستقبلا ممرا حيويا لثروات بحر قزوين نحو ميناء " كراتشي " و منه إلى مختلف أنحاء العالم.

و قد مكن هذا الموقع باكستان من عضوية عدة تنظيمات إقليمية منها: منظمة العالم الإسلامي و عضوية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي و منظمة التعاون الاقتصادي، كما أن باكستان أيضا من الروافد الغربية للمحيط الهندي و الذي يحيط به خليجان ، هما: بحر العرب و خليج البنغال، و هما يقعان بالقرب من باكستان، حيث أنه من شأن أي انهيار أو تغيير في النظام السياسي لباكستان أن يلقي بظلاله على دول الجوار عبر تشجيع الانفصاليين البلوش و السند الذين يسعون لإقامة علاقات وثيقة مع الهند و إيران. كما أن المحيط الهندي يعتبر أكثر من رقعة جغرافية حيث تلتقي فيه مركزية الإسلام بسياسة الطاقة العالمية، بحيث تقع عدد من الدول الإسلامية غرب المحيط الهندي الى جانب باكستان و هي الصومال، اليمن و إيران كما يعيش مئات

¹ - جابر سعيد عوض، (الهند الإقليمية و الدولية)، منتدى الجزيرة، 2006/05/17، تاريخ الاقتباس 2015/01/30، عن الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.Net...>

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

الملايين من المسلمين على الحواف الشرقية للمحيط الهندي في كل من الهند، بنجلاديش، ماليزيا و أندونيسيا¹.

كما سبق نستنتج أن كل من الهند و باكستان تملكان أهمية جيو إستراتيجية تميزها في منطقة جنوب آسيا، كما أنهما من الروافد الغربية للمحيط الهندي الذي يعتبر موقعا إستراتيجيا في حركة التجارة العالمية²

المبحث الثالث: النزاعات الهندية – الباكستانية

يعود تاريخ الصراع بين الهند و باكستان إلى إعلان " الورد مونتينيان " ترك الهند و تقسيمها إلى دولتين، و ظهور مشكلة إقليم كشمير ذو الأغلبية السكانية المسلمة، حيث يمثل هذا الإقليم أساس الصراع و التوتر و النزاع الهندي – الباكستاني نظرا لأهميته، و بسببه قامت ثلاثة حروب بين الدولتين مع بروز التوتر من حين لآخر. و هذه النزاعات أدت إلى سباق تسلح ببعديه التقليدي و النووي بين الدولتين لتحقيق التوازن القوى في المنطقة و الردع النووي. و في هذا المبحث سنتطرق إلى مشكلة كشمير و الصراعات بين الهند و باكستان، لكن قبل ذلك سنتحدث عن الخلفية التاريخية لشبه القارة الهندية قبل تقسيمها.

¹ – عبد القادر دندان، المرجع السابق، ص 80.

² – روبرت ماكلان، (المحيط الهندي... مسرح الصراع الدولي في القرن 21)، 22 يناير 2010، تاريخ الاقتباس 2015/01/31، عن الموقع التالي:

تنفرد شبه القارة الهندية بمميزات تكسبها طابعا خاصا، فهي كتلة ضخمة من اليابس تبرز من صلب القارة الآسيوية و تمتد جنوبا في المحيط الهندي، و المعتقد أنها كانت فيما مضى جزءا من قارة جندوانا القديمة، ثم انفصلت عنها و ترحزحت نحو الشمال مما أدى إلى تكوين قوس السلاسل الجبلية الشمالية، و التي عزلت الهند عن بقية اليابس الآسيوي، فأكسبها ذلك شخصية جغرافية مستقلة، لها من المظاهر ما قد لا يتوفر في غيرها من جهات العالم.

و قد مرت شبه القارة الهندية بالعديد من الحقب التي تركت أثرها في تكوين الحضارة الهندية نذكر منها: الحقبة الفيديّة خلال الفترة من 1500 إلى 500 قبل الميلاد، و تميزت هذه الحقبة بامتداد الثقافة " الهندوآرية "، و قد ارتبطت بصفة رئيسية بنصوص الفيديا المقدسة لدى الهندوس و التي تم صياغتها شفويا باللغة السنسكريتية، و تعتبر الفيديا من أقدم النصوص الدينية المعروفة و الموجودة في الوقت الحالي تالية لنصوص الحضارات المصرية و بلاد ما بين النهرين، كما أن في هذه الفترة نشأت الهندوسية و العديد من الجوانب الثقافية التي شكلت المجتمع الهندي.

و مع أواخر العصر الفيدي كانت الممالك الصغيرة تغطي معظم شبه الجزيرة الهندية، و بحلول العام 500 قبل الميلاد كانت هناك 16 مملكة أو ولاية أطلق عليها " الماهاجانادابا "، و قد امتدت تلك الممالك بصفة عامة في شمال الهند، بعدها وقعت معظم أجزاء شمال غرب شبه الجزيرة الهندية تحت يد الإمبراطورية الفارسية الأكادية بقيادة " داريوس العظيم " في حوالي العام 520 قبل الميلاد¹، و استمرت تلك السيطرة لقرنين من الزمن.

¹ - الموسوعة الحرة، (تاريخ الهند)، تاريخ الاقتباس 2015/02/01، عن الموقع التالي:

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

و في العام 326 قبل الميلاد قام الإسكندر المقدوني بغزو الإمبراطورية الفارسية و فتح آسيا الصغرى و صولا إلى الحدود الشمالية الغربية لشبه الجزيرة الهندية، حيث هزم الملك بوروس في معركة " هيداسبس "، ثم بعد ذلك جاءت إمبراطورية موريا خلال الفترة من 322 إلى 185 قبل الميلاد تحت حكم أسرة موريا، ثم جاءت فترة الممالك الوسطى الأولى أو ما سمي بالعصر الذهبي.

و قد وصلت جيوش المسلمين إلى بلاد الهند الساحلية في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، و سيطر المسلمون على بعض المناطق في أرض السند، و لكن الإسلام لم يتوغل داخل البلاد الهندية إلا في عهد ملوك المغول محمد الغزنوي 388 – 421 هجري¹.

كما تعرضت شبه القارة الهندية للغزو الأوروبي، حيث أن البرتغاليون أسبق من وفد إليها، و لم يكفد ينتصف القرن 17م حتى اشتدت منافسة البرتغال و هولندا و بريطانيا على الهند، و انتهى الأمر بسيطرة البريطانيين، و نجحت الشركة البريطانية الشرقية في نقل نشاطها من مياه الهند الشرقية إلى اليابس الهندي، و بدأ البريطانيون ينشئون قواعد ارتكاز و محطات ساحلية، فأنشئوا مدارس سنة 1639م و قلعة " سنت جورج " في السنة التالية.

المطلب الثاني: مشكلة كشمير و الصراعات الهندية – الباكستانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و بسبب ارتفاع التكاليف العسكرية مقابل ما تحصل عليه الهند، قرر اللورد مونتينيان ترك الهند و إعطائها حريتها، و لكن بعد تقسيمها إلى دولتين مستقلتين تتصان بنظام الدمينيون، و 3 أوت 1947م أصدرت الحكومة البريطانية بيانا يتضمن أسس التقسيم على أساس التكوين الديني لسكان

¹ - صلاح الدين النكدلي، الجماعة الإسلامية في باكستان: نبذة تاريخية و دروس علمية. (بدون بلد النشر)، الدار الإسلامية للإعلام، 2009، ص 5.

الفصل الأول : الإطار الجيو - إستراتيجي للهند و باكستان

المناطق، فظهرت إلى الوجود دولة باكستان في 15 آب 1947م بقيادة محمد علي جناح كدولة إسلامية يدين شعبها بالدين الإسلامي، أما الهند فيدين شعبها بالديانة الهندوسية.

و كانت المشاكل الرئيسية تقع في الأقاليم التي كانت تتمتع بحكم ذاتي في الهند، و أعطى الأمراء و المهرجاتحرية إختيار الانضمامإلى إحدى الدولتين، إلى أن مهراجا كشمير " هاري سينغ " فكر مباشرة في نفسه ثم بطائفته ، فرفض الانضمام لكلتا الدولتين الهند و باكستان، هذا ما جعل بعض قبائل البنتوش تثور ضد حاكم كشمير بمساعدة بعض القبائل الباكستانية، ففر هذا الحاكم إلى الهند و طلب المعونة الهندية لكن بشرط الانضمامإلى الهند فوق حاكم كشمير ذلك.

و يشكل إقليم كشمير دورا في تأجيج حدة الصراع بين الهند و باكستان، مما أسفر عن ثلاثة حروب في 1947م، 1965م و 1971م، و توترات حدودية متكررة بين الجانبين، و هذا يؤكد الأهمية الإستراتيجية بهذا الإقليم¹.

I. الأهمية الإستراتيجية لإقليم كشمير:

يقع إقليم كشمير و المعروف باسم جامو و كشمير في القسم الشمالي من شبه القارة الهندية، تحده الصين من الشمال ، و شرقا منطقة التبت، و جنوبا تحده ولاية البنجاب الهندية، أما غربا فتحده باكستان، و بذلك يحتل موقعا استراتيجيا مهما على حدود هذه الدول النووية الثلاث. و تبلغ مساحة الإقليم حوالي 222.236 كم² موزعة كالتالي²: تحتل الهند 48% من المساحة الإجمالية أي 106.567 كم²، و تسيطر باكستان على حوالي 35% من المساحة أي نحو 78.114 كم²، أما الصين فتسيطر على 17% من المساحة أي ما يقدر بحوالي 37.555 كم². (انظر الخريطة رقم (3)).

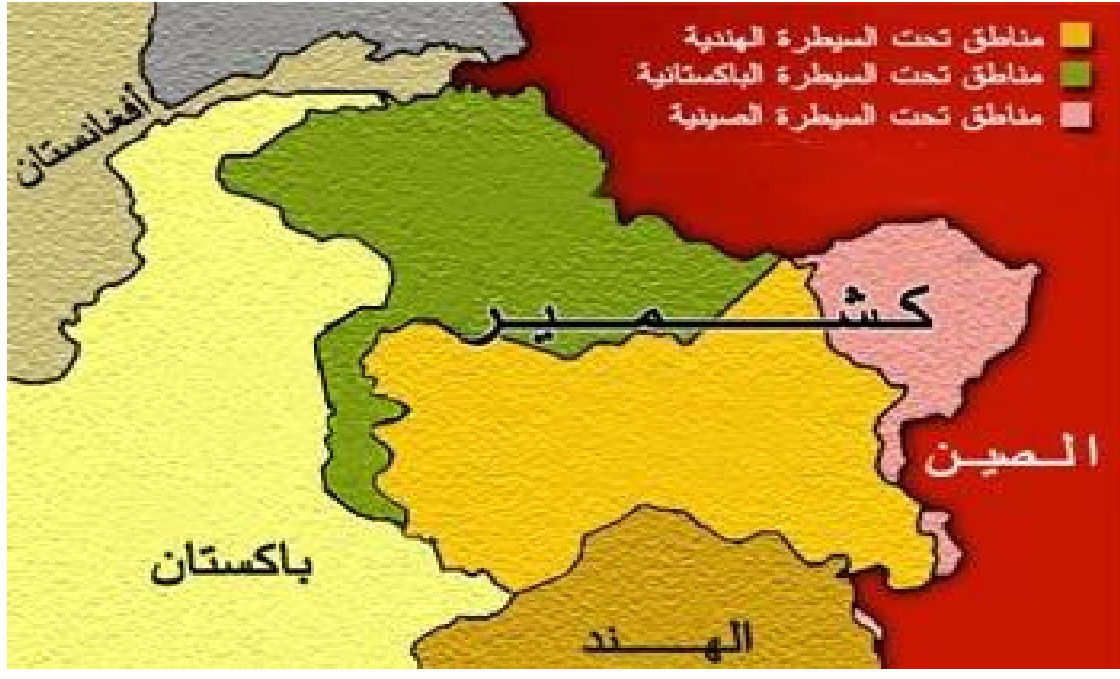
¹ - أحمد إبراهيم محمود، الأهمية الإستراتيجية و دورها في الصراع الهندي - الباكستاني. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص 3.

² - نفس المرجع، ص 4.

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

و يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 13 مليون نسمة تقريبا، موزعة كالتالي: 10 ملايين في القسم التابع للهند و 3 ملايين في القسم التابع لباكستان، أما المناطق الخاضعة للسيطرة الصينية فهي جبال جليدية عالية، قاحلة و جرداء غير قابلة للسكن. و السكان في كشمير موزعون دينيا كما يأتي: المسلمون حوالي 10 ملايين، الهندوس 2.5 مليون، السيخ 250 ألف و البوذيين حوالي 150 ألف ، و غيرهم حوالي 100 ألف.

خريطة إقليم كشمير (رقم 3))



المصدر: محمد عبد العاطي، (كشمير.. نصف قرن من الصراع)، عن الموقع التالي:

<https://www.google.dz/www.aljazeera.net>

أ – أهمية كشمير بالنسبة للهند: و تلخص أهمية إقليم كشمير بالنسبة للهند فيما يلي¹:

1 – تعتبر الهند ولاية كشمير عمقا أمنيا إستراتيجيا أمام الصين.

¹ - محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير و أثرها على العلاقات الهندية – الباكستانية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005، ص 12.

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

2 – كما تنظر إليها على أنها امتداد جغرافي و حاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعتبرها الهند قائمة على أسس دينية مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند الأقلية المسلمة الكبيرة العدد.

3 – الخشية من السماح لهذا الإقليم بالاستقلال أن تطالب أقاليم أخرى في الهند بالاستقلال على أساس اختلاف الدين أو الجنس أو اللغة.

4 – تشكل كشمير مدخلا إلى الأراضي الهندية من جهة الغرب فهي منطقة دفاعية حيوية.

كما أن وجود منطقة ذات أكثرية إسلامية في الجمهورية الهندية يزكي فلسفتها السياسية العلمانية.

ب – أهمية كشمير بالنسبة لباكستان: أهمية إقليم كشمير بالنسبة لباكستان:

1 – تعتبرها باكستان منطقة حيوية لأمنها، و هناك ثلاث أنهار رئيسة في باكستان تنبع أو تجري في كشمير و هي شريان الحياة لباكستان.

2 – إن أودية الأنهار الرئيسية في ولاية كشمير التي وفرت خطوط المواصلات الرئيسة بينها و بين المناطق المحيطة بها تمر عبر الأراضي الباكستانية، و بهذا فهناك تكامل و ترابط بين الولاية و باكستان فرضه واقع و انحدار الأنهار نحو الغرب و الجنوب الغربي.

3 – قرب منطقة كشمير من القلب الباكستاني، الذي يمتد من لاهور إلى لاهور الذي يحتوي على أكثر النشاطات الحضارية و السياسية و الاقتصادية و التجارية في باكستاني.

4 – كانت ولاية كشمير منطقة تهيمن عليها الغالبية المسلمة في تماس من جنوب الولاية مع منطقة الغالبية المسلمة في البنجاب التي أصبحت جزءا من باكستان¹.

¹ – نفس المرجع، ص 13.

الفصل الأول : الإطار الجيو - إستراتيجي للهند و باكستان

كما أن موقع كشمير الجغرافي له أهمية حربية بالنسبة لباكستان، إذ أن وجود كشمير تحت سيطرة قوة معادية لباكستان يهدد استقلالها و كيانها، إذ أن العدو المسيطر على كشمير بإمكانه أن يقضي على باكستان في أية لحظة.

هذا و ترى الهند أن إقليم كشمير له أهمية إستراتيجية واضحة بالنسبة لها، خاصة بعد أن تمكنت الصين من السيطرة التامة على التبت، و تطور النزاع الهندي - الصيني على طول الحدود في جبال الهمالايا.

II. الصراع و التوتر بين الهند و باكستان حول الإقليم:

اعتبر إقليم كشمير المشكلة المحورية في النزاع الهندي - الباكستاني منذ تقسيم شبه القارة الهندية من طرف بريطانيا، و التي انتهجت سياسة تقسيم مؤسسة على الفوارق الدينية. و هذا التقسيم أثر مباشرة على العلاقات الهندية الباكستانية، حيث أدى التوتر و الصراع بين الدولتين بسبب هذا الإقليم إلى ثلاثة حروب مباشرة في: 1947م، 1965م و 1971م، و أصبح هذا النزاع أشد خطورة في ظل سباق التسلح بين البلدين¹.

و قد نشبت الحرب الأولى بين الطرفين بسبب في أكتوبر، هذا ما أدى بمجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين ساري المفعول في أول يناير/ كانون الثاني 1949م، حيث قسمت كشمير إلى جزأين:

الأول خاضع للسيادة الهندية و سمي جامو و كشمير بعاصمته سرينغار، و الثاني سيطرت عليه باكستان و عاصمته مظفر آباد²، و قد هدأت الأوضاع نسبيا على الحدود لكن بعد سنوات عاد التوتر و تصاعدت وتيرة الأحداث لتفضي إلى الحرب الثانية في العام 1965م، و التي نشبت في منطقة " ران كوتش " و هي منطقة

¹ - باهر سعيد، النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1992، ص 53.

² - بشير عبد الفتاح، (الصراع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير)، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، يوليو 1999، ص 238.

الفصل الأول : الإطار الجيو - إستراتيجي للهند و باكستان

ليس لها أهمية إستراتيجية أو اقتصادية. ثم تكررت المناوشات العسكرية في مناطق أخرى حتى اندلعت الحرب الشاملة بينهما.

و بعد مباحثات السلام بين الطرفين و التي تمت برعاية الاتحاد السوفيتي في العاصمة الأوزبكية طشقند في يناير/ كانون الثاني 1966م، توقفت الحرب بعد أن أسفرت المباحثات عن التوقيع على اتفاقية " طشقند ". لكن عاد التوتر و الصراع بين الهند و باكستان في العام 1971م، حيث أصفرت الحرب بينهما إلى انفصال إقليم بنجلاديش عن باكستان، حيث كان من بين الأسباب الرئيسية وراء الانفصال، هو قيام الحكومة الباكستانية بإلغاء لغة الهندوس من اللغة البنغالية، و تشكل حلف سياسي بنغالي و هو رابطة عوامي بزعامة مجيب الرحمن و الذي دعا إلى استقلال بنجلاديش عن باكستان. و قد فاز هذا الحزب في العام 1970م بأغلبية المقاعد في البرلمان، إلا أن الحكومة الباكستانية قامت بحل البرلمان، مما أثار نقمة الشعب و اعتقل مجيب الرحمن.

و هذا ما أدى إلى انفجار الخلافات بين شطري الدولة و اشتعلت الحرب الأهلية، و قد دعا مجيب الرحمن إلى إضراب عام، ثم دعا البنغاليين إلى التضحية بحياتهم في سبيل القومية البنغالية. و في مارس 1971م انفجر العصيان المسلح و تدخلت قوت الجيش و الشرطة الباكستانية في الشطر الشرقي (بنجلاديش)، و قد أدت هذه الحرب إلى نزوح حوالي 9 ملايين أغلبهم من الهندوس إلى الهند و تعاونوا معها لإعلان الحرب على باكستان في 17 أبريل 1971م، و أعلن قيام دولة بنجلاديش، و اندلعت الحرب بين الهند و باكستان، حيث دخل الجيش الهندي مدينة دكا و هزم الجيش الباكستاني، و أدت هذه الحرب إلى عقد اتفاقية " سيملا " بين الهند و باكستان برئاسة الرئيس الباكستاني آنذاك ذو الفقار علي بوتو و رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي في 1972م¹.

¹ - هاني إلياس الحديشي، المرجع السابق، ص 124 - 125.

الفصل الأول : الإطار الجيو – إستراتيجي للهند و باكستان

و قد أدت الخلافات القائمة بين الهند و باكستان إلى اشتعال موجة من السباق النووي، حيث أجرت الهند تجاربها النووية في 1974م، و قامت باكستان بالرد عليها في عام 1998م، و هو ما أدى إلى دفع الصراع آفاقا بالغة الخطورة، من خلال وقوع اشتباكات حدودية مسلحة عام 1999م عرفت بأزمة "كرخيل"، و كانت هذه الاشتباكات هي الأكثر حدة منذ عام 1971م، و هو ما دعا البعض إلى وصفها بأنها الحرب الرابعة بين الدولتين¹.

في الأخير نستنتج أن الهند تحقق تفوقا على باكستان في جميع المجالات، تقريبا، عدا المجال النووي، وهو المجال الذي غير توجهات الهند نحو باكستان، وأدى إلى تحقيق توازن إستراتيجي تمكنت باكستان من خلاله من تقليص حجم السياسة العدائية الهندية تجاهها. فقد أتاحت القدرات الهندية تحقيق السبق على باكستان، في امتلاك السلاح النووي، مما دفع بباكستان لبذل كل الجهد في محاولة لتحقيق التوازن في المجال نفسه، وهو المجال الأكثر قدرة على بناء التوازنات الإستراتيجية، والتحكم في احتمالات الحرب والسلام. وقد حققت باكستان هذا التوازن في خلال عشر سنوات. وانطلقت الدولتان في استعراض قواهما النووية، و هذا ما أدى إلى التراجع المتبادل من كليتهما عندما يحدث الصراع بينهما لتفادي وقوع كارثة نووية.

¹ - أحمد دياب، (الموقف الأمريكي من أزمة كشمير الأبعاد والدلالات)، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، 1999، ص 221.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند و

باكستان

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

المبحث الأول: دوافع التسلح النووي للهند وباكستان.

المبحث الثاني: أنماط التسلح النووي للهند وباكستان و مراحل تطورها.

المبحث الثالث: العقيدة النووية للهند وباكستان.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

تعيش الهند وباكستان منذ استقلالهما عن بريطانيا سنة 1947م حالة من التسابق على التسلح، حيث بدأ هذا التسابق بالأسلحة التقليدية لينتهي إلى أسلحة الدمار الشامل بامتلاك الدولتين للسلاح النووي و الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، فقد قال وزير خارجية باكستان ذو الفقار علي بوتو: " سنأكل العشب من أجل صنع القنبلة النووية إن أقدمت الهند على اختبارها ". و ما إن فحرت الهند قنبلتها في عام 1974م بدأت قصة القنبلة النووية الباكستانية. لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى دوافع كل من الهند وباكستان لامتلاك السلاح النووي، و أنماط التسلح النووي لكل منهما، بالإضافة إلى مصادر تسليحهما النووي و في الأخير سنتحدث عن العقيدة النووية لكلا الطرفين.

المبحث الأول: دوافع التسلح النووي للهند وباكستان

لكل من الهند وباكستان دوافع جعلت كل منهما في سباق لتطوير السلاح النووي، حيث أن الدافع الرئيسي و راء البرنامج النووي الباكستاني هو الرغبة في حيازة سلاح مؤثر في ميزان القوى العسكري عند المقارنة بالهند، كما أن الدافع وراء رغبة الهند في امتلاك التقنية النووية هو تحسين قدرتها العسكرية مقارنة بجارتها باكستان و الصين.

المطلب الأول: دوافع الهند لامتلاك السلاح النووي

تتمثل دوافع الهند لامتلاك السلاح النووي فيما يلي¹:

¹ - أوليفيه زاجيك،(الهند تنسى المثالية و تحلم بقوة عسكرية عالمية)، تاريخ الاقتباس 2015/03/01، عن الموقع التالي:

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

1 -الموقع الجغرافي للهند: تقع الهند في بيئة أمنية غير مستقرة، إذ أنها تواجه تهديدات أمنية محتملة من عدة جوانب، نظرا لوقوعها بين قوى نووية الصين، باكستان، لاسيما القدرات النووية المتميزة للصين والتي لا تستطيع تجاهلها.

2 -طموح الهند كقوة إقليمية: منذ استقلال الهند في العام 1947م، و القيادة الهندية تشعر بأن الهند لم تحصل على الاعتراف السياسي بالدور الجيو استراتيجي العالمي الذي تستحقه كقوة آسيوية عظمى، بحيث كانت الهند مهملة تحت ظلال الإتحاد السوفييتي السابق، وكانت غير قادرة على تحدي الصين بالرغم من المقومات البشرية الكبيرة، إذ أنها تمثل ثاني أكبر دولة في العالم بعد الصين من حيث عدد السكان، فرغبة الهند في الحصول على الاحترام و التأثير في العلاقات الإقليمية و الدولية، جعلها تتمكن من تزعم مجموعة دول عدم الانحياز و ذلك في عام 1955م. حيث يرى البعض أن القرار النووي يعكس دلالات رمزية مهمة تدعم هوية الدولة وتكرس مكانتها عالمياً أو إقليمياً¹.

3 -الردع و إظهار القوة: إن التطور النوعي في القدرات العسكرية النووية، يؤدي إلى كبح جماح عمليات الغزو، كما أنه يسهم في الحفاظ على الأوضاع الإقليمية ضمن إطار النظام الدولي، فضلا عن أن التسلح النووي هو خير وسيلة للحفاظ على توازن القوى، في ظل الصراع و التوتر الذي يميز المنطقة خاصة سباق التسلح النووي بينها و بين باكستان².

4 -القيادة الهندوسية و تأجيج المشاعر القومية: لقد عمد حزب " بهارتيا جانانا " في الهند لتأجيج المشاعر القومية الهندوسية، و حشدها باتجاه يستميل عواطف و مشاعر الهندوس الذين يشكلون غالبية سكان الهند، لاسيما و أن الهند تمتلك مقومات اقتصادية جيدة تجعلها قليلة الاعتماد على المساعدات الخارجية و بخاصة الأمريكية، و بالإقدام على ذلك القرار رفع الحزب من شعبيته، إذ أظهرت نتائج الاستفتاء الأولى، بعد التفجير الذي أجرته الهند نسبة 90% من المؤيدين لذلك. كما حاولت الهند منذ عهد أنديرا غاندي رئيسة

¹ - رانية محمد طاهر، المرج السابق، ص12.

² - عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية و الخصائص المعاصرة، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1975، ص 64.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

الوزراء السابقة بان تربط القوة النووية بالقومية الهندوسية، و ذلك عندما أجري التفجير النووي السلمي في عام 1974م¹.

5- الرغبة في التوازن مع الصين: تعد الصين الدولة الوحيدة التي أهانت كبرياء الجيش الهندي، و ذلك بسبب الغزو الصيني للهند في عام 1962م، و ذلك مازال يؤثر في نفوس القيادة العسكرية الهندية، و رغم انسحاب القوات الصينية إلا أنها لا تزال تحتل مساحات واسعة من الأراضي الهندية حيث تقدر مساحتها حوالي 38000 كم²، حيث تصر الهند أنها أراضي تابعة للدولة الهندية. و لم يتوقف الأمر عند ذلك حيث ظهرت الخرائط الصينية منذ ذلك الوقت و هي تظم إقليم أورنشال براديش الهندي كجزء من الأراضي الصينية.

المطلب الثاني: دوافع باكستان لامتلاك السلاح النووي

و تتمثل أهم دوافع باكستان في امتلاك السلاح النووي فيما يلي:

1- النزاع الدائم مع الهند: منذ إنشاء جمهورية باكستان الإسلامية في 14 أغسطس 1947م بعد انفصالها عن الهند و التوتر و النزاع قائم بين الدولتين بسبب إقليم جامو و كشمير، حيث وافقت كلتا الدولتين على إجراء استفتاء تقرير المصير في هذا الإقليم، و ذلك عقب تدخل الأمم المتحدة، و هو أمر لم يحدث حتى الآن نظرا للعراقيل التي وضعتها الهند حتى لا تخسر الإقليم ذو الأغلبية المسلمة.

و هكذا ظلت الدولتين في صراع إلى غاية شهر مايو 1998م و الذي يعتبر التاريخ الذي تغيرت فيه طبيعة الصراع بين الجارتين، فبعد التفجيرات النووية الناجحة لكلا الطرفين، أصبح واضحا، أن الدافع الرئيسي وراء البرنامج النووي الباكستاني هو حيازة سلاح مؤثر في ميزان القوى العسكري مع الهند³.

و قد رفضت كل من الهند و باكستان التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، و معاهدة منع التجارب النووية، بسبب غياب الثقة بين البلدين، و نظرا إلى أن باكستان هي الأضعف عسكريا مقارنة

¹ - صلاح سالم، (تحت ظلال هجمات سبتمبر الصراع الهندي الباكستاني إلى أين)، مجلة الحرس الوطني، العدد 241، 2002، ص 9.

² - صبيح عذاب الشمري، إسرائيل و دول المحيط الأفرو - آسيوية: إثيوبيا، الصين باكستان نموذجا. بغداد، (بدون دار النشر)، 2011، ص 128.

³ - إبراهيم بابلي، التفجيرات النووية الباكستانية. الكويت: دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2006، ص 5.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

بالهند، بالإضافة إلى أن كل الحروب التي قامت بين الدولتين انتهت بهزيمة باكستان لصالح الهند، و هذا ما يبرر تطوير باكستان للسلاح النووي خوفا من عدوان هندي مفاجئ.

إضافة إلى ذلك، منذ تفجير الهند لأول قنبلة نووية سلمية و باكستان تسابق الزمن للحصول على قدرات نووية ماثلة للقدرات الهندية، و على الرغم من أن الهند ليست بحاجة إلى سلاح نووي لردع باكستان إلا أنها طورت برنامجها للعديد من الأسباب و من بينها كما يرى بعض المحللين جر باكستان إلى سباق للتسلح، فطبقا لإحصائيات عام 2000م بلغ حجم الإنفاق العسكري لباكستان حوالي 3.5 بليون دولار أي نسبة 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما بلغ حجم الإنفاق العسكري الهندي حوالي 14 بليون دولار أي نسبة 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي و قد وصل حجم إنفاقها العسكري سنة 2001م حوالي 18.2 بليون دولار، و قد صرحت الهند بأنها سترفع إنفاقها العسكري سنة 2002م إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي. لكن باكستان قررت تجميد نفقاتها العسكرية بسبب الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على كل من الهند و باكستان جراء تفجيراتها النووية، لكن بعد تصاعد التوتر بين البلدين مع نهاية عام 2001م قررت باكستان رفع إنفاقها العسكري خلال ميزانية 2002م/2003م¹، و بما أن الاقتصاد الهندي أقوى بكثير من نظيره الباكستاني، فإن باكستان هي الخاسر الوحيد من سباق التسلح.

2 - تعزيز مكانة النظام داخليا: إن رغبة النظام الباكستاني في امتلاك سلاح نووي لم تكن مرتبطة فقط بامتلاك الهند لهذا النوع من الأسلحة، و إن كان ذلك هو السبب الرئيسي كما ذكرناه سابقا، و لكن هناك دوافع أخرى تبلورت منذ نشأة النظام الباكستاني العسكري تحديدا و ذلك منذ سنة 1966م من خلال التصريح الذي قدمه وزير خارجيتها آنذاك ذو الفقار علي بوتو. و تجدر الإشارة إلى أن بوتو كان قد طالب الحكومة الباكستانية بالنظر إلى موضوع التسلح النووي بشكل جدي عندما كان وزيرا للوقود و الطاقة و المصادر الطبيعية في بداية عقد الستينيات².

كذلك سعت باكستان من خلال تمكّنها من امتلاك السلاح النووي إلى إسكات المعارضة و الجبهة الداخلية و الذين يضحون من التهديدات الخارجية و يضغطون على القيادة السياسية من أجل زيادة نفقات الدفاع و الشروع في تملك ترسانة نووية رادعة لتلك التهديدات.

¹ - هدى ميتكيس، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007، ص 47.

² - المرجع السابق، ص 2.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

3 - طموح باكستان كقوة إقليمية: إن نجاح المشروع النووي لباكستان جعلها تحتل مكانة إقليمية كبرى،

سواء على المستوى الجوار الإقليمي " جنوب آسيا " أو على الصعيد القاري، و أصبحت مقترنة بالهند و الصين، حيث شكل هذا الثلاثي و الذي يمثل أكثر من ثلث سكان العالم أحد أهم القوى الصاعدة في العالم. و إن كان التخلف الاقتصادي لباكستان يحول دون ذلك، إلا أنها تعتبر مركز ثقل و ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، حيث أن دخولها النادي النووي جنبها الضغوطات الدولية. كذلك علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، و إ، تراجعت لكنها تبقى حليف إستراتيجي لها، و ذلك بسبب تأييد باكستان للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م. و قد تدخلت في أفغانستان للسيطرة و التحكم في الجماعات الإسلامية فيها، و ذلك بمساعدة من باكستان الدولة المجاورة لأفغانستان.

إضافة إلى ذلك العلاقات الجيدة التي تربطها مع الصين و التي دعمتها لإتمام مشروعها النووي. و يمكن القول أ، هذه العلاقات التي جمعت باكستان بهذه الدول الكبرى اقتصاديا و عسكريا، ضمنت بقاءها و استمرارها حتى أثناء تطبيق العقوبات الاقتصادية عليها¹.

المبحث الثاني: أنماط التسلح النووي بين الهند وباكستان و مراحل تطورها

يمثل التسابق للحصول على السلاح النووي و امتلاك ترسانة نووية هدفا إستراتيجيا لكل من الهند و باكستان، فبالرغم من البدايات المتقدمة للبرنامج الهندي و ما حققه، فإن البرنامج الباكستاني نمت بخطى حثيثة، و ذلك لإيجاد شيء من التوازن مع الجانب الهندي، و لم يقف الحد بالنسبة لكل طرف في تجربة

¹ - محمد فرحات، (محددات الدور السياسي للجيش في باكستان)، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، 2008، ص 127.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

سلاحه النووي، بل سعى كل منهما في التوسع بعدد و حجم الرؤوس النووية و امتلاك القدرات الصاروخية، و ذلك لحمل هذه الرؤوس لمسافات بعيدة تغطي أهدافا واسعة.

المطلب الأول: التسلح النووي للهند

تطلعت الهند منذ استقلالها إلى اكتساب القوة النووية، و قد دعمت هذا المسعى القيادات المتعاقبة على الحكم في الهند، و هذا نلتهمه فيما قاله رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو في عام 1964م حينما قال: " أمل أن العلماء الهنود سيستخدمون القوة الذرية لأغراض إنشائية بناءة، و لكن إذا هددت الهند فإنه لا مناص من أن تحاول الدفاع عن نفسها بكافة الوسائل الموجودة تحت تصرفها".

I. البرنامج النووي الهندي:

بدأت الهند برنامجها النووي منذ عام 1947م و ذلك بعد إصدار قانون الطاقة الذرية، و في عام 1949م تم إنشاء لجنة الطاقة الذرية، بالإضافة إلى إنشاء وحدة البحث عن الخامات النادرة التي تستخدم في البرنامج النووي مثل: اليورانيوم و الثوريوم، و بعدها بأربع سنوات تم إنشاء هيئة الطاقة الذرية، و قد أعدت الهند و قد أدت الهند البنية النووية الأساسية بالتعاون مع كل من الإتحاد السوفييتي سابقا و بعدها خليفته روسيا، و الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و كندا، الأمر الذي مكنتها من إجراء أول تجربة نووية لها في عام 1974م و التي وصفتها الهند بأنها من أجل الأغراض السلمية¹.

و بعد هذه التفجيرات استمرت الهند في تطوير قدراتها النووية، بحيث بدأت بتشغيل مفاعل قدرته 100 ميغاواط عام 1985م، مما جعلها أكثر قدرة على إجراء التفجيرات و امتلاك القدرة لصناعة السلاح النووي، و هو ما حدث بالفعل في مايو 1998م عندما أجرت الهند 5 تفجيرات نووية، منها: 3 تفجيرات انشطارية

¹ - السيد صدقي عابدين، (القوة العسكرية الهندية)، تاريخ الاقتباس 2015/03/02، عن الموقع التالي:

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

قوة كل منها أقل من كيلو طن واحد، وواحدة اندماجية " هيدروجينية " قوتها 45 كيلو طن، و واحدة انشطارية قوتها 15 كيلو طن¹. (انظر الجدول رقم (4)).

الجدول رقم (4)

القوى النووية في العالم

مدى الصواريخ (بالكيلومتر)	عدد المفاعلات النووية	عدد التجارب النووية	
13000	1186	1032	الولايات المتحدة
12000	64	45	المملكة المتحدة
6000	124	210	فرنسا
11000	1395	715	روسيا
8000	79	45	الصين
2500	65	5	الهند
1500	25 – 15	5	باكستان
1500	100	-	إسرائيل

[http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/..](http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/)

المصدر: عن الموقع التالي:

كما أن الهند تحتوي على العديد من المفاعلات النووية، و سنذكر بعضها فيما يلي:

- سيروس قدرته 40 ميكاواط، يقع في مومباي، أفتتح في عام 1960م و قد شاركت فيه كندا، و يبلغ مقدار إنتاجه سنويا حوالي 6.6 – 10.5 كلغم من البلوتونيوم.

- دروفا قدرته 100 ميكاواط، و هو يقع أيضا في مومباي، أفتتح في عام 1985م و يقدر إنتاجه السنوي حوالي 16 – 26 كلغم من البلوتونيوم.

¹ - صلاح سالم، المرجع السابق، ص 6.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

و يتم إعادة معالجة البلوتونيوم في المفاعلات التالية¹:

- ترومباي و هو يقع أيضا في مومباي، و قد بدأ استخدامه في عام 1964م، و تقدر سعته السنوية حوالي 30 - 50 طن من الوقود المعدني المستهلك.

- برفر و هو يقع في كالبكام، حيث بدأ استخدامه في عام 1997م، و يقدر إنتاجه السنوي حوالي 100 - 125 طن من الوقود الأكسيدي المستهلك.

- كما يتم إخصاب اليورانيوم في مفاعل راتيهالي و الذي يقع في مايسور، و تم إفتتاحه في عام 1999م، و مقدار إنتاجه السنوي غير معروف.

II. برنامج الصواريخ الهندية:

طورت الهند نظاما صاروخيا متنوعا، من صواريخ بالستية قصيرة المدى (SRBM)، إلى صواريخ بالستية متوسطة المدى (MRBM)، ثم صواريخ بالستية عابرة للقارات (ICBM)، و أخيرا صواريخ بالستية محمولة على الغواصات (SLBM).

و كانت الهند قد بدأت برنامجها الصاروخي منذ العام 1967م، و ذلك بإنشاء برنامج أبحاث الفضاء و الأقمار الصناعية، إذ أثمر هذا البرنامج عن تجربة الصاروخ روهني 560. و تمتلك الهند مجموعة من الصواريخ بالستية من أمها صاروخ بريثفي و الذي بدأ إنشاؤه في عام 1983م، و يصل مداه إلى حوالي 150 كلم، كما يصنف ضمن الصواريخ قصيرة المدى، إضافة لذلك لهذا الصاروخ أنواع و هي كالاتي: الصاروخ بريثفي 1 و الذي يبلغ مداه 150 كلم و هو تابع للقوات البرية. صاروخ بريثفي 2 و الذي يبلغ مداه 250 كلم و هو تابع للقوات الجوية. و الصاروخ بريثفي 3 و الذي يبلغ مداه حوالي 350 كلم و هو تابع للقوات البحرية. و يصل صاروخ بريثفي إلى عمق الأراضي الباكستانية.

كذلك بدأت الهند بتطوير صاروخ أغني بالستي في عام 1989م، و هو من الصواريخ متوسطة المدى يبلغ مداه من 2000 إلى 2500 كلم، بحيث يصل هذا الصاروخ إلى أعماق الأراضي الجنوبية الصينية فضلا عن

¹ - إبراهيم حداد، (الهند و باكستان و القنبلة الذرية)، مجلة العلوم، (بدون عدد)، 2002، ص 14 - 15.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

جميع الأراضي الباكستانية، كما أجرت الهند في عام 1998م، تجربة لإطلاق صاروخ ساكارىكا من الغواصات حيث يصل مداه إلى 300 كلم و يستطيع حمل رأس نووي¹.

و قد أجرت الهند تجارب لعدة صواريخ بالستية، منها: صاروخ أغني 1 في عام 2002م، و في 9 آب / أغسطس 2012م أعلنت الهند أنها اختبرت بنجاح صاروخ أغني 2، كذلك تمتلك الهند صاروخ أغني 3 أغني 4 و هو صاروخ أرض / أرض يبلغ مداه حوالي 3000 كلم، و يعمل بنظام المرحلتين: حيث تعمل المرحلة الأولى بالوقود الصلب، أما المرحلة الثانية فتعمل بالوقود السائل، و هو قادر على حمل رؤوس نووية و كيميائية. و يمكن أن يصل هذا الصاروخ إلى عمق الأراضي الصينية فضلا عن جميع الأراضي الباكستانية و شرقي أوروبا.

و لكن التطور الأهم في برنامج الهند الصاروخي كان قد حدث في 19 نيسان / أبريل 2012م، حين أجرت تجربة ناجحة للصاروخ أغني 5 العابر للقارات، لتصبح بذلك سابع دولة تحوز على هذا النوع من الصواريخ بالستية، و ذلك بعد كل من إسرائيل و الدول النووية الرسمية الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، و يفوق مداه 5000 كلم. و قد أطلق من قاعدة في عرض البحر قبالة ولاية أوريسا في شرق الهند، و قد قال و زير الدفاع الهندي عن إطلاق هذا الصاروخ، أنه تقدم كبير في برنامج الصواريخ الهندية، و أنه حدث تاريخي يشرف الهند في مجال تكنولوجيا الصواريخ².

المطلب الثاني: التسلح النووي لباكستان

إن بداية برنامج باكستان النووي تأخر كثيرا عن نظيره الهندي، لأن القيادات الباكستانية التي تعاقبت على السلطة بعد الاستقلال لم تولي اهتماما كبيرا لتطوير برنامج نووي، حيث فضلت خلال عقد الخمسينات الانضمام إلى حلف بغداد و حلف جنوب آسيا، لتكون تحت المظلة النووية الأمريكية، و لكن بدخول ذو الفقار علي بوتو إلى السلطة تغير الأمر، و ازداد الاهتمام بتطوير و امتلاك برنامج نووي و صاروخي في باكستان.

¹ - سعود بن خلف الديجان، (الصراع النووي الهندي الباكستاني)، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 75، 2003، ص 2.

² - عبد الجليل زيد المرهون، (تطور برنامج الهند الصاروخي)، جريدة الرياض، (بدون عدد)، 4 مايو 2012، (بدون صفحة).

I. البرنامج النووي الباكستاني:

بعد تسلّم ذو الفقار علي بوتو الحكم في باكستان في نهاية عقد الستينات، نال البرنامج النووي الباكستاني اهتماماً كبيراً و ذلك بسبب وضوح البرنامج النووي الهندي و ميله نحو التسلح. و بنهاية عصر الأحلاف العسكرية الأمريكية عدا حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، أصبح التهديد النووي الهندي المباشر لباكستان محتملاً بعد انغلاق المظلة الدفاعية الأمريكية، حيث شكلت تجربة القنبلة النووية الهندية عام 1974م صدمة عنيفة لقادة باكستان، و الذين فتحوا المجال للعلماء للتحرك و سد الثغرة التي أحدثتها التجربة الهندية. كما أن باكستان حصلت على مساعدة كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك كندا، كذلك نفذت باكستان ذاتياً مشروع مفاعل خوشاب لاستخدامه في البحوث و إنتاج البلوتونيوم 239¹.

و في عام 1976م اسند إلى العالم عبد القدير خان إنشاء هيئة الأبحاث النووية المعروفة باسم معهد الأبحاث الهندسية في كاهوتا، و كان الهدف من إنشاء هذا المعهد هو تخصيب مادة اليورانيوم، و خلال ست سنوات استطاع الوصول إلى أهدافه. و قد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1979م بسلسلة من الإجراءات الاقتصادية ضد باكستان، حيث صدر تقرير يطرح خيار الهجوم على المنشآت النووية الباكستانية و تدميرها.

و قد أتمت باكستان بناء مصنع تجربي لتخصيب وقود البلوتونيوم في عام 1982م، و في عام 1986م أعلن عبد القدير خان رئيس البرنامج النووي الباكستاني أن باكستان لديها القدرة الذاتية لبناء مفاعلات نووية متقدمة، كما قامت الصين بمساعدة باكستان في إتمام برنامجها النووي.

و قد قامت باكستان في عام 1989م ببناء مفاعل أبحاث صغير قدرته 27 كيلواط، كما تم بناء مفاعل آخر لإنتاج الكهرباء من النوع الماء المضغوط قدرته 300 ميكاواط و ذلك في عام 1993م، و قد أعلنت باكستان عن امتلاكها للقنبلة النووية في عام 1994م.

حيث نفذت باكستان في 28 ماي 1998م سلسلة من خمس تجارب نووية، ثم أجرت تجربة نووية سادسة في 30 ماي 1998م في منطقة بلوجستان، و كانت جميع هذه التجارب تحت الأرض، أسوة

¹ - جعفر ضياء جعفر، (الصراع النووي في شبه القارة الهندية (الواقع و الآفاق))، مجلة أم المعارف، العدد 25، 2001، ص 22.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

بالتجارب الهندية، و بذلك تعادلت باكستان مع الهند بعدد تجاربها النووية عندما تؤخذ التجربة الهندية عام 1974م بالحسبان. و تجدر الإشارة إلى أن باكستان قد رفضت التوقيع على معاهدة الحد من الانتشار النووي و معاهدة منع التجارب النووية و ذلك بسبب امتناع الهند عن التوقيع على المعاهدتين¹.

كما تحتوي باكستان على العديد من المفاعلات النووية، و من أهمها ما يلي²:

- مفاعل أبحاث أمريكي في إسلام آباد يعمل منذ العام 1965م بقوة 125 ميغاواط، و يبلغ إنتاجه السنوي من البلوتونيوم حوالي 30 كلغم.

- مفاعل تشازما الفرنسي في إسلام آباد، انطلقت الأعمال فيه سنة 1975م، لكن بعد انسحاب الفرنسيين اعتمدت باكستان على قدراتها الذاتية.

- منشأة نووية كبيرة في كاهوتا فيها معمل لتخصيب اليورانيوم قادر على إنتاج حوالي 45 كلغم من اليورانيوم 235 كل عام.

- محطة قوى نووية قامت إيطاليا ببنائها عام 1980م بقدرته 600 ميغاواط.

II. برنامج الصواريخ الباكستانية:

أنشأت باكستان في عام 1961م هيئة أبحاث الفضاء الباكستانية سباركو من أجل امتلاك القدرات اللازمة في مجال الصواريخ، و في السبعينات استطاعت الهيئة المذكورة امتلاك التقنيات اللازمة لتصنيع أجزاء الصواريخ محليا، و من ضمنها إنتاج الوقود الصلب، حيث تكلفت جهود الهيئة بإنتاج الصاروخ **حتف 1** و الذي يصل مداه إلى 80 كلم، و يستطيع حمل شحنة قدرها 500 كيلوغرام، و تبع ذلك إنتاج الصاروخ **حتف 2** و الذي يصل مداه 200 كلم و قد أُجرب سنة 2006م، كما تلاه الطراز **حتف 3** و يبلغ مداه 400 كلم و الذي أُجرب سنة 2004م، بالإضافة إلى الصاروخ شاهين أو ما سمي **باحتف 4** و يبلغ مداه حوالي 450 كلم، و الذي أُجرب سنة 2003م³.

¹ - نفس المرجع، ص 25.

² - إبراهيم حداد، المرجع السابق، ص 18 - 19.

³ - صلاح سالم، المرجع السابق، ص 7.

الفصل الثاني: سباق التسليح النووي بين الهند وباكستان

و يُعد الطراز **حتف 2** نسخة عن الصاروخ الصيني **M - 11**، والذي يسمح بتهديد الأراضي الهندية المتاخمة للحدود الباكستانية، بينما الطراز **حتف 3** مماثل للطراز الصيني **M - 9**، علما بأن باكستان سلحت بالصاروخين **M - 11** و **M - 9**، و ذلك طبقا لما أوردته المصادر الهندية في إطار سباقها للتسلح مع الهند، ثم طورت باكستان الطراز **حتف 3** إلى **حتف 4**¹.

و قد حصلت باكستان من كوريا الشمالية، طبقا لمصادر أمريكية على تكنولوجيا إنتاج الصواريخ الكورية الصنع طراز **No Dong** و تمكنت من إنتاج صاروخها **حتف 5** و المسمى أيضا **غوري 1** و يبلغ مداه ما بين 1350 و 1500 كلم و هو صاروخ دفاعي ذات بعد متوسط ، و قد أخذت تسمية غوري من اسم شهاب الدين غوري سلطان غزنوي و هو الذي غزا الهند بين عامي 1176م و 1282م، و تبعه الطراز **حتف 6** المصنف تحت اسم **غوري 2** و الذي من الممكن أن يصل مداه إلى حوالي 2000 كلم، و رأسه يزن حوالي 1000 كيلوغرام و هو يقارن بالصاروخ الصيني **M - 18** و الذي عرض لأول مرة في بكين سنة 1987م حيث كان يبلغ مداه 1000 كلم و حمولته ما بين 400 و 500 كلغم، و بعد ذلك جاء الطراز **شاهين 2**، تلاه الطراز **غوري 3** و الذي يصنع في نهاية سبتمبر / أيلول 1991م بمختبرات كهوتا للبحث، و يبلغ مداه حوالي 3000 كلم. و هو يقارن بالصاروخ الكوري الشمالي **TD - 1**. كما أنه يضع كافة الأراضي الهندية تحت التهديد الباكستاني².

كما صرحت إسلام آباد في 25 أبريل 2012م أنها أجرت تجربة ناجحة للصاروخ **شاهين 1**، و ذلك ردا على التجربة الهندية للصاروخ **أغني 5** في نيسان / أبريل 2012م، و منه يمكن القول أن تطور القدرات العسكرية النووية الهندية تمثل على الدوام حافزا لدفع باكستان لاتخاذ خطوات في الاتجاه ذاته.

المبحث الثالث: مصادر التسليح النووي للهند وباكستان

اعتمدت الهند في تطوير برنامجها النووي على عدة مصادر منها محلية و أخرى بالاستيراد، كما أن باكستان

¹ - سعود بن خلف الدبحان، المرجع السابق، ص 3

² - دي أي كروك و آخرون، التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 801.

هي الأخرى اعتمدت على تحالفاتها مع عدة مصادر، لذلك سنتحدث من خلال هذا المبحث عن المصادر التي اعتمدت عليها كل من الدولتين في تطوير برنامجيهما النوويين.

المطلب الأول: مصادر تسلح الهند

تمثلت الجهود المحلية لتطوير البرنامج النووي الهندي في إنشاء عالم الفيزياء هومي داذا و الذي تخرج من جامعة كامبرج معهد خاص بالأبحاث الأساسية عام 1945م، بحيث تولى القيادة العلمية لهذا المعهد و جعل منه الانطلاقة و البداية لتشكيل البرنامج النووي، و قد ترأس داذا البرنامج النووي الهندي بدعم من نهر و رئيس وزراء الهند آنذاك لوضع الهند على أرضية صلبة¹.

و قد اعتمدت الهند في تطوير برنامجها النووي على الإتحاد السوفييتي سابقا و تزويدها بالخبرة الفنية اللازمة للمفاعلات النووية. كما وقعت الهند مع فرنسا عام 1951م اتفاقية تعاون نووي، نصت على القيام بتدريب العلماء الهنود و تبادل الزيارات²، و قد حصلت الهند من كندا على مفاعل أبحاث من النوع الذي يستخدم في الماء الثقيل و الذي يحرق اليورانيوم الطبيعي و ينتج عنه البلوتونيوم، و قد استخدمته الهند في بناء تفجيرها النووي السلمي، و كان ذلك عام 1960م، كما حصلت الهند على مصنع للمياه الثقيلة و مجمع لإنتاج الوقود في راجستان.

و قد تزامن البرنامج النووي الهندي مع خطوات تطوير إسرائيل لبرنامجها النووي في عام 1948م، لذلك لم يكن غريبا أن يبدأ التعاون بين الطرفين في هذا المجال عام 1962م، عندما قام ارنست برجمان رئيس لجنة الظمة النووية الإسرائيلية بزيارة الهند وقع خلالها الطرفان اتفاق للتعاون يُمّن تبادل الخبرات و المعرفة و زيارة العلماء. و كانت إسرائيل خلال هذه المدة قد بدأت بإقامة محطاتها النووية في ديمونا بطاقة 26 ميغاواط بمساعدة فرنسا، و كانت أبرز مجالات التعاون النووي بين الهند و إسرائيل على النحو الآتي:

¹ - (بدون اسم الكاتب)، (القوى النووية)، تاريخ الاقتباس 2015/03/03، عن الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/...>

² - سعود بن خلف الدبحان، المرجع السابق، ص 1.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

1 - مجال تصغير الأسلحة النووية: و هذا يعني إنتاج أسلحة نووية من أعيرة صغيرة " من 1 إلى 15 كيلو طن " يمكن إطلاقها من رؤوس صواريخ تكتيكية و تعبوية إستراتيجية و مواسير مدافع و راجمات صواريخ متعددة الفوهات، و قد حصلت إسرائيل على النتائج الجاهزة لمئات التجارب التي أجرتها الولايات المتحدة و فرنسا، فضلا عن التجارب المعملية التي أجرتها بمساعدة السوبر كومبيوتر الذي حصلت عليه من الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع التسعينات¹.

2 - تطوير القنبلة الاندماجية (الهيدروجينية): و هو ما نجحت فيه إسرائيل خلال الثمانينات طبقا لشهادة الخبير النووي الإسرائيلي **فانون** في 15 تشرين الأول 1986م لصحيفة صاندي تايمز، كما أن التجربة الهندية التي أجريت يوم 3 أيار 1998م كانت هيدروجينية، و لأن إسرائيل لم تستطع أن تجري تجربة ميدانية لهذا السلاح الاندماجي في أراضيها، فقد سعت إلى الاستفادة من هذه التجارب الهندية بأن خصصت لنفسها تجربتين لصالحها حضرهما مسئولون إسرائيليون.

و كانت صحيفة معاريف الإسرائيلية قد ذكرت أن عالم الطبيعة النووي الهندي **أي . بي . جي** رئيس المؤسسة الهندية للبحوث و التطويرات الدفاعية ، و الذي يُعد أبا للبرنامج النووي الهندي، قد قام بزيارة إسرائيل عدة مرات أبرزها زيارتان في عامي 1996م و 1998م، و كانت هذه الأخيرة تمهيدا لهذه التجارب النووية و كان وزير الخارجية الباكستاني قد صرح في الوقت نفسه عن أن حكومته لديها معلومات عن تزويد إسرائيل للهند بأجهزة السوبر كومبيوتر و المستخدمة في إجراء التجارب المعملية. و قد ذكرت نشرة لطلبة جامعة بن غوريون بأن نحو 20 عالما هنديا موجودون في مركز الأبحاث النووية في صحراء النقب.

3 - تطوير الصواريخ الباليستية الحاملة للرؤوس النووية: استفادت الهند من التقدم الذي أحرزته إسرائيل في برنامجها لإنتاج صواريخ **أريحا**، و الذي بدأت في الستينات على أساس تكنولوجيا الصواريخ الفرنسية **MD620** و **MD660** و الذي مكنها من تطوير الصواريخ **أريحا 1** ، **2** و **3**، و التي وصل أقصى مدا لها إلى 2700 كلم، و الصاروخ **شافيت** و الذي وصل مداه إلى 4500 - 7500 كلم و استخدمته إسرائيل في إطلاق أقمارها التجسسية من نوع **أوفيك** إلى الفضاء، فضلا عن مشروع سري تجريه إسرائيل لتطوير صاروخ **كروز** و الذي يصل مداه إلى حوالي 3000 كلم، لذلك حرصت الهند على اكتساب الخبرات

¹ - عراك تركي حمادي الفهداوي، (التعاون العسكري الهندي - الإسرائيلي و آثاره الجيوبوليتيكية في الأمن القومي العربي)، مجلة مداد الآداب، العدد 3، (بدون سنة)، ص 599.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

الإسرائيلية لتطوير برنامجها لإنتاج صواريخ بالستية متوسطة المدى **IRBM**، فالهند دخلت هذا المجال متأخرة بعشر سنوات عن إسرائيل.

و الخبرة الإسرائيلية التي اكتسبتها الهند أثمرت في التسعينات إنتاج الصاروخ **بريشفي** و الصاروخ **أغني 1** و الصاروخ **أغني 2**، كما شملت ميادين التعاون بين الطرفين أيضا تكنولوجيا تحميل الصواريخ بالستية في الغواصات و الذي يمنح لإسرائيل عمقا جيو استراتيجيا حيويا في المياه الدولية، و لم يكن غريبا أن تجري إسرائيل تجربة لإطلاق الصاروخ **أريحا 3** من غواصتها الألمانية الصنع **دولفن** في شهر أيار مايو 2000 م، في منطقة المحيط الهندي و القريبة من السواحل الهندية¹.

أما الولايات المتحدة قامت بتزويد الهند بمفاعلين للمياه الخفيفة لمحطة الطاقة الذرية في تارابور، و قدرة هذين المفاعلين تصل إلى 200 ميكاواط من الكهرباء، مع توفير إمدادات مستمرة لوقود اليورانيوم منخفض الإشعاع، كما وفرت منح تدريبية لأكثر من 1300 عالما وفنيا هنديا.

و تشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1995م قد أمدت الهند بأجهزة الكمبيوتر المتفوقة و أنظمة الأمان النووي، و في المدة ما بين 1994م – 1996م تم تدريب أكثر من 814 عالما هنديا ف ثلاثة من المختبرات الوطنية الأمريكية (لوس لاموس، لارونس ليفرمور و سانديا).

المطلب الثاني: مصادر تسلح باكستان

اعتمدت باكستان في إنشاء و تطوير التكنولوجيا النووية على عدة دول رائدة في هذا المجال، و من بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية و تحالفت معها بفتح قواعدها و أراضيها لتسهيل التحركات الأمريكية المضادة للإتحاد السوفييتي السابق، و التزمت الولايات المتحدة بحمايتها منه، و ذلك من خلال معاهدة دفاع مشترك أبرمت بين الدولتين في أوائل الستينات².

¹ - نفس المرجع، ص 601.

² - صلاح سالم، المرجع السابق، ص 8.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

و في عام 1962م وافقت الولايات المتحدة على تزويد باكستان بمفاعل أبحاث صغير من نوع الماء الخفيف قدرته 5 ميغاواط في عام 1962م، و الذي بدأ تشغيله عام 1965م في مدينة راولبندي حيث بدأت فيه الأبحاث النووية الأولى لباكستان.

كذلك حصلت باكستان على مساعدات غربية متنوعة، و إن كانت غير مباشرة في المجال النووي، إذ تلقى علماءها و منهم 37 عالماً تابعاً لمركز البحوث النووية في إسلام آباد و الذي أنشأ في العام 1955م، تدريباتهم في مجال الذرة في كل من هولندا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا.

كما أن كندا قامت في العام 1972م بتزويد باكستان بمفاعل من نوع الماء الثقيل، إضافة إلى منشأة لإنتاج الماء الثقيل، و قد وقعت فرنسا مع باكستان معاهدة لتنضيب وقود البلوتونيوم عام 1974م، إلا أن المشروع لم يسر بالطريقة المطلوبة و انسحب الفرنسيون بسبب الضغط الأمريكي و ذلك بعد أن ساءت العلاقات بينها و بين باكستان نظراً لإصرار هذه الأخيرة على الاستفادة من برنامجها النووي السلمي في المجال العسكري تحقيقاً للتوازن مع الهند، ما حدا بواشنطن إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها بموجب قانون غلين-سايمنتون الصادر سنة 1976م ثم بموجب "تعديل برسلر" الصادر عام 1985م، والذي أراد الكونغرس من ورائه إجبار إسلام آباد على وقف جهودها للحصول على السلاح النووي. وبموجب هذا التعديل توقفت مساعدات أميركا إلى باكستان والتي وصلت في الثمانينات إلى 600 مليون دولار سنوياً.

و في عام 1989م أكدت بعض التقارير عن حصول باكستان على غاز التريتيوم من ألمانيا الغربية، و الذي يستعمل في تطوير القنابل الهيدروجينية¹.

كما أكدت التقارير مساعدة الصين لباكستان في إنهاء برنامجها النووي خلال عقدي الثمانينات و التسعينات، بعد الحظر الغربي للتكنولوجيا النووية على باكستان و ممارسة الضغوط من أجل إيقاف برنامجها النووي. و قد بدأت المؤسسة الوطنية الصينية في العام 1993م ببناء مفاعل لإنتاج الكهرباء من نوع الماء المضغوط قدرته حوالي 300 ميغاواط، و قد أمدت الصين باكستان ب 500 مغناطيس حلقي لتطوير

¹ - مأمون كيوان، (النووي الباكستاني: التحديات و المصير)، تاريخ الاقتباس 2015/03/04، عن الموقع التالي:

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

وحدات الطرد المركزي الخاصة بتخصيب اليورانيوم، و مساعدتها في تشييد وحدة استخلاص البلوتونيوم في كاسمابا بالبنجاب¹.

كذلك وقعت الصين مع باكستان في 15 أيلول / سبتمبر 1986م اتفاقية تعاون للاستخدامات السلمية للطاقة النووية تتضمن تصميم و بناء و تشغيل المفاعلات النووية، كما أن الصين وقعت مع باكستان اتفاقية لبيعها صواريخ من نوع **M - 11**. و ذلك ساعد باكستان في تطوير عدة صواريخ. كما مكنت المساعدة الصينية أيضا باكستان من نقل معلومات عن تصاميم لأسلحة نووية، و معلومات تجارية، كذلك معدات تخصيب و تزويدها بالماء الثقيل، و قد وفرت لها نظام صاروخي متكامل و تصنيع الأجزاء، إضافة إلى تدريب كامل و مساعدة تقنية.

كذلك تعهدت الصين أثناء زيارة الرئيس الباكستاني آصف زاردي في أكتوبر/ تشرين الأول 2008م بمساعدة باكستان في تعزيز قدراتها النووية السلمية، و ذلك من خلال بناء مفاعلين نوويين جديدين في منطقة تشاشما، بحيث تعهدت الصين بتقديم 6.5 بليون دولار لبنائهما، و تصل سعة كل منهما إلى حوالي 1100 ميغاواط، و يُتوقع الانتهاء من بنائهما بحلول العام 2019م².

و تجدر الإشارة إلى أن باكستان تتبع الأسلوب الصيني في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم **U- 235**، و ليس أسلوب فصل البلوتونيوم **Pu - 239** و هو ما يُسهل تماما عمليات التعاون النووي، العلمي، الفني، الهندسي، الكيماوي و الإلكتروني بين البلدين، ناهيك عن وجود عدو مشترك و هو الهند.

كذلك زودت كوريا الشمالية باكستان بتكنولوجيا الصواريخ الكوري **No Dong**، و ذلك ساعد باكستان في تطوير صاروخ **حتف 5** أو ما سمي **غوري 1**.

¹ - نافع إبراهيم، (سباق الرعب النووي في آسيا: ملاحظات مهمة و تداعيات خطيرة)، جريدة الأهرام، 1998، ص 3.

² - محمد فايز فرحات، (باكستان و الصين: اعتماد متبادل)، تاريخ الاقتباس 2015/03/04، عن الموقع التالي:

المبحث الرابع: العقيدة النووية للهند وباكستان

بلورت كل من الهند وباكستان عقيدتين عسكريتين نوويتين، تحددان احتمالات المواجهة النووية و أسلوبهما، والأسباب التي تحتم استخدام السلاح النووي، لذلك سنتحدث في هذا المبحث عن العقيدة النووية لكل من البلدين.

المطلب الأول: العقيدة النووية الهندية

و تتضمن العقيدة النووية الهندية مايلي:

- 1 - أن القدرة النووية الهندية ينبغي أن تنظم على أساس مفهوم الحد الأدنى من الردع الفعالة و الذي يعني¹:
 - أ. بناء القدرة النووية الهندية بحجم يحقق البقاء في مواجهة هجوم نووي مفاجئ، و القدرة على شن ضربة عقابية سريعة، و هذا هو المفهوم التقليدي لتوازن الرعب الذي تبلور إبان الحرب الباردة بين القوتين العظيمةتين.
 - ب. أهمية التفوق العددي في الرؤوس النووية للصدوم أمام هجوم من جهات متعددة (و هو ما يشير إلى أن الهند تضع حساب إمكانية تدخل الصين في الصراع). بالإضافة إلى أسلوب التفوق عن طريق توفير أدوات نقل ثلاثية متكاملة، تتمثل في الطائرات و الصواريخ المتحركة المحمولة أرضاً، و الصواريخ التي تنطلق من الغواصات و الهدف من ذلك هو عدم تمكين العدو من تدمير قدرة الهند على شن الضربة العقابية التالية.

- 2 - تبلورت الإستراتيجية الهندية على أساس أسوأ الاحتمالات، و الهجوم من طرف دولة كبرى، أو دول إقليمية متعددة.

¹ - (بدون اسم الكاتب)، (التوازن بين الهند وباكستان في نهاية العقد الأول من القرن 21)، منتدى الجزيرة، تاريخ الاقتباس 2015/03/18، عن الموقع التالي:

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

- 3 – أهمية الاستعداد العملي للأسلحة النووية، بحيث تتحول في أقل وقت ممكن من الانتشار في أوقات السلم إلى الاستعمال العملي عند اتخاذ القرار.
- 4 – إمكانية استخدام الأسلحة النووية كرد على هجوم معادي يستخدم الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية.
- 5 – بلورة هذه العقيدة في وثيقة تلتزم بها أجيال القيادات المتعاقبة، من منطلق الديمقراطية الهندية.

المطلب الثاني: العقيدة النووية الباكستانية

لم تبلور وثيقة محددة بالنسبة للعقيدة النووية الباكستانية، لكن يمكن الاستدلال عليها من خلال تصريحات المسؤولين، حيث أنها عقيدة ترى بأن الأسلحة النووية هي أسلحة الملاذ الأخير، و هو ما يعني إمكانية المبادرة باستخدامها عندما تستنفذ الوسائل الأخرى و إمكاناتها.

كما أن باكستان تعتبر سلاحها النووي هو الأداة الرئيسية لمواجهة التفوق الهندي، و تعترف بمحدودية قدرتها على تحقيق التوازن في مجالات الأسلحة التقليدية التي تتفوق فيها الهند.

و تتضمن العقيدة النووية الباكستانية ما يلي¹:

- 1 – أهمية توفير الحد الأدنى من الردع (على غرار العقيدة الهندية)، على أن يتحقق ذلك من خلال تحقيق التوازن مع الهند في قدرات الرؤوس النووية، و الصواريخ الباليستية (و لا يعني ذلك حتمية تساوي الرؤوس النووية و الصواريخ مع الهند، و لكن لا ينبغي أن تكون هناك فجوة في هذا المجال).
- 2 – التركيز على أنظمة الأرضية متوسطة المدى مع تحسين القدرات التصويبية (و هذا على عكس العقيدة الهندية ذات الأبعاد الثلاثية).
- 3 – و قد حددت باكستان أربع حالات يمكن أن تبادر فيها باستخدام السلاح النووي، و هي:

أ. أن تهاجم الهند باكستان و تحتل جزءا كبيرا من أراضيها.

ب. أن تدمر الهند جزءا كبيرا من القوات البرية، أو الجوية الباكستانية.

¹ – كريس سميث، (الأسلحة النووية في جنوب آسيا)، سلسلة محاضرات الخليج، العدد 98، 2006، ص 18.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

ت. أن تحاول الهند خنق باكستان اقتصاديا.

ث. أن تمارس الهند ضغوطات لضرب الاستقرار السياسي في باكستان، أو خلق فتن داخلية.

4 - مع تصاعد حالة عدم الاستقرار في باكستان، خططت هذه الأخيرة لتكثيف نظم تأمين المنشآت النووية بمختلف أنواعها حتى لا تصل إليها أيادي المخربين، و حتى لا تتهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعدم قدرتها على تأمين منشآتها النووية، و يتكون نظام التأمين هذا من ثلاث حلقات أمنية، و هي كالاتي:

- الحلقة الأولى: و تتمثل في التأمين الفني الداخلي، و هي مسؤولية العاملين في المنشآت النووية.

- الحلقة الثانية: و تتمثل في تأمين المنشآت النووية، و هي مسؤولية أجهزة الأمن المخصصة لذلك.

- الحلقة الثالثة: و تتمثل في التأمين الخارجي، و هي مسؤولية القوات المسلحة، و تشمل كل إجراءات الدفاع عن المنشآت، سواء بريا أو على مستوى الدفاع الجوي.

5 - و نتيجة للأحداث التي وقعت بين البلدين في عام 2008م، و ذلك إثر تفجيرات مومباي، و المخاوف الباكستانية من تعرض منشآتها إلى هجمات أو محاولات سطو على المواد النووية، شددت الحراسة بإضافة خمس دوائر جديدة، و هي كالاتي¹:

أ. تقسيم المنشآت النووية إلى وحدات غير متصلة، للمكن من الدفاع عن كل منها بتركيز.

ب. نشر 10 آلاف رجل من القوات الخاصة، و ذلك لتكثيف الدفاع عن المنشآت النووية.

ت. وضع لواء من الجيش كاحتياطي، و ذلك للتدخل ضد أي عناصر معادية.

ث. تكثيف عناصر المخابرات العسكرية و العامة لاكتشاف احتمالات العمل ضد المنشآت أو تهديدها.

ج. وضع نظام دقيق لتأمين و حراسة و تنظيم تداول المواد المشعة الخاصة بالأجهزة العلاجية في المستشفيات، أو المنشآت الأخرى لمنع تسربها إلى الإرهابيين.

ح. تكثيف السلطات الباكستانية لإجراءات مراقبة الحدود، بنشر أعداد كبيرة من أجهزة الرصد الإشعاعي

لمراقبة كل ما يدخل أو يخرج من البلاد، ضمنا لعدم تسرب أي مواد نووية.

و في 29 نوفمبر 2009م، أعلن الرئيس الباكستاني تنازله عن السلطات المخولة له فيما يتعلق بالشأن النووي

إلى رئيس الوزراء، و هي خطوة توضح تقليص سلطات رئيس الجمهورية التي حرص الرئيس السابق " برويز

¹ - (بدون اسم الكاتب)، المرجع السابق.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

مشرف " لتجميعها في سلطاته، إلى جانب تجاوبه مع الضغوطات سواء الأمريكية أو الداخل لإعطاء قدر أكبر للأمان النووي الباكستاني و تعميق مجال الديمقراطية في باكستان.

و من خلال ما سبق نلاحظ المقارنة التالية بين العقيدتين النوويتين الهندية و الباكستانية:

1 - تضع الهند في عقيدتها احتمال الهجوم عليها من عدة قوى و اتجاهات من بينها باكستان، بينما تضع باكستان عقيدتها على أساس احتمالات هجوم من الهند فقط.

2 - كما تضع الهند عقيدتها على أساس احتمال المبادرة بتوجيه الضربة، أو الاستعداد لتلقي الضربة و صدها ثم القيام بالضربة المضادة، بينما تبني باكستان عقيدتها على المبادرة فقط بالضربة الأولى، و عدم إجراء حسابات صد الضربة الأولى¹، و شن الضربة الثانية، و أهم ما يلاحظ في ذلك هو عدم سعي باكستان لامتلاك أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ.

3 - كذلك تخطط الهند لأن تطول قذائفها أرجاء دولة باكستان، بينما تهتم باكستان بالصواريخ ذات المدى المتوسط، والتي تجعل المفاعلات النووية الهندية في الجنوب خارج مرمى الصواريخ الباكستانية، و هو ما يعد إخلالا بالتوازن النووي و يجعله أكثر ميلا لصالح الهند. لذلك سنضع مقارنة بما تملكه الدولتان من صواريخ من خلال (الجدول رقم (5)).

¹ - نفس المرجع، ص 19.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

الجدول رقم (5)

مقارنة بين الصواريخ الهندية والباكستانية

باكستان	الهند	موضوع المقارنة
حتف 1: مداه 80 كلم حتف 2: مداه 200 كلم حتف 3: ومداه 400 كلم	بريشفي 1: مداه 150 كلم بريشفي 2: مداه 250 كلم بريشفي 3: مداه 350 كلم	صواريخ بالستية قصيرة المدى
حتف 5/غوري 1: مداه ما بين 1500 و 1530 كلم	أغني 1 و 2: مداهما ما بين 2000 و 2500 كلم	صواريخ بالستية متوسطة المدى
غوري 3: مداه 3000 كلم	أغني 3 و 4: مداه 3000 كلم	صواريخ بالستية فوق متوسطة المدى
X	أغني 5: يفوق مداه 5000 كلم	صواريخ بالستية عابرة للقارات

المصدر: عن الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/...>

و من خلال هذا الجدول الذي يقارن صواريخ تمتلكها كل من الهند وباكستان، نلاحظ أن كلا البلدين طور صواريخ قصيرة المدى و متوسطة المدى متقارب كثيرا من حيث مداها، مثل صواريخ أغني 1 و 2 بالنسبة للهند، و غوري 1 بالنسبة لباكستان، بالإضافة إلى أنهما تمتلكان صواريخ ذات المدى نفسه و ذلك من خلال الصواريخ أغني 3 و 4 بالنسبة للهند، و غوري 3 بالنسبة لباكستان حيث يبلغ مداها 3000 كلم، لكن استطاعت الهند تحقيق أفضلية على باكستان¹، و ذلك من خلال تطويرها لصاروخ عابر للقارات و هو أغني 5، و الذي يفوق مداه 5000 كلم، و هذا ما يجعل التوازن في الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية بين الهند وباكستان يختلف. حيث أن الهند هي سابع دولة تمتلك هذا النوع من الصواريخ، و هذا يجعلنا

¹ - نفس المرجع، ص 20.

الفصل الثاني: سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان

نستنتج أن الهند تطمح لأن تصبح قوى عالمية مؤثرة، و هذا ما يجعل حدة سباق التسلح ببعديه التقليدي و النووي يزداد تصاعدا ما بين الهند و باكستان.

و ذلك نلاحظه من خلال التقديرات الدولية و التي أشارت إلى أن الهند كان لديها في العام 2010م ما بين 60 إلى 80 رأس نووي، و قد كانت هناك تقارير أيضا تشير إلى امتلاك إسلام آباد ما بين 70 إلى 90 رأس نووي في مطلع العام 2010م، بيد أن هناك تقديرات للمخابرات المركزية الأمريكية أفادت في كانون الثاني / يناير 2011م أن باكستان لديها ما بين 95 إلى 110 رأس نووي، كما أن لديها وقود نووي كاف لإنتاج نحو 100 قنبلة نووية أخرى¹.

¹ - عبد الجليل المهرون، (سباق الصواريخ بين الهند و باكستان)، جريدة الرياض، العدد 16741، 2014، ص 40.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين

الهند و باكستان إقليميا و دوليا

الفصل الثالث: الإطار الجيو - إستراتيجي للهند و باكستان

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية للهند و باكستان.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للهند و باكستان.

المبحث الثالث: النزاعات الهندية - الباكستانية.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و

دوليا

إن التدايعات المترتبة عن سباق التسلح النووي الهندي - الباكستاني، لا تنحصر آثاره فقط على العلاقات فيما بين الدولتين، بل تتعداها و ذلك من خلال التأثير إقليميا و دوليا، لأن كل من الهند و باكستان جزء من النظام الدولي و تفاعلاته، لذلك سنتحدث في هذا الفصل على دور السلاح النووي في التأثير على العلاقات الهندية - الباكستانية، و أثر هذا السباق النووي إقليميا و دوليا، كما سنتطرق أيضا إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كل من الهند و باكستان بما أنها تعتبر نفسها راعية لنظام منع الانتشار في العالم.

المبحث الأول: دور السلاح في التأثير على العلاقات الهندية - الباكستانية

تعتبر مشكلة كشمير بين الهند و باكستان من أعقد القضايا النزاعية في العالم، فهذا الصراع يمثل أحد أهم البراكين القابلة للانفجار بين الحين و الآخر على الساحة الدولية، لاسيما و أن الدولتين دخلتا في صراعات و حروب مسلحة و لأكثر من مرة و كذلك التوتر الدائم الذي يميز العلاقات بينهما ، و خاصة في الفترة التي وصل فيها القوميون الهندوس إلى الحكم، و لأن جامو و كشمير متنازع عليه من طرف دولتين نوويتين فإن هذا ما يعطي البعد النووي للصراع على هذا الإقليم¹.

فبعد امتلاك الهند للسلاح النووي بعد تفجيرها الأول في 1974م، أصبحت تستغل نفوذها الإستراتيجي ضد باكستان، و ذلك لإجبارها على قبول الرؤية الهندية لقضية كشمير، لكن ما إن انضمت باكستان إلى النادي النووي في 1998م حتى بدأت مرحلة الردع النووي المتبادل. و لهذا تغير الموقف الهندي بدرجة كبيرة، و أصبح الخطاب السياسي الهندي حول قضية كشمير يشمل مصطلحات كانت قد اختفت منه تماما مثل: المفاوضات و التسوية السلمية.

¹ - هدى ميتكيس، و السيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا. القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2004، ص 172.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

هذا و قد شهد الصراع الهندي - الباكستاني ببعده النووي سلسلة من الأزمات و تجدد التوترات من حين لآخر مثل ما سمي بأزمة كرخيل في 1999م¹، و بشكل أكثر حدة في نهاية العام 2001م و ذلك إثر تعرض البرلمان الهندي إلى هجوم، حيث اتهمت الهند جماعات باكستانية إسلامية بأنها وراءه، و في عام 2002م تجددت أعمال العنف في كشمير و تصاعد الموقف إلى مستوى المواجهة العسكرية.

و على العكس من عامي 2001م و 2002م شهد العام 2003م تطورات إيجابية متسارعة في العلاقات الهندية - الباكستانية، و بدأ الطرفان في تطبيق مجموعة من إجراءات بناء الثقة، و للإشارة فإن باكستان كانت لفترة طويلة منذ التقسيم و الاستقلال في عام 1947م و حتى عام 2003م و هي تطالب بتنفيذ القرارات الدولية، و إعطاء حق تقرير المصير لشعب كشمير، بينما كانت الهند ترفض ذلك. إلى أن قبلت باكستان بالمفاوضات مع الهند على أساس ثنائي دون تدويل القضية، كما وافقت على إسقاط شروطها المتعلقة بحق تقرير المصير لشعب كشمير. و كانت قد استأنفت الهند و باكستان في 16 فيفري 2004م الحوار بينهما، و الذي انقطع بسبب وصول التوتر إلى ذروته بين البلدين قبل عامين و نصف، و قد أجرى ممثلو البلدين محادثات في إسلام آباد و ذلك بهدف وضع جدول أعمال للمفاوضات بغية إيجاد حل للنزاع بينهما حول إقليم كشمير باعتباره النقطة الرئيسية في ملف الخلافات.

هذا و قد تضمنت المحادثات تنازلات من طرف باكستان تتمثل في سحب دعم مجموعات الجهاد و إقفال معسكرات التدريب و تخفيف و جود الجيش الباكستاني قرب خط الفصل و إيقاف أي دعم لمسلمي كشمير، كما شمل الحوار بينهما قضايا مشتركة لمجابهة الإرهاب و القضايا الأمنية خاصة بعد الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001م و التي كانت في صالح الهند لاستعمالها كورقة ضغط على باكستان و سحب دعمها للجماعات الجهادية في كشمير و الترويج للمجتمع الدولي على أنها جماعات إرهابية.

كذلك حاول الطرفان من خلال هذا الحوار التفاهم على عدة قضايا منها ترسيم بعض المناطق الحدودية، و إحياء العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية و تحرير التجارة بينهما، و تنشيط المجال الثقافي، و لم تنسى الدولتان بحث ملف سباق التسلح النووي. و كانت نتيجة هذه المحادثات التوافق السياسي بين الهند و باكستان في بداية عام 2004م من أجل التوجه نحو السلام و إيقاف تبادل العنف بينهما مع إتباع سياسة حسن الحوار.

¹ - نفس المرجع، ص 175.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

فقد تولى الطرفان العمل على قضية كشمير نقطة النزاع الرئيسية بينهما، و التعامل مع الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر التسلح و السباق النووي بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا أخرى¹.

و لم يمضي وقت طويل إلا و عادت الأمور إلى ما كانت عليه من احتقان و توتر في العلاقات نتيجة تفجيرات مومباي في الهند عام 2008م²، و التي استمرت ثلاثة أيام من 27 إلى 29 تشرين الثاني، و قد أسفرت هذه الاعتداءات عن مصرع 180 شخص و إصابة المئات، و قد وجهت الهند أصابع الاتهام بالإعداد لهذه التفجيرات بدقة شديدة دون رقابة باكستانية إلى تنظيم القاعدة بالتنسيق مع تنظيم عسكر طيبة الباكستاني.

و قد أدت هذه الأحداث إلى تداعيات خطيرة من أهمها: عودة التوتر بين الهند وباكستان و إنهاء حالة التطبيع بينهما، و عودة مشكلة كشمير إلى واجهة الخلافات، مع تصاعد التهديد برد انتقامي و عادت المدفعية لإطلاق نيرانها عبر الحدود. إضافة إلى ذلك الضغط على الحكومة الهندية من طرف المعارضة، مع زيادة القوى الأصولية المتطرفة في الجزء الشمالي الغربي لباكستان و تحديدا في منطقة القبائل و التي احتضنت قيادات القاعدة³.

و رغم كل هذا التوتر و الصراع الدائم و المستمر بين البلدين إلا أن الكثير من المحللين يتوقعون أن عهدا من الاستقرار النووي سوف يسود شبه القارة الهندية في ظل التوازن النووي بين الهند وباكستان، إقتداء بما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفييتي من استقرار نووي طوال مدة الحرب الباردة، خاصة و أن هامش الخطأ في شبه القارة الهندية ضئيل جدا لقرب المسافات بين البلدين و العاصمتين نيودلهي و إسلام آباد، خاصة مع امتلاك كل منهما لوسائل الاتصال اللازمة من طائرات و صواريخ يمكن أن تصل إلى أهدافها في وقت قريب جدا. لكن القلق يبقى قائم نظرا للتسلح النووي و الصاروخي المستمر، مع تزايد احتمالات المواجهة النووية بينهما، لذلك فإن البلدين مطالبين بضبط النفس لتفادي كارثة نووية.

¹ - عبد الرزاق بن حليمة، الهند: تجربة تنمية بتأثيرات إقليمية و دولية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011، ص 109.

² - (بدون اسم الكاتب)، (الهند تحشد على حدود باكستان و إسلام آباد تؤكد جهوزيتها للحرب)، النهار، العدد 469، 2008، ص 19.

³ - عمرو عبد الكريم، (تفجيرات مومباي و مستقبل الصراع الهندي - الباكستاني)، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 532، 2010، (بدون ص).

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليمياً و دولياً

كذلك يرى المراقبون أن أي تفجير للمواجهة في شكل حرب نووية بين البلدين، قد تأكل الأخضر و اليابس، كما أن حسم الصراعات لصالح أي من الطرفين لن يكون سهلاً، فالهند و التي يفوق عدد سكانها سكان باكستان ثماني مرات تتمتع بقدرات عسكرية و اقتصادية أكبر من باكستان حيث تعتمد هذه الأخيرة على الردع النووي فقط في ظل عدم التوازن في الصراع، و حسب المراقبين فإن الدخول في نزاع نووي في مكان ما من العالم الثالث قد أصبح أكثر احتمالاً في القرن 21م، مع اتساع دائرة الانتشار النووي، لأن في اعتقادهم أن دول العالم الثالث تفتقر إلى الضوابط الدبلوماسية و التقنية التي تحكم استخدام السلاح النووي و التي تتمتع بها الدول العظمى.

إضافة إلى ذلك بإمكان جماعات إرهابية، مثل: حركة طالبان باكستان أن تصنع عبوات نووية في باكستان، لأن المعدات الضرورية لصنع مثل هذه الأجهزة متوفرة بسهولة، فقد هاجم مسلحو طالبان مرات عديدة المنشآت النووية في باكستان، كما هاجموا أيضاً قواعد جوية في كراتشي و كويتا و مهران، و مناطق أخرى، و هذه الهجمات قد تسمح للإرهابيين بالاستيلاء على مواد نووية و أسلحة متطورة، كما أن العلاقات بين بعض القيادات العسكرية المتعصبة و بعض الجماعات الإرهابية تتيح أيضاً تسريب بعض المواد النووية إلى أيدي هؤلاء المتطرفين، لذلك فإن الإرهاب النووي يبقى احتمالاً ممكناً في شبه القارة الهندية ما لم تسعى السلطات إلى منعه بشتى السبل و الإمكانيات¹.

و باختصار نستطيع القول أن العلاقات بين الهند و باكستان قد تحسنت بشكل ملحوظ، و ذلك بعد استئناف معاهدات السلام بين الهند و باكستان بالعاصمة الهندية نيودلهي في 25 شباط 2010م، و ذلك على مستوى وكلاء وزارة الخارجية للبلدين حيث أنه في 29 نيسان 2011م التقى رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج بنظيره الباكستاني يوسف رضا جيلاني و قد عقد اللقاء على هامش قمة دول جنوب آسيا. كذلك محادثات السلام التي بدأت في 4 يوليو 2012م بين مسئولين باكستانيين لدفع عملية السلام الشامل و حل الخلافات العالقة بين البلدين عبر الحوار، فالحوار الهندي مع باكستان يدور حول ثلاثة عناصر و هي: الرغبة الهندية في مناقشة تسوية نهائية و سريعة لقضية كشمير، و الاستعداد الباكستاني لإيقاف استخدام الإرهاب كأساس لسياسة الدولة، و يصاحب ذلك تحرك كلا البلدين تجاه تطبيع العلاقات فيما بينها. و يمكن القول أن الاهتمام الهندي بباكستان يتمثل في أن باكستان بما تملكه من قدرات نووية ستشجع على توفير

¹ - عبد الرحمن عبد العال، (الهند و باكستان: الفشل في تجاوز الجمود)، مجلة السياسة الدولية، (بدون عدد)، (بدون سنة)، (بدون ص) .

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

الدعم للمتمردين في كشمير الهندية، كما أنه في حالة نشوب حرب تقليدية بينهما فإن باكستان من خلال عقيدتها النووية لا تستبعد اللجوء إلى الضربة الأولى و ذلك بسبب عدم التوازن في الأسلحة التقليدية، كذلك يتمحور الاهتمام الباكستاني بالهند في ردع الهجوم التقليدي الهندي، كما أن باكستان تدعم ردها النووي عن طريق التمكّن من قدرة المهاجمة في عمق الأراضي الهندية التي لها أهمية الكبرى سياسيا و اقتصاديا أكثر من المناطق الحدودية و قد امتلكت باكستان هذه القدرة من خلال صواريخها و المتمثلة في غوري 2 و الذي يصل مداه إلى حوالي 2000 كلم، و غوري 3 و الذي يصل مداه إلى 3000 كلم و غيرها¹.

لكن بالرغم من استمرار اللقاءات بين الطرفين إلا أن المراقبين و المحللين صرحوا أن هذه المحادثات هي من أجل المحادثات فقط و محاولة لإقناع العالم بتهدة جبهة كشمير، فالإشارات المتناقضة التي جاءت من إسلام آباد و نيودلهي توضح مدى التناقض في نظرة البلدين إزاء تسوية المسائل العالقة، خاصة و أن السباق النووي و الصاروخي بين البلدين يزداد تصاعدا بالإضافة إلى تطوير أصناف جديدة من الأسلحة النووية و نظم إيصالها، و في هذا الشأن أكد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الهند و باكستان تعززان ترسانتهما النووية، و أوضح المعهد أن باكستان امتلكت بين 90 و 110 رأسا نوويا في عام 2012م، مقابل 80 إلى 100 رأس نووي تمتلكه الهند، زد على ذلك تمكن الهند من تجريب صاروخ عابر للقارات من صنعها و قد تمت تجربته بنجاح. و هذا يعتبر تطورا مهما بالنسبة لها²، و في المقابل سيؤدي هذا إلى زيادة التسابق على تطوير صواريخ حاملة للرؤوس النووية ذات تقنيات عالية من طرف باكستان التي تسعى إلى التوازن في قدراتها مع الهند. و هذا يزيد من التوتر و الصراع في العلاقات الهندية - الباكستانية و يُقوض مساعي الحلول السلمية بين البلدين حول إقليم كشمير. كما يؤدي هذا السباق النووي إلى تراجع التنمية في كلا البلدين خاصة في باكستان ذات الاقتصاد الأضعف مقارنة بالاقتصاد الهندي، كما يؤدي إلى استنزاف كبير لقدرات البلدين.

¹ - عبد الرزاق بن حليلة، المرجع السابق، ص 110.

² - فخري هاشم العبادي، (العلاقات الهندية - الباكستانية إلى أين؟)، مجلة شؤون آسيوية، العدد 2، 2011، ص 3.

المبحث الثاني: تداعيات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا

إن سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان له انعكاسات إقليمية خطيرة، فقد أكد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الصين و الهند وباكستان هي الدول النووية الثلاثة الوحيدة التي تعزز ترسانتها النووية و تطورها باستمرار، فقد أوضح المعهد في تقرير خاص له أن الصين امتلكت في عام 2012م حوالي 240 رأس نووي، و يثير سباق التسلح هذا قلقا شديدا لاسيما و أن هذا المعهد يرى بأن السلام في آسيا هو " سلام هش " نظرا للتوترات المتزايدة و الصراعات فيما بين الدول الآسيوية كما هو الحال بين الهند وباكستان أو بين الصين و اليابان.

كما أن الميزان الإستراتيجي لم يعد لصالح الهند إذ أنها محاطة بالقوتين النوويتين الصين وباكستان، خاصة وأن هاتين الأخيرتين بينهما علاقات تفاهم و تنسيق فيما يخص الأوضاع في آسيا. و مع تصاعد التوتر في المنطقة بين الهند وباكستان و سباقهما النووي تُضاف أبعاد جديدة في العلاقات الثنائية القائمة، و ذلك نظرا للموقع الجغرافي لباكستان فهي محاطة بدول إن لم تكن معها في حالة عداء كالهند، ليست معها في حالة صداقة كإيران¹، و بانضمام أفغانستان و التي حاربتها الولايات المتحدة الأمريكية من الأراضي الباكستانية في عام 2001م يزداد الوضع الجغرافي لباكستان سوء، بل أن الصين الحليف التقليدي لباكستان ضد الهند قد تنضم لقائمة أعداء باكستان، أو على الأقل تسوء العلاقات بينهما نظرا لخشية الصين من أي وجود عسكري أمريكي بالقرب منها.

كما أن علاقة باكستان المستقبلية مع أفغانستان لم تحدد ملامحها بعد، إلا أن باكستان تخشى من سيطرة التحالف الشمالي على الحكومة المؤقتة في أفغانستان، نظرا للعداء القديم و هذا ما يجعل القلق الباكستاني قائما بسبب معاملة الاقتصادية و الإستراتيجية باعتبار أفغانستان عمق إستراتيجي في مواجهتها مع الهند و بالذات بالنسبة لقضية كشمير، حيث أن الوضع اختلف فالتحالف الشمالي كان مدعوما من الهند.

¹ - نيفين مسعد، علاقات إيران الدولية و الإقليمية و تأثيراتها على الأمن القومي العربي. قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011، ص 3.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

بالإضافة إلى أن الصين لها رؤية و هي أن كشمير منطقة متنازع عليها بين باكستان و الهند و أن الرجوع إلى الاستفتاء العام لتقرير مصير المنطقة هو الحل الأمثل، فقد وعدت الصين بأنها ستعيد الأراضي التي احتلتها في حربها عام 1962م إلى باكستان، إذا وافق الشعب الكشميري على الانضمام عبر الاستفتاء إلى باكستان. و في السنوات الأخيرة تحسنت العلاقات الصينية - الهندية و ذلك بعد توقيع اتفاق سلام في عام 1992م، و اتفاقية أخرى لخفض التوتر على الحدود في عام 1996م، كما بدأت مؤشرات التغير في الإعلان عن أن الصين لا يمكنها التفريط بعلاقتها مع الهند.

و مع نهاية الحرب الباردة تحولت بكين لبناء سياسة أكثر اعتدالا في مواقفها من باكستان و أصبحت أقل عدائية في نظرتها للهند و بدأت تطالب باكستان بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بكشمير خصوصا فيما يتعلق بتريسم الحدود.

كذلك دفع السباق النووي بين الهند و باكستان دولا أخرى للدخول فيه، إذ يزداد الضغط على كل من اليابان و كوريا الشمالية، فقد ظهرت في اليابان حركات قومية ترى أن البلاد لا بد و أن تبادر إلى تعديل دستورها السلمي و تنمية قدراتها على نحو قد يتضمن تصنيع الأسلحة لإيجاد نوع من التوازن في مواجهة التهديدات مثل تلك التي تمثلها كوريا الشمالية، فقد انسحبت هذه الأخيرة من معاهدة منع الانتشار النووي بعد أن استخدمتها كستار للتمويه على برنامج الأسلحة النووية.

و قد أشارت التقارير الدولية إلى أن كوريا الشمالية تمتلك ما بين 43 و 60 كيلوغرام من البلوتونيوم و هي كمية كافية لصنع أربع قنابل نووية كحد أدنى. كما أنها أجرت في 25 أيار/ مايو 2009م تجربة نووية، رد عليها مجلس الأمن الدولي في 12 حزيران/ يونيو من العام نفسه بإصدار القرار رقم 1874 و الذي فرض المزيد من العقوبات المالية على نظام بيونغ يانغ، و أقر حظرا على توريد الأسلحة إليها، و أجاز تفتيش السفن المتجهة من و إلى المياه الكورية الشمالية. و ردت بيونغ يانغ على القرار بالإعلان في اليوم التالي نيتها بتحويل كافة البلوتونيوم المتوفر لديها إلى مادة صالحة للاستخدام العسكري¹، و كذلك الشروع في تخصيب اليورانيوم.

¹ - (بدون اسم الكاتب)، (معهد ستوكهولم للسلام: القوى النووية تواصل تطوير ترسانتها)، تاريخ الاقتباس 2015/03/23، عن الموقع

التالي:

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

و في الذي أظهرت فيه كوريا الشمالية أن لديها قدرات نووية، لا توجد معلومات علنية للتحقق من أنها تمتلك أسلحة نووية جاهزة للتشغيل.

و في 18 من كانون الأول/ديسمبر 2009م، ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن كوريا الشمالية باتت تنتج غازا ضروريا لتخصيب اليورانيوم، ما يعني أنها لا تعتمد فقط على البلوتونيوم في إنتاج السلاح النووي.

كما يمكن أن تصل آثار السباق النووي بين الهند وباكستان إلى الدول العربية و جوارها، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام من طرف إيران لتطوير قدراتها النووية، خاصة مع بروز خلافاتها مع باكستان في كثير من القضايا و بخاصة قضايا أفغانستان، و تسعى إيران إلى الحصول على قدرات نووية بالشكل الذي يؤدي إلى حماية دورها الإقليمي في المنطقة، مع توسيع هذا الدور بحيث يكون لها حضور لا يقل أهمية عن المهالة المعطاة للهند وباكستان و إسرائيل.

و ترى إيران أنها تملك الحق في إجراء عمليات تخصيب اليورانيوم، و ذلك وفقا للمادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي، بيد أن الغرب يرى أن تلك المادة لا بد و أن تقرأ في ضوء المواد الأخرى. و قد صرح بعض المراقبين أن المخاطر الإيرانية تنجم عن عواقب برنامجها النووي أكثر منها عن قدرتها على حيازة السلاح النووي في المستقبل.

كما تجدر الإشارة إلى أن الهند تعاونت في الماضي مع إيران في مجال البرامج النووية المدنية، فقد فكرت الهند في بيع مفاعل بحثي بقدرة 10 ميغاواط عام 1991م، و كانت الهند تخطط أيضا لبيعها مفاعل للطاقة بقدرة 220 ميغاواط، بحيث كانت الصفقتين تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و لكن الولايات المتحدة الأمريكية ضغطت على الهند لعدم مواصلة المبيعات تخوفا من قيام إيران باستعمال المفاعلات لإنتاج الأسلحة النووية.

و قد ظهرت قضية التعاون النووي مرة أخرى بين الهند و إيران في أكتوبر 2002م، و ذلك أثناء المناقشات التي جرت بين الرئيس خاتمي آنذاك و المستشار السابق للأمن القومي الهندي جي إن ديكست في طهران، و تضمنت المناقشات قضايا الأمن الإقليمي و التعاون الاقتصادي و الطاقة. و أكدت طهران التزامها بالتعاون في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية¹، كما أكدت نيودلهي أنها تدعم استخدام طهران السلمي للتقنية النووية،

¹ - (بدون اسم الكاتب)، (العلاقات الإيرانية الهندية)، تاريخ الاقتباس 2015/03/23، عن الموقع التالي:

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

و رغم هذا ظهرت بعض التقارير لتؤكد أن اثنين من العلماء الهنود في المجال النووي و هما سي براساد و سيرندار قاما بتزويد طهران ببعض التقنيات النووية، و أكدت هذه التقارير أن كلاهما كانا يعملان في شركة الطاقة النووية الهندية، و لهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات عليها عام 2004م، و قد اعترضت الهند على هذه العقوبات بتقديم مبررات و هي أن سيرندار لم يسبق له و أن زار إيران عندما كان في الخدمة أو حتى بعد التقاعد. أما فيما يخص الخدمات التي كان براساد يقدمها فقد كانت كلها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. و تجدر الإشارة إلى أن إيران قد بدأت في العمل على برنامجها النووي في الخمسينيات من القرن الماضي و ذلك في زمن الشاه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية و بعض دول أوروبا الغربية، و لكن مع ظهور الثورة الإيرانية في عام 1979م، و تبنيتها لسياسات خارجية و مرتكزات فكرية تستند على مذاهب دينية تختلف مع سياسة من سبقها توقف الدعم الأمريكي و الغربي لبرنامجها النووي.

لكن إيران استمرت بالعمل على تطوير مفاعلاتها النووية لأسباب تتعلق برؤيتها الخاصة للتهديد الأمني المفترض و القادم إليها من دول مثل باكستان و إسرائيل و هما دولتان نوويتان. و في هذا السياق يرى المراقبون أن إيران إذا ما أنجزت تطوير قدراتها النووية ، فإن دول المشرق العربي ستغدو محصورة بين قوتين نوويتين هما إيران و إسرائيل¹ ، و سيزداد وضع دول الخليج العربي دقة و حرجا، فضلا عن تزايد الضغوط عليها لكي تلحق بركب الدول النووية في المنطقة. و يضاف إلى ذلك أن إسرائيل ترى في القنبلة الباكستانية قنبلة إسلامية، لا بد من إبطال مفعولها، و هذا لن يتم إلا بالتنسيق مع الهند و لهذا كان التعاون العسكري الهندي - الإسرائيلي في تصاعد مستمر.

المبحث الثالث: تداعيات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان دوليا

لسباق التسلح النووي بين الهند وباكستان انعكاسات دولية، تتمثل في استقطاب عناصر دولية في معادلة الصراع ضمن قارة آسيا، مثل : الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا. و ذلك لأن البرامج النووية فيها تزيد من تعقيد خارطة الوضع الآسيوي، و من البعد النووي في صراع القوى الكبرى على الساحة الآسيوية، فقد

¹ - غازي صالح و فايز عبد المجيد الصمادي، (البرنامج النووي الإيراني و أمن الخليج العربي)، المنارة، العدد 3، 2009، ص 101.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

خططت الولايات المتحدة لقوس نووي و الذي يتركز شرقا في اليابان و الهند، وصولا إلى إسرائيل على أن تهيمن عليه هي لخدمة مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط حيث منابع النفط. فبعد إقرار اتفاق التعاون النووي الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الهند في 03 أوت 2007، نشطت تحركات صينية - روسية للحد من احتمالات استخدام هذا التعاون بما يهدد إحدى هاتين القوتين النوويتين.

و قد جرت مساعي حثيثة لاستمالة الهند إلى تعاون أوثق سواء في إطار منظمة دول شنغهاي أو في إطار ثنائي من طرف الصين و حليفها روسيا. أما باكستان فشعرت بخيبة كبيرة إزاء ذلك الاتفاق النووي الإستراتيجي بين الهند - و الولايات المتحدة الأمريكية¹، إلى جانب تصاعد حملة أمريكية - إسرائيلية تحذر المجتمع الدولي من أن السلاح النووي الباكستاني قد يقع في أيدي متطرفين إسلاميين، إذا لم تضع الولايات المتحدة الأمريكية يدها مباشرة و بإحكام على المخازن و المنشآت النووية الباكستانية كافة، وذلك لأنه كلما زاد عدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية و الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية كلما تعاضمت فرص حصول التنظيمات المتطرفة عليها.

و قد طورت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه الموقف النووي في منطقة جنوب آسيا، و ذلك للحصول على مميزات و مصالح في تلك المنطقة. بحيث كان تصرفها تجاه باكستان يتسم بوضع الإسلام في دائرة الشكوك، و استخدام الهند كقوة ناشئة في إحداث التوازن مع الصين، و التي قد تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الأخيرة و من خلال الاتفاق النووي مع الهند تعهدت لها بالإعلان عن مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية 14 مفاعل من أصل 22، بمعنى أن المفاعلات الأخرى لن تخضع للرقابة و بالتالي منحها لإمكانية إنتاج حوالي 100 قنبلة نووية و هي النسبة المطلوبة في مجال الردع النووي.

كما أن الموقف الأمريكي تجاه الهند و باكستان قد تحدد منذ عام 2004م، و ذلك ببناء سياسة قائمة على الثقة تجاه الهند و التعاون الإستراتيجي معها، و ذلك بذريعة مسؤولية الهند عن تحقيق الاستقرار في منطقة جنوب آسيا، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقية لإمداد الهند بتكنولوجيا نووية متقدمة في المجال المدني، بشرط فتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي. أما باكستان و التي على الرغم مما بذلته في إطار تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الحرب على الإرهاب²، إلا أن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش رفض

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح الدولي: الهواجس و الطموحات و المصالح. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 111.

² - براهما تشيلاني، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا: الملامح و التحديات. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص 4.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

إقامة اتفاقية مع باكستان على نمط الاتفاقية مع الهند. و كان هاجسه الأكبر في ذلك أن باكستان تصدر الإسلام السياسي و الذي يُشكل خطورة على نظام الأمن و السلم الدوليين في نظرها خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م الإرهابية.

و مع تصاعد الأحداث داخل باكستان بدء من 2008م، أشاعت الولايات المتحدة الأمريكية إعلاميا أن المنشآت النووية الباكستانية أصبحت عرضة للهجمات الإرهابية ، و ذلك لإقناع الرأي العام و المجتمع الدولي بضعف الإجراءات الأمنية للمنشآت الباكستانية و خطورتها على الأمن و السلم العالميين.

فقد أصدر الكونجرس الأمريكي في النصف الثاني من العام 2009م قانونا، يمنح باكستان مساعدات اقتصادية تقدر بخمسة مليارات دولار و ذلك على مدى خمس سنوات، بهدف دعم جهودها لمواجهة حركات التطرف الباكستانية، و قد تضمن هذا القانون فقرة من القانون الأمريكي **خفض المخاطر** و هو قانون استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في بداية التسعينيات لتفكيك القدرات النووية لبعض دول الإتحاد السوفييتي السابق. و من خلال ذلك يمكن الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع في اعتبارها إمكانية التخلص من القدرات النووية لباكستان في وقت ما، و ذلك طبقا للمتغيرات الإقليمية و العالمية. فعند الإحساس بالخطر ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد أوضاع على الأرض تُظهر عدم قدرة باكستان على تأمين منشآتها النووية و أن هذه المنشآت عرضة للوقوع في أيدي الجماعات الإرهابية، و من ثم تصدر قرارا من الأمم المتحدة بفرض الوصاية الأمريكية على الترسنة النووية الباكستانية و تفكيكها.

و أشد ما يقلق القادة الباكستانيين في ذلك هو تعمد الكونجرس الإشارة إلى قانون **خفض المخاطر** تحقيقا لسيناريو قد يكون اكتمل إعدادة، و يبدأ بتعرض منشآت باكستانية نووية لهجمات مسلحة خلال الفترة المقبلة تشنها جهات ذات صلة أمنية بالاستخبارات الأمريكية، لتأكيد رؤية الولايات المتحدة بأن تلك المنشآت غير آمنة. و مع أن هذه الهجمات ستكون ضد المحيط الخارجي فقط لكنها ستضخم إعلاميا لتحقيق الهدف المنشود. كما أن ذلك يعني أيضا أن البرنامج النووي لباكستان، بوصفها دولة إسلامية هو أمر غير مقبول بالنسبة لأمريكا، بينما البرنامج النووي الهندي مقبول لمواجهة البرنامج النووي و التهديد الصيني.

كذلك من أهم نتائج سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان وجود دول خارج نظام منع الانتشار النووي¹، تمتلك قدرات نووية يمكن أن تشكل تهديدا للنظام الدولي ككل، فقد وجهت كل من الهند و

¹ - نزار إسماعيل الحياي، (سياسة الأمن و توازن في جنوب آسيا)، سلسلة دراسات دولية، العدد 5، 2005، ص 19.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

باكستان بسباقهما النووي و الصاروخي ضربة موجعة للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي، كما أن هاتين الدولتين رفضتا الانضمام لهذا النظام، لكن في المقابل يرى البعض أن الانتشار من شأنه أن يقلل من المخاطر بدل تفاقمها لأن في هذه الحالة لن تتجرأ أية دولة على العدوان (الردع النووي)، بيد أن هذه النظرية تفترض الحكمة التامة لدى الجميع، و هذا الأمر يصعب تحقيقه في الواقع العملي، فالمزيد من الانتشار النووي قد يعني تعاضم احتمالات الاستخدام الغير الحريص و إضعاف القدرة على مواجهة الأزمات النووية.

فعلى الرغم من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية المعلنة و التي تدعو إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية، لا يزال سباق التسلح النووي من أهم و أخطر القضايا التي تهدد الأمن و السلم الدوليين، خاصة و أن التقارير الدولية أشارت إلى أن العديد من الدول لازالت تحتفظ بالجزء الأكبر من ترسانتها النووية، إضافة إلى ذلك تطوير أصناف جديدة من هذه الأسلحة و نظم إيصالها، على غرار الهند التي استطاعت تحقيق النجاح في تجربتها لصاروخ عابر للقارات و هو الصاروخ أغني 15¹، و هو ما يثير الكثير من المخاوف خصوصا مع تنامي رقعة الخلاف بين العديد من الدول في العالم.

فحسب الجدول الذي أمامنا فإن الدول النووية في زيادة مستمرة و كذلك تطوير الأسلحة النووية، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت السبابة في الحصول على السلاح النووي، ثم انضمت إليها كل من روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين و ذلك بعد رؤية القوة التدميرية لهذا السلاح من خلال قبليتي هيروشيما و ناجازاكي، ثم سابقة إسرائيل و الهند الزمن للتمكن من هذه التقنية ثم باكستان، و كوريا الشمالية و التي تعتبر من الدول المحورية في شبكة نشر الأسلحة النووية دوليا و ربما في المستقبل ستكون إيران أيضا من الدول المالكة لترسانة من القنابل النووية و الصواريخ الحاملة لها. (انظر الجدول رقم (6)).

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، 115 - 126.

الجدول رقم (6)

ترسانة الأسلحة النووية في العالم (حسب ما أعلن)

الدولة	إجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات الجوية	مقذوفات غير إستراتيجية
روسيا	10240	4810	1824	806	2800
الولايات المتحدة	8420	2000	3456	1800	970
فرنسا	450	46	348	20	-
الصين	400	113	12	150	125
بريطانيا	260		160	100	-
إسرائيل	125-70	أرماح 1 و 2...	-	-	-
الهند	حتى 74	بريثفي، أغني 1 و 2 و 3....	-	-	-
باكستان	حتى 10	حتف 1 و 2 و 3.....	-	-	-

المصدر: عن الموقع التالي:

<http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4402#.VNYPn2eoH0>

فقد أكد المحللون أن القارة الآسيوية هي المكان الوحيد في العالم الذي يجري فيه سباق حقيقي على السلاح النووي، و هذا ما أدى إلى توجيه أنظار العالم إلى هذه المنطقة¹، كما أن منطقة جنوب آسيا بصفة خاصة و قارة آسيا بصفة عامة تحظى باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لصعود قوى إقليمية فيها مثل: الصين في شرق آسيا و الهند في جنوبها، بالإضافة إلى انتشار القدرات النووية و التي تمتلكها بعض الدول الآسيوية، و

¹ - غازي صالح بي ملحم و فايز عبد المجيد الصمادي، المرجع السابق، ص 102.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

هي الصين، الهند، باكستان، إسرائيل، كوريا الشمالية و كذلك إيران تسعى لتطوير هذه القدرات، و هذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن من مسؤوليتها تحقيق التوازنات على مستوى المنطقة الآسيوية و العالم، فهي تُعتبر الدولة المحورية التي تسعى إلى فرض الالتزامات للحد من التسلح النووي للدول¹، كما تسعى لاستصدار القرارات من منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن. فالسباق النووي بين الهند وباكستان يؤثر على النظام العالمي بقيادتها، و قد يؤدي إلى فقدانها السيطرة على الأحداث في المنطقة، و هو ما ينعكس سلبا على مصالحها في آسيا، ثم على الأمن و السلم الدوليين.

وفي ذات السياق تخشى أمريكا من التوجه الباكستاني نحو تعظيم التعاون مع الصين خاصة في مجال التسلح و الصناعات العسكرية النووية، على الرغم من حصول باكستان على دعم و معونات أمريكية في مجال التسلح. و توجه الهند إلى التعاون مع روسيا في تعظيم قدراتها العسكرية على الرغم من تعاونها مع إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. و هذا أدب إلى محاولتها تحقيق التوازن بين كل من الهند وباكستان و ذلك من خلال ضبط التسلح، و السيطرة على نزعة سباق التسلح النووي السائدة في المنطقة، و كل هذا من أجل التقليل من المخاطر و ضمان عدم تصاعد الأحداث لتصل إلى صراعات عسكرية غير تقليدية تهدد المصالح الأمريكية في منطقة جنوب آسيا و الشرق الأوسط، فقد تمتد آثارها لتصبح حربا عالمية.

و تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية نوعا من الازدواجية في تطبيق إستراتيجيتها تجاه الهند وباكستان لتحقيق مصالحها الذاتية قبل مصالح الآخرين، و تعتبر أن المجال النووي هو الأهم و ذلك لتطبيق عقيدتها في منع الانتشار النووي و حظر إجراء التجارب النووية، إلى جانب تجميد قدرات الدول المملوكة للأسلحة النووية لمنعها من التماذي في تطويرها أو اكتساب المزيد منها، و ذلك من خلال ما يلي:

1 - المحافظة على التوازن النووي بين الهند وباكستان كأداة رئيسية لمنع نشوب حرب نووية في شبه القارة الهندية، نتيجة لتوازن الرعب بينهما.

2 - وضع قيود لمنع الدولتين من دعم أي دول أخرى في امتلاك برامج نووية مشابهة، أو إجراء تحالفات تهدف إلى انتشار القدرات النووية في المنطقة.

¹ - تلا عاصم فائق، الإستراتيجية الأمريكية في إقليم جنوب آسيا. (بدون بلد النشر)، جامعة النهدين، (بدون سنة النشر)، ص 10 - 11.

الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان إقليميا و دوليا

3 - الحصول على معلومات متكاملة عن البرامج النووية للدولتين، بما يساعد الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الانتشار النووي في المنطقة، أو مراقبة استعداد أي من الدولتين في استخدام السلاح النووي، مع مراقبة التجارب النووية و أسلحة توصيل هذه القنابل إلى أهدافها.

4 - تُدخل الولايات المتحدة الأمريكية حسابات التوازن بين الصين و الهند ضمن حساباتها الإستراتيجية، فهي تهتم بالمحافظة على القدرات النووية للهند كوسيلة ردع للصين، بل تعمل على تدعيم هذه القدرات، سواء من خلال تنظيم التعاون بين و إسرائيل، أو من خلال دعم أمريكي مباشر في نطاق الاتفاق النووي بين أمريكا و الهند. و في السياق نفسه تحاول الحد من التعاون الصيني - الباكستاني في هذا المجال. و ذلك من أجل تطويق الصين و عدم تمكينها من امتداد تحالفاتها جنوبا و شرقا بما يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية¹.

كما أن باكستان لا تزال الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب في جنوب آسيا، و هذا التحالف يتأثر بعاملين رئيسيين تحاول الولايات المتحدة التغلب عليهما، و هما: الإسلام السياسي و الذي يراه الغرب منتجا للإرهاب². إلى جانب التعاون الصيني - الباكستاني، و الذي يُشكل خطرا على المصالح الأمريكية و يهدد بانتشار سيطرة الصين على المنطقة. لذلك تتخذ أمريكا العديد من السياسات لمواجهة نفوذها من خلال عقد الاتفاقيات الأمنية مع باكستان مع تحديد دور رئيسي لها في مكافحتها للإرهاب في المنطقة. بالإضافة إلى استمرار المساعدات العسكرية لها بما يحقق دعم قدراتها. مع محاولة تضيق مستوى التعاون العسكري بين باكستان و الصين، و استبداله بتعاون أمريكي - باكستاني³.

و في الأخير يمكن القول أن سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان كان له أثر على العلاقات بين البلدين و عدم الثقة بينهما بإضافة إلى تحقيق الردع النووي و الذي ساهم في محاولة التطبيع بينهما، كما أن انهيار احتكار القوى الكبرى للسلاح النووي، و تمكين قوى أصغر مثل باكستان، الهند، إسرائيل و كوريا الشمالية و غيرها نوويا، يجعل العالم في أمس الحاجة إلى مجموعة من القواعد، من أجل الدبلوماسية و الإستراتيجية العسكرية و ضبط الأسلحة النووية للتمكن من تحقيق التوازن في هذا النظام الآخذ في الظهور.

¹ - نفس المرجع، ص 12.

² - فاطمة الصمادي، باكستان و الولايات المتحدة الأمريكية: تحالف الأثمان الباهظة. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 6.

³ - المرجع السابق، ص 13.

إن حمى سباق التسلح النووي بكل أشكاله خاصة النووي و الذي يُسيطر على كل الدول هو المصدر الرئيسي للصراع و النزاع الدولي ، لأن العلاقة بين أفراد المجتمع الدول يَعلب عليها عدم الثقة و الشك المتبادل، فعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية و صراع عالم القطبين و الذي قام خلال فترة الحرب الباردة نتج عنه عدم الاستقرار و انتشار النزاعات في العالم. و قد تطور سباق التسلح عبر الزمن من سباق تقليدي إلى سباق نووي (غير تقليدي) و ذلك بعد تفجير قنبلتي هيروشيما و نجازاكي في اليابان من طرف الولايات المتحدة، و هذا ما أدخل كل من الإتحاد السوفييتي (سابقا) و أمريكا في تنافس نووي و ذلك رغبة منهما للتفوق و امتلاك النوع و الكم الأحسن. هذا ما دفع بدول أخرى إلى امتلاك القوة النووية خوفا من تهديد هاتين الدولتين غيرهما من الدول، فتاريخ البرامج النووية في دول مثل الصين، الهند، باكستان و حتى فرنسا جاء نتيجة الخوف من التهديد النووي.

و رغم ما بذلته المنظمات الدولية و الدول للحد من الانتشار النووي من خلال الاتفاقيات و المعاهدات التي تنص على ذلك، لازالت الدول في سباق مستمر للحصول على القدرات النووية خاصة في منطقة آسيا و التي تعد منطقة غير مستقرة بسبب الصراعات الدائمة فيها، و من بين الدول التي دخلت السباق النووي الهند و باكستان و اللتين تقعان في جنوب القارة الآسيوية، كما أن لهما مقومات جغرافية جعلتهما من الدول ذات المكانة المهمة إقليميا و دوليا، فالهند مثلا تشغل مساحة أكثر من 3 مليون كلم²، و عدد سكانها وصل إلى أكثر من مليار نسمة، أما باكستان فتشغل مساحة تقدر بحوالي 704.000 كلم²، و وصل عدد سكانها إلى 165 مليون نسمة. بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية و العسكرية المختلفة و المتنوعة للبلدين. كما أن الهند و باكستان من روافد المحيط الهندي و الذي يعتبر موقعا جيو- إستراتيجي في حركة التجارة و الطاقة العالمية و أهميته في زيادة مستمرة.

و قد مرت شبه القارة الهندية بحقب تاريخية كان لها الأثر البالغ في التكوين الثقافي والديني و العقائدي في المنطقة، و بعد تعرضها لسيطرة البرتغاليين و الهولنديين دخلت في التاج البريطاني، لكن بعد الحرب العالمية الثانية قررت بريطانيا تقسيمها إلى دولتين على أساس ديني و هما: دولة باكستان ذات الأغلبية المسلمة، و دولة الهند ذات الأغلبية الهندوسية. حينها ظهر الخلاف حول إقليم كشمير و ذلك لأهميته البالغة عند كل من

الخاتمة

الدولتين، و لم تستطع أيًا منهما التخلي عنه، هذا ما أدى إلى قيام ثلاثة حروب بينهما في 1948م، 1965م و 1971م.

و بسبب علاقات التوتر و الصراع الدائم في المنطقة ظهر سباق التسلح بين الهند و باكستان كان تقليديا ثم أصبح نوويا (غير تقليدي). فبعد استقلال الهند في عام 1947م و نظرا لطموحاتها الإقليمية، بدأت ببناء قوة نووية، و قد ظهر ذلك بعد قيامها بالتجربة النووية الأولى في 1974م. و هذا ما دفع بباكستان لتأسيس منظومة أبحاث نووية، و بذلك امتلكت قدرات نووية لتحقيق التوازن مع جارها الهند بعد تجاربها النووية في 1998م متزامنة مع التجارب النووية الهندية و بذلك دخلت هاتين الدولتين إلى النادي النووي.

و من المعروف أن هناك دولًا متقدمة و نووية و فرة الدعم للهند و باكستان في سباقهما النووي مثل: روسيا و إسرائيل و اللتين كانتا المصدر الرئيسي للتكنولوجيا النووية للهند، فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية. أما باكستان فقد قامت ببناء برنامجها النووي بمساعدة الصين و الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأساس فضلا عن كوريا الشمالية و غيرها من الدول الغربية التي ساعدت الدولتين.

كما أن الهند و باكستان طورتا برامج صاروخية لحمل الرؤوس النووية، منها صاروخ بريثفي بأنواعه بالنسبة للهند و الذي يصل إلى عمق الأراضي الباكستانية، و صاروخ أغني 1، 2، 3 و 4 و الذي يمكن أن يصل إلى أعماق الأراضي الجنوبية الصينية فضلا عن جميع الأراضي الباكستانية، و كان التطور المهم في البرنامج الصاروخي الهندي في 2012م أين تم تجربة الصاروخ أغني 5 العابر للقارات لتصبح بذلك سابع دولة تمتلك هذا النوع من الصواريخ. أما باكستان فتمثلت ترسانتها في صاروخ حتف بأنواعه و صاروخ غوري 3 و الذي يضع معظم الأراضي الهندية تحت التهديد الباكستاني. و بحسب العقيدة النووية للهند فإنها تخطط لأن تطول قذائفها النووية أرجاء دولة باكستان، بينما تهتم باكستان بالصواريخ ذات المدى المتوسط، و التي تجعل المفاعلات النووية الهندية في الجنوب خارج مرمى الصواريخ الباكستانية و هو ما يعد إخلالا بالتوازن و يجعله أكثر ميلا لصالح الهند.

و قد توقع الكثيرون أن عهدا من الاستقرار النووي سيسود شبه القارة الهندية في ظل التوازن بين الهند و باكستان و تحقق الردع النووي، و لكن يبقى القلق قائما نظرا للتوتر الدائم و المستمر بين البلدين، لذلك فإن الهند و باكستان مطالبتين بضبط النفس لتفادي كارثة نووية، و ما يزيد القلق هو التخوف من وقوع هذه القدرات النووية في أيدي المتطرفين و هذا سيكون له آثار وخيمة إقليميا و دوليا.

الخاتمة

كذلك لم يعد الميزان الإستراتيجي في المنطقة لصالح الهند إذ أنها محاطة بالقوتين النوويتين باكستان و الصين مع ما بينهما من علاقات تفاهم و تنسيق فيما يخص الأوضاع في آسيا. كما أن هذا السباق دفع دولا أخرى للدخول فيه بسبب عدم الاستقرار في العلاقات مابين الدول و المشاكل فيما بينها، إذ يزداد الضغط على كل من اليابان و كوريا الشمالية، فضلا عن إيران التي أحرزت تقدما كبيرا في برنامجها النووي لحماية دورها الإقليمي في المنطقة، و قد تصل تداعيات هذا السباق إلى الدول العربية و جوارها نتيجة لامتلاك إسرائيل للقدرات النووية.

و لم تنحصر آثار السباق النووي بين الهند و باكستان إقليميا فقط، بل استقطب عناصر جديدة في معادلة الصراع ضمن قارة آسيا، و هي الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا خوفا على مصالحهما في المنطقة، حيث تواجه الهند ضغوطا أقل للتخلص من أسلحتها النووية لأن الولايات المتحدة تسعى لمنع بروز الصين كقوة إقليمية و دولية و محاصرتها، و الاتفاق الإستراتيجي بين الهند و باكستان خير دليل على ذلك.

كذلك عدم توقيع الهند و باكستان على معاهدة منع التجارب النووية و معاهدة الحد من الانتشار النووي، يُقلق المجتمع الدولي و يَزيد من مخاطر الانتشار النووي، فضلا عن تهديد نظام منع الانتشار النووي، و الذي يكشف الازدواجية في المعايير مع الدول الراغبة في اكتساب التقنية النووية، مثل إسرائيل و الهند، و ذلك نتيجة السياسة الأمريكية و حلفائها الراغبين في السيطرة على العالم بقوانينهم و حسب ما يضمن مصالحهم.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1 - الالوسي همام هاشم ، الشيخ في الهند صراع الجغرافية و العقيدة. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001.
- 2 - النكدلي صلاح الدين ، الجماعة الإسلامية في باكستان: نبذة تاريخية و دروس علمية. (بدون بلد النشر)، الدار الإسلامية للإعلام، 2009.
- 3 - الجار الله محمد إبراهيم ، السلاح النووي. السعودية: جامعة الملك فهد، 1993.
- 4 - الجنابي هاشم خضير ، جغرافية أوراسيا (دراسة في الجغرافية العامة و الإقليمية). الموصل: دار الكتب للطباعة و النشر، 1987.
- 5 - إبراهيم محمود أحمد ، الأهمية الإستراتيجية و دورها في الصراع الهندي - الباكستاني. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002.
- 6 - إلياس الحديثي هاني ، سياسة باكستان الإقليمية 1971 - 1994. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 7 - بابللي إبراهيم ، التفجيرات النووية الباكستانية. الكويت: دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2006.
- 8 - بوقارة حسين ، تحليل النزاعات الدولية. الجزائر: دار هومة، 2008.
- 9 - دوري جيمس و روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. تر : وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1985.
- 10 - حداد كمال ، النزاعات الدولية. لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر، 1997.
- 11 - كلاوزفيتش كارل فون ، عن الحرب. تر: سليم شاكرا الأماسي، عمان: المؤسسة العربية للدراسات، 1997.
- 12 - كروك دي أي و آخرون، التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- 13 - ميتكيس هدى ، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007.
- 14 - هدى ميتكيس، و السيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004.
- 15 - محمد الطاهر رانية ، سياسات الانتشار النووي: دراسة في المحددات السياسية و الأطر القانونية. (بدون بلد النشر)، المركز الدبلوماسي، 2015.
- 16 - محمد فهمي عبد القادر ، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية. الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 2006.

- 17 - محمد فهمي عبد القادر ، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية و الخصائص المعاصرة. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1975.
- 18 - ناي جوزيف ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ. تر: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل، مصر: الجمعية المصرية، 1997.
- 19 - سعيد باهر ، النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1992.
- 20 - ستوبير كارل لتون ، الأمن النووي. تر: مركز الدراسات و البحوث، الرياض: مطابع جامعة نافع العربية للعلوم الأمنية، 2007.
- 21 - عذاب الشمري صبيح ، إسرائيل و دول المحيط الأفرو - آسيوية: إثيوبيا ، الصين باكستان نموذجاً. بغداد، (بدون دار النشر)، 2011.
- 22 - عبد الله عبد الخالق ، العالم المعاصر و الصراعات الدولية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1989.
- 23 - عبد القادر حسن ، المظهر الجغرافي لقوة الدولة. الأردن، (بدون دار النشر)، 1976.
- 24 - عبد الرزاق الجوهرى يسري ، جغرافية الشعوب الإسلامية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1981.
- 25 - عبد الغفار محمد أحمد ، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية. الجزائر: دار هومة، 2003.
- 26 - صبري مقلد إسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1984.
- 27 - قادري حسين ، النزاعات الدولية دراسة و التحليل. باتنة: منشورة خير جليس، 2007.
- 28 - تيرتري برونو ، السلاح النووي بين الردع و الخطر. تر: عبد الهادي الإدريسي، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة و التراث، 2011.
- 29 - غريس ميليسا ، نزع السلاح (دليل أساسي). نيويورك: مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، 2013.
- 30 - غريفيتش مارتن و تيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

الرسائل غير منشورة:

- 1 - الجنابي محمد سلمان حمد ، أزمة كشمير و أثرها على العلاقات الهندية - الباكستانية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005.
- 2 - دندان عبد القادر ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغيير : 1991 - 2006، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية، 2007 - 2008.
- 3 - حشاني فاطمة الزهراء ، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاتصال، 2008.
- 4 - طالب وشاش نورات ، العلاقات الدولية و تدويل الطاقة النووية السلمية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، قسم العلوم السياسية، 2009.
- 5 - خوجة محمد ، الانعكاسات العسكرية و السياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، (بدون سنة).

المجلات و الجرائد:

- 1 - الحمامصي محمد ، (تحریم السلاح النووي أکذوبة القوى الكبرى)، العرب، العدد 9544، 2014.
- 2 - المرهون زيد عبد الجليل ، (تطور برنامج الهند الصاروخي)، جريدة الرياض، (بدون عدد)، 4 مايو 2012.
- 3 - المرهون عبد الجليل ، (سباق الصواريخ بين الهند و باكستان)، جريدة الرياض، العدد 16741، 2014.
- 4 - إبراهيم محمود أحمد ، (الهند: القدرات الوطنية و العلاقات الإقليمية)، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.
- 5 - إبراهيم نافع ، (سباق الرعب النووي في آسيا: ملاحظات مهمة و تداعيات خطيرة)، جريدة الأهرام، 1998.
- 6 - بدوي منير محمود ، (مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع)، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 3، يوليو 1997.

- 7 - بن خلف الديحان سعود ، (الصراع النووي الهندي الباكستاني)، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 75، 2003.
- 8 - جعفر ضياء جعفر، (الصراع النووي في شبه القارة الهندية (الواقع و الآفاق))، مجلة أم المعارك، العدد 25، 2001.
- 9 - دياب أحمد ، (الموقف الأمريكي من أزمة كشمير الأبعاد و الدلالات)، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، 1999.
- 10 - حداد إبراهيم ، (الهند و باكستان و القنبلة الذرية)، مجلة العلوم، (بدون عدد)، 2002.
- 11 - سالم صلاح ، (تحت ظلال هجمات سبتمبر الصراع الهندي الباكستاني إلى أين)، مجلة الحرس الوطني، العدد 241، 2002.
- 12 - سميث كريس ، (الأسلحة النووية في جنوب آسيا)، سلسلة محاضرات الخليج، العدد 98، 2006.
- 13 - سعد أبو عامود محمد، (الديمقراطية في الهند الواقع و المستقبل)، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.
- 14 - عبد الفتاح بشير ، (الهند و باكستان: صراع متجدد)، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002.
- 15 - عبد الفتاح بشير ، (الصراع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير)، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، يوليو 1999.
- 16 - علو أحمد ، (الاوروبوليتيك في خدمة الجيو إستراتيجيا: أزمة كشمير بين الهند و باكستان)، مجلة الجيش، العدد 274، 2008.
- 17 - فرحات محمد ، (محددات الدور السياسي للجيش في باكستان)، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، 2008.
- 18 - تركي حمادي الفهداوي عراك ، (التعاون العسكري الهندي - الإسرائيلي و آثاره الجيوبوليتيكية في الأمن القومي العربي)، مجلة مداد الآداب، العدد 3، (بدون سنة).

المواقع الالكترونية:

- 1 - الموسوعة الحرة، (تاريخ الهند)، تاريخ الاقتباس 2015/02/01، عن الموقع التالي:

<http://ar.Wikipedia.org>

2 - زاجيك أوليفيه ، (الهند تنسى المثالية و تحلم بقوة عسكرية عالمية)، تاريخ الاقتباس 2015/03/01،
عن الموقع التالي:

<http://www.onislam.net/arabic/news/analysis/...>

3 - كيوان مأمون ، (النووي الباكستاني: التحديات و المصير)، تاريخ الاقتباس 2015/03/04، عن
الموقع التالي:

<http://www.sironline.org/a/abwab/derasat...>

4 - ماكلان روبرت ، (المحيط الهندي... مسرح الصراع الدولي في القرن 21)، 22 يناير 2010، تاريخ
الاقتباس 2015/01/31، عن الموقع التالي:

<http://rashedgazaly.blogspot.com>

5 - محمد عبد العاطي، (كشمير.. نصف قرن من الصراع)، عن الموقع التالي:

<https://www.google.dz/www.aljazeera.net>

6 - عوض جابر سعيد ، (الهند الإقليمية و الدولية)، منتدى الجزيرة، 2006/05/17، تاريخ الاقتباس
2015/01/30، عن الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.Net...>

7 - فايز فرحات محمد ، (باكستان و الصين: اعتماد متبادل)، تاريخ الاقتباس 2015/03/04، عن
الموقع التالي:

<http://www.alkaleeh.ae/supplemenes/page...>

8 - صدقي عابدين السيد ، (القوة العسكرية الهندية)، تاريخ الاقتباس 2015/03/02، عن الموقع التالي

<http://www.aljazeera.net/home/print/...>

9 - (بدون اسم الكاتب)، (النظام السياسي لباكستان)، تاريخ الاقتباس 2015/01/31، عن الموقع التالي:

<http://www.moqatel.com...>

10 - (بدون اسم الكاتب)، (القوى النووية)، تاريخ الاقتباس 2015/03/03، عن الموقع التالي:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/...>

11 - (بدون اسم الكاتب)، (التوازن بين الهند و باكستان في نهاية العقد الأول من القرن 21)، منتدى الجزيرة، تاريخ الاقتباس 2015/03/18، عن الموقع التالي:
[http : // www . moqatel. Com/ open share / Bnoth / siasia...](http://www.moqatel.Com/open share / Bnoth / siasia...)

12 - <http://www.aljazeera.net/specialfiles/....>

13

<http://www.google.dz/imgres?imgurl=http://www.aljazeera.net>

14 - <http://www.google.dz/imgres?imgurl=http://almoslim.net>

15 - [http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/..](http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/)

المراجع باللغة الأجنبية:

1 - Nomanj . G . pounds . political geography, Me . GvawHillBook company Newyourk, 1963.

2 - perkovich George, (Misperception. And opportunityim south Asia), studies in conflict and terrorism, vol, 19, n° 4, 1996.

3 - (Economy of India). Wikipedia, the free encye llopedia, June 25, 2007. In : <http://en.wikipedia.Org>.

- أ - شكر و تقدير.....
- ب - إهداء.....
- ج - خطة الدراسة.....
- 1 - مقدمة.....
- 12 - الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للدراسة.....
- 12 - المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية.....
- 12 - المطلب الأول: مفهوم النزاعات الدولية.....
- 16 - المطلب الثاني: أسباب النزاعات الدولية.....
- 16 - I. مراحل تطور النزاعات الدولية.....
- 18 - II. أسباب النزاعات الدولية.....
- 20 - المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسباق التسلح النووي.....
- 21 - المطلب الأول: من سباق التسلح التقليدي إلى النووي.....
- 21 - I. سباق التسلح.....
- 24 - II. سباق التسلح النووي.....
- 27 - المطلب الثاني: مفهوم الردع و الانتشار النوويين.....
- 27 - I. مفهوم الردع النووي.....
- 29 - II. مفهوم الانتشار النووي.....

- 31..... - المبحث الثالث: جهود و آليات الحد من انتشار السلاح النووي
- 31..... - المطلب الأول: التحكم في الأسلحة و نزع السلاح النووي
- 33..... - المطلب الثاني: منع انتشار السلاح النووي
- 38..... - الفصل الأول: الإطار الجيو- استراتيجي للهند و باكستان
- 38..... - المبحث الأول: الجغرافية السياسية للهند و باكستان
- 38..... - المطلب الأول: الجغرافية السياسية للهند
- 44..... - المطلب الثاني: الجغرافية السياسية لباكستان
- 49..... - المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للهند و باكستان
- 50..... - المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للهند
- 52..... - المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لباكستان
- 53..... - المبحث الثالث: النزاعات الهندية - الباكستانية
- 54..... - المطلب الأول: خلفية تاريخية لشبه القارة الهندية
- 55..... - المطلب الثاني: مشكلة كشمير و الصراعات الهندية - الباكستانية
- 56..... I. الأهمية الإستراتيجية لإقليم كشمير
- 59..... II. الصراع و التوتر بين الهند و باكستان حول الإقليم
- 64..... - الفصل الثاني: سياق التسلح النووي بين الهند وباكستان
- 64..... - المبحث الأول: دوافع التسلح النووي للهند و باكستان

- 64..... - المطلب الأول: دوافع الهند لامتلاك السلاح النووي.....
- 66..... - المطلب الثاني: دوافع باكستان لامتلاك السلاح النووي.....
- 68..... - المبحث الثاني: أنماط التسلح النووي بين الهند و باكستان و مراحل تطورها.....
- 69..... - المطلب الأول: التسلح النووي للهند.....
- 69..... I. البرنامج النووي الهندي.....
- 71..... II. برنامج الصواريخ الهندية.....
- 72..... - المطلب الثاني: التسلح النووي لباكستان.....
- 73..... I. البرنامج النووي الباكستاني.....
- 74..... II. برنامج الصواريخ الباكستانية.....
- 75..... - المبحث الثالث: مصادر التسلح النووي للهند و باكستان.....
- 76..... - المطلب الأول: مصادر تسلح الهند.....
- 78..... - المطلب الثاني: مصادر تسلح باكستان.....
- 81..... - المبحث الرابع: العقيدة النووية للهند و باكستان.....
- 81..... - المطلب الأول: العقيدة النووية الهندية.....
- 82..... - المطلب الثاني: العقيدة النووية الباكستانية.....
- 89..... - الفصل الثالث: انعكاسات سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان إقليميا و دوليا.....
- 89..... - المبحث الأول: دور السلاح في التأثير على العلاقات الهندية - الباكستانية.....
- 94..... - المبحث الثاني: تداعيات سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان إقليميا.....
- 97..... - المبحث الثالث: تداعيات سباق التسلح النووي بين الهند و باكستان دوليا.....

104.....الخاتمة.

107.....قائمة المراجع.

الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
40	- يوضح تقسيم الدول بحسب المساحة حسب مقترح باودز	جدول رقم (1)
43	- القوات العسكرية التقليدية الهندية عام 1999م	جدول رقم (2)
48	- القوات العسكرية التقليدية الباكستانية عام 2001م	جدول رقم (3)
70	- القوى النووية في العالم	جدول رقم (4)
85	- مقارنة بين الصواريخ الهندية والباكستانية	جدول رقم (5)
101	- ترسانة الأسلحة النووية في العالم (حسب ما أعلن)	جدول رقم (6)

الخرائط:

رقم الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
39	- خريطة الهند	خريطة رقم (1)
45	- خريطة باكستان	خريطة رقم (2)
57	- خريطة إقليم كشمير	خريطة رقم (3)